بعض برامج درجات التعليم العالي التعاونية الدولية المشتركة، وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية .. دراسة مقارنة

إعـــــــداد

د/ عمـاد نجـم عبد الحكيـم مصطفى

معلم أول بوزارة التربية والتعليم

Emadnigm72@yahoo.com

المستخلص

استهدف البحث الحالي التوصل لمقترحات من شأن الأخذ بها تطوير واقع الدرجات التعاونية الدولية المشتركة بجمهورية مصر العربية. واعتمد البحث الحالي على المنهج المقارن؛ نظراً لملاءمته لطبيعة البحث وهدفه. وقد توصل البحث الحالي للنتائج العامة التالية بشأن برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة:

١- أنها من بين أحدث الصيغ والاتجاهات في مجال تقديم برامج درجات التعليم العالي.
٢- أهميتها كإحدى آليات تدويل التعليم العالي ورفع جودة مؤسساته وبرامجه، وزيادة ظهورها في الدوائر الإقليمية والدولية.
٣- أنها تكون على المستويات الأكاديمية المختلفة، وأهمها الدراسات العليا البحثية.
٤- عدم اقتصار التعاون على الجامعات الأكثر تميزاً، فالتعاون بين الجامعات الأقل تميزاً له فوائده، بشرط أن يكون لديها ما تقدمه.
٥- أنه يُفضل دعمها من المؤسسات الإقليمية لدعم المسيرة السياسية والاقتصادية لإقليمها.
٦- أنه يُفضل دعمها من المؤسسات المجتمعية ذات الاهتمام، لما لذلك من فوائد للطرفين.
٧- أن الالتحاق بتلك البرامج الدولية يتم على أساس تنافسي من خلال منح دراسية أو بمصروفات، نظراً لتميز المستقبل التوظيفي لخريجيها.
٨- أن جودتها مهمة لنجاحها واستمرارها، وذلك من خلال بناء آليات مؤسسية أو وطنية أو دولية.
٩- أن أساليب حوكمتها تعتمد على مدى اتساع عضويتها وتعقيد برامجها، بحيث تتراوح بين مجالس متباينة المهام إلى عدد محدود من المسئولين عنها.
١٠- أن جودة الحراك الأكاديمي بين المؤسسات يسهم بشكل كبير في جودة البرامج ونجاحها في تحقيق أهدافها.

كما توصل البحث لمجموعة من المقترحات لتطوير واقع تلك البرامج بجمهورية مصر العربية، أهمها:

١. أن تصبح برامج الدرجات التعاونية الدولية توجهاً أساسياً في استراتيجيات مؤسسات التعليم العالي بمصر.
٢. سعي الكليات المختلفة للانضمام إلى البرامج بالتخصصات والموضوعات ذات الاهتمام من بين برامج إراسموس ماندوس Erasmus Mundus، وفي هذا الإطار يقترح سعي كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة القاهرة للانضمام إلى برنامج الماجيستير في البحث والإبداع في التعليم العالي، كإحدى الجامعات العربية والأفريقية، أسوة بما فعلت الهند.
٣. إنشاء برامج درجات تعاونية دولية في التخصصات المختلفة مع المؤسسات الإقليمية والدولية، وفي هذا الإطار، يقترح إنشاء برنامج الماجيستير المشترك في إدارة التعليم العام Joint Master in General Education Management (JMGEM).

ABSTRACT

The current research aims at presenting proposals that, when being applied, would develop the reality of (international collaborative) Joint degrees in the Arab Republic of Egypt.

The current research depends on the comparative approach, due to its relevance to the nature and purpose of the research.

The current research has reached to the following general findings on (International Collaborative) Joint Degree Programs:

1. They are among the latest trends in higher education degree programs
2. Their importance mechanisms for the internationalization of higher education, the improvement of the quality of its institutions and programs, and increase its visibility at the regional and international levels.
3. They are available at different academic levels, mostly at graduate research degree levels.
4. Not only cooperation with the most distinguished universities benefits, but also cooperation with less privileged ones does, provided that they have what they can offer.
5. It is preferred that they are supported by regional institutions as the (International Collaborative) Joint Degree Programs can support the political and economic march of its region.
6. It is preferred that they are supported by societal institutions of interest, because of the benefits both parties can get.
7. Enrollment in such international programs is conducted on a competitive basis, because of the distinguished employment prospects.
8. Their quality is important for their success and sustainability.
9. Their governance depends on the breadth of its membership and the complexity of its programs, ranging from boards with different tasks to a limited number of individuals.
10. The quality of academic mobility among the institutions contributes significantly to the quality of programs and their success in achieving their objectives.

The Current research has also reached to a number of proposals, they are:

1. International collaborative Joint degree programs should become a fundamental trend in the Egyptian higher education institution strategies.
2. The various faculties should seek memberships in the Erasmus Mundus Program with specializations and topics of interest.
3. Establishing new international collaborative Joint degree programs in different disciplines with regional and international partner institutions. In this context, it is proposed to establish the Joint Master in General Education Management (JMGEM) Program.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث:

المقدمة:

يعد الاستقلال التعليمي رمزاً للاستقلال الوطني وتجسيداً للسيادة الوطنية، ولهذا، تمنحه معظم الدول أهمية كبيرة حين التعامل مع قضايا التعليم، مع الحذر فيما يخص انفتاح الأسواق والتعاون الدولي في هذا المجال.

ومع ما يشكله التعاون الدولي من ضرورة للدول والشعوب، ومع ما تمثله العولمة من تهديد لمفهوم السيادة الوطنية بمعناها التقليدي، فقد عُد تدويل التعليم العالي باعتباره عملية تكامل البعد الدولي أو متعدد الثقافات أو الكوني International, Intercultural, or Global Dimension في غرض ووظائف وإتاحة التعليم ما بعد الثانوي[i]، وسيلة الدول للتعاون عبر حدودها في مجاله مع احترام فردية شعوبها وتمايزها في الوقت ذاته[ii]

ولقد تحرك مفهوم التدويل في التعليم العالي على مدى العقد الأخير من القرن الماضي وسنوات القرن الحالي من هامش الاهتمامات المؤسسية إلى جوهرها، فالنشاطات التي كان يمكن اعتبارها تدويلاً في أواخر سبعينات القرن الماضي وحتى منتصف ثمانينياته والتي لم تُسَمَّ بهذا الاسم، كانت بالأحرى نشاطات منفصلة وغير مترابطة، أما في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، فقد أسْتُحْدِث التدويل الذي تزايدت أهميته، وفي العقدين التاليين، أضيفت مكونات جديدة له بالتحرك من التبادل البسيط للطلاب إلى التجارة الكبيرة في اجتذابهم وتسجيلهم، ومن النشاطات التي تؤثر على مجموعة صغيرة للغاية من الصفوة، إلى ظاهرة جماهيرية واسعة الانتشار[iii]، إضافة إلى تزايد تعقيد استراتيجياته والنمو في تنوع مبادراته، وهو ما يرجع أساساً لظاهرة العولمة وتأثيرها على النقاشات المؤسسية والوطنية والدولية[iv].

وقد أثبتت التجارب إمكانية التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ببلدان متنوعة الدخول الاقتصادية، وأكدت قدرته على تحقيق العديد من المنافع المتبادلة لكل أطرافه، كتقاسم الموارد العلمية والخبرات والأفكار والتعلم والإنتاجية، الأمر الذي يتطلب بالضرورة الرؤية

المشتركة، والثقة، والأهداف الواضحة، واستمرارية التمويل، والقيادة القوية من كل أطرافه، والتعاون في تحديد أولويات الموضوعات البحثية، وخاصة للدول منخفضة الدخل[v].

وفي هذا الإطار، أشارت دراسة استطلاعية أجرتها الرابطة الدولية للجامعات(International Association of Universities (IAU عام ٢٠٠٦ إلى تطور الموقع الذي يحتله التدويل في استراتيجيات مؤسسات التعليم العالي، إذ إن ٧٣% من مؤسسات التعليم العالي المشاركة في الدراسة تعطيه أولوية عالية، بينما تعطيه ٢٣% منها أولوية متوسطة، أما الـــ٢% المتبقية فتعطيه أولوية منخفضة[vi].

والواقع أن التدويل في التعليم العالي يأتي في صيغتين أساسيتين، الأولى فعلية ومادية Actual & Physical تتطلب تبادلات طلابية حقيقية عبر الحدود لنيل خبرات أكاديمية معينة، والثانية افتراضية Virtual تتم فيها التبادلات الدولية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة دونما حاجة لعبور حقيقي للحدود الدولية[vii]، ومع ذلك، يرى فيليب ألباك Philip Albach أن التدويل غالباً ما يرتبط بالحراك المادي Physical Mobility[viii]، ويمكن القول أن انحيازه هذا يرجع لأهمية أثر الانغماس في البيئة الطبيعية.

ويرى فيلدين (2007) Fielden أنه ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تتبنى استراتيجية مزدوجة للتدويل: التدويل بداخل المؤسسة Internationalisation at Home، وخارج حدود دولتها Internationalisation Abroad[ix]، يرتبط فيها الأول بتدويل المنهج وتعيين الهيئة الأكاديمية الدولية، بينما يرتبط الثاني بتدفق أعضاء هيئة التدريس عبر الحدود، والتحالفات الاستراتيجية مع الشركاء الدوليين، والبرامج المشتركة مع مؤسسات وأحرام جامعية عبر البحار وغيرها[x].

والواقع، أن التدويل في التعليم العالي يتم عبر العديد من الآليات، لعل من أهمها ما يعرف ببرامج "الدرجات التعاونية الدولية International Collaborative Degrees" التي تسهم في تعزيز استراتيجيتي التدويل بالداخل والخارج معاً، كما يمكنها تحقيق قيمة مضافة لم يكن لمؤسسات التعليم العالي أن تحققها منفردة، ومن بينها: احتمالية أكبر لتوظيف الخريجين، بالاستفادة من العمل مع طلاب من الجنسيات الأخرى ومن التبادل الثقافي، كما يكون لطلابها توقعات عالية من جراء تأثيرها الوظيفي، وهو ما يشكل دافعاً قوياً لدراستهم، مع إمكانية توليدها إيرادات لمؤسساتها، واستخدامها ببعض البلدان في تعلم المؤسسات لتحسين جودتها وتشغيل برامجها ودوراتها بشكل أفضل[xi]، وزيادة ظهورها ووجاهتها العالمية، وتحسين تسجيل الطلاب الدوليين بها[xii]، وتقديم مناهج مبدعة ومتخصصة من خلال جمع نقاط القوة للتعليم والبحث لكل مؤسسة شريكة على حدة (فالكل أكبر من مجموع الأجزاء)، وزيادة التفاعل الثقافي لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والوصول لخبرة المؤسسات المشاركة وشبكاتها البحثية، بما يقدم كتلة حرجة وقاعدة لتقوية التعاون البحثي، وإتاحة الفرص لتعرف الأكاديميين على السياقات المؤسسية

والوطنية الأخرى وطرق التدريس والتعلم المختلفة والتنوع الطلابي، وبناء شبكات للتعاون التدريسي والبحثي المستقبلي[xiii].

ونظراً لهذه الأهمية والفوائد، أصبحت برامج الدرجات التعاونية الدولية واقعاً ملوساً في عالم اليوم، حيث خلص استطلاع أجري عام ٢٠١١ إلى أنه من بين ٢٥٠ مؤسسة للتعليم العالي مستجيبة للاستطلاع في ٢٨ بلد، أشار ٩٥٪ منها انها تريد تطوير المزيد من هذه البرامج[xiv].

وفي هذا الإطار، يمكن الوصول إلى قائمة طويلة من البرامج الأوروبية التعاونية والتي تضم عدداً كبيراً من برامج الدرجات المشتركة برعاية الوكالة التنفيذية للتربية والوسائط السمع بصرية والثقافة Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA) التابعة للمفوضية الأوروبية[xv]، كما تشير بيانات عام ٢٠١٤ إلى أن ما يقرب من نصف مؤسسات التعليم العالي الأمريكية تقوم بتطوير وتقديم برامج الدرجات التعاونية الدولية[xvi]، وقد أنشأت ضمن ذلك ما يعرف بـــ"الدرجة الأكاديمية عابرة الأطلسي Transatlantic Degree" التي تجرى في مؤسسات تقع بكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تنتهي بمنح درجتين منفصلتين أو درجة واحدة مشتركة[xvii]، كما تعد كندا وأستراليا أيضاً–وفقاً لبيانات معهد التربية الدولية Institute of International Education (٢٠١١)– من بين أولى الدول المهتمة بها[xviii].

أما في مصر، فبالرغم من السماح بها[xix] فإن تجاربها ما زالت محدودة، حيث تشير البيانات إلى إطلاق عدد من الجامعات المصرية الحكومية والخاصة برامج تعاونية مع جامعات أجنبية، وقد استندت تجربة الجامعات الحكومية إلى مجرد تقديم مقررات للطلاب المحليين تم مراجعتها وتقييمها من قبل جامعات أجنبية، في حين أن الجامعات الخاصة تعتمد أكثر على اتفاقات الدرجات المشتركة والتوأمة بما يتيح الفرص لمتابعة الحصول على درجة بمؤسسة أجنبية[xx]، ومن بين أهم تلك البرامج: برنامج الدرجة المشتركة بين المعهد الملكي للتكنولوجيا بإستكهولم بالسويد Royal Institute of Technology in Stockholm (KTH) وكلية الهندسة بجامعة الفراعنة بالإسكندرية Pharos University in Alexandria (PUA)[xxi]، واتفاقية الدرجة المشتركة بين جامعتي كور في إنا بإيطاليا Kore University of Enna، والمستقبل في مصر لطلاب كلية الهندسة والعمارة Faculty of Engineering and Architecture، والموقعة في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩[xxii]، وبرنامج درجة الماجيستير في العلوم السياسية، المشترك: "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط المقارن Comparative Middle East Politics and Society – CMEPS، بين الجامعة الأميركية في القاهرة American University in Cairo وجامعة توبنجن University of Tubingen بألمانيا[xxiii]، وهي بيانات تشير إلى محدودية التجارب فضلاً عن ضحالة معظمها، وهو ما يثير الاهتمام بالبحث لتطوير واقعها بجمهورية مصر العربية.

مشكلة البحث وأسئلته:

تحتاج مصر للعديد من الفوائد التي تحققها برامج الدرجات التعاونية الدولية، لعل أهمها تعزيز تدويل التعليم العالي الذي ظل هامشياً فيها[xxiv]، بالرغم مما له من فوائد على الأصعدة المختلفة الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والثقافية، خاصةً مع حاجة خريجي الجامعات المصرية المقيمين منهم بالبلاد (ضمن عالم معولم) والمهاجرين منها لمختلف أنحاء العالم (والبالغة نسبتهم وفقاً لبيانات ٢٠١٠ حوالي ٤.٤٪ من إجمالي عدد السكان المصريين[xxv]) للمهارات الدولية اللازمة للحياة والعمل في سياق دولي.

ولإنْ كان لبرامج الدرجات التعاونية الدولية القدرة على تعزيز تدويل مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة، بما له من فوائد عديدة، فإن لها القدرة على الإسهام بصفة خاصة في زيادة حضورها ووجاهتها العالمية، وذلك من خلال تبادل الخبرات بما يفيد أطراف التعاون جميعهم، فتستفيد الجامعات الأجنبية تعميق فهمها للسياق المصري بما يعزز قدرتها على الاستجابة لمتطلبات طلابها بخلفياتهم الوطنية والثقافية، وبما يدعم قدرتها على اجتذابهم، بينما تستفيد الجامعات المصرية من الخبرات الأكاديمية والإدارية المتميزة التي تتمتع بها الجامعات الأجنبية، بما يعالج قصور تنافسيتها وضعف حضورها الدولي[xxvi]، وهو الأمر الذي تؤكده بيانات ٢٠١٦ للتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم Academic Ranking of World Universities 2016 الذي اقتصر على جامعة مصرية وحيدة هي جامعة القاهرة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، وذلك في الوقت الذي تتزايد فيه الوجاهة الدولية لعدد كبير من جامعات عدة دول أخرى بالمنطقيتين العربية الأفريقية[xxvii].

وبالرغم من انطلاق العديد من تجارب الدرجات التعاونية الدولية في مصر، فإنها ما زالت ضمن خطواتها المبكرة كما سبقت الإشارة، ، لذلك يمكن بالبناء عليها، وبالاستفادة من بعض التجارب الدولية، تطوير برامج الدرجات التعاونية الدولية فيها.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن هنالك أهمية واضحة للتعرف على خبرات برامج الدرجات التعاونية الدولية كأحد أهم وسائل التدويل في التعليم العالي وزيادة التواجد الدولي والوجاهة العالمية لمؤسساته؛ خاصة في ظل ظروف اقتصادية يمر بها العالم ومصر، وتنال من مستويات الإنفاق على الخدمات بما فيها التعليم العالي، وتتطلب بالتالي من مؤسساته تنويع مواردها الذاتية عبر زيادة نصيبها من الطلاب الدوليين، الأمر الذي يتطلب منها رفع رؤيتها العالمية، في ظل عالم تتكمش فيه المسافات بين أطرافه، ويتزايد تشابك المصالح في المجالات كافة، وبناء عليه، يمكن تحديد مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير واقع برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة بجمهورية مصر العربية، بما يتسق وسياقها المجتمعي؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الأسس الفكرية لبرامج الدرجات التعاونية المشتركة الدولية المشتركة؟
٢. ما واقع خبرات البرامج التعاونية الدولية المشتركة المختارة؟
٣. ما أوجه التشابه والاختلاف بين خبرات برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة المختارة؟
٤. ما مقترحات تطوير واقع الدرجات التعاونية الدولية في جمهورية مصر العربية بالاستفادة من خبرات برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة المختارة، وبما يتناسب مع سياقها المجتمعي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التوصل إلى مقترحات من شأن الأخذ بها تطوير واقع مصر في الدرجات التعاونية الدولية المشتركة ، وذلك من خلال ما يلي:

١. التعرف على الأسس الفكرية للدرجات التعاونية الدولية المشتركة.
٢. وصف وتحليل واقع برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة المقارنة المختارة.
٣. تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة المقارنة المختارة، وتفسيرها في ضوء سياقات كل منها المجتمعية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي في إطلاع المسئولين عن السياسة التعليمية بجمهورية مصر العربية عن أحد أهم آليات تدويل التعليم العالي في العالم وزيادة ظهور مؤسساته ورؤيتها visibility في الساحة الدولية، وإطلاعهم على بعض البرامج التعاونية الدولية المشتركة، بما يمكن من تطوير واقعها في مصر، وبما يخفض كلفة البعثات الخارجية وتعظيم فوائدها على المستويين المؤسسي والفردي للباحثين، إضافة إلى إطلاع الطلاب المصريين الراغبين في الدراسة بالخارج على طبيعة أحد أهم اتجاهات البرامج الأكاديمية بالإفادة من خبرات ومزايا أكثر من جامعة.

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على دراسة الدرجات المشتركة Joint Degrees كأحد أهم صيغ الدرجات التعاونية الدولية International Collaborative Degrees، وقد تم اختيارها لأنها الصيغة الأكثر وضوحاً في مصر بين نماذج الدرجات التعاونية الدولية فيها، وبالتالي سسهل المقارنة بين خبراتها.

ويقتصر البحث الحالي على دراسة برامج الدرجات التعاونية المشتركة التالية: "ماجيستير البحث والإبداع في التعليم العالي Master of Research and Innovation in Higher

Education (MARIHE)"، و"الدكتوراه المشتركة في الصحة العامة Joint Doctor of Philosophy (PhD) Degree in Public Health"، وماجيستير "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط والمقارن Comparative and Middle East Politics and Society (CMEPS)"، ويلاحظ عليها ما يلي:

- أنها تتراوح بين درجتي الماجيستير والدكتوراه، ولكنها تشترك في طبيعتها البحثية.
- أن درجتي الماجيستير والدكتوراه تمثلان أغلب الدرجات التعاونية الدولية في العالم كما تفيد الأدبيات، ويرجع ذلك إلى ضعف تركيزها التدريسي لصالح مكونها البحثي، ولقصر مدة برامجها نسبياً، وبالتالي يكون بناؤها في إطار تعاوني دولي أقل كلفة إذا ما قورن بدرجة البكالوريوس المشتركة.
- أنها ذات تخصصات علمية مختلفة، وهو ما يرتبط بأولويات دولِها التعليمية، وهي الأولويات التي تتحدد بالسياقات المجتمعية الوطنية، وعلى ذلك يعد تباين موضوعات برامج المقارنة بالدراسة الحالية أحد جوانب الاختلاف بين الخبرات المقارنة التي سيتناولها البحث بالتفسير.
- أن اختلاف تخصصاتها يتسق وموضوع البحث: بعض برامج درجات "التعليم العالي" التعاونية الدولية المشتركة، وهو الأمر الذي يسهم في التعرف على مدى تشابه هياكل الدرجات التعاونية وطريقة بنائها في التعليم العالي بتخصصاته العلمية المختلفة.
- أن البرامج التعاونية الدولية المتخصصة في التربية متمثلة في برنامج واحد بالبحث الراهن، وذلك لندرتها في التعاون الأكاديمي لدول الشمال فيما بينها، وكذلك في دول الجنوب في تعاونها الأكاديمي مع دول الشمال فضلاً عن دول الجنوب نفسه، وهو الأمر الذي يفيد في صياغة مقترحات لتطوير البرامج التعاونية الدولية في التعليم العالي المصري بصفة عامة ومنه التربية، وذلك بما يتسق وعنوان البحث.
- يعرف عن الأول جودته واتساع المدى العددي والجغرافي والتنموي لدول ومؤسسات التعليم العالي المشاركة به، إضافةً لاختصاصه بالتعليم، ويعتبر الثاني أحد نماذج التعاون بين مؤسستين تنتمي إحداهما للجنوب والأخرى للشمال وفق أولوياتهما المشتركة التي يحددها السياق المجتمعي لكليهما، ويلاحظ عن الثالث ريادته بمصر واكتمال جوانبه. فهو البرنامج التعاوني الدولي المشترك الوحيد مكتمل الجوانب في مصر حتى تاريخ هذا البحث.

وتجدر الإشارة إلى اشتراك المؤسسات التالية في البرامج محل الدراسة: جامعة دانوب كيرمز Danube University Krems بالنمسا، وجامعة تامبيري University of Tampere بفنلندا، وجامعتي العلوم التطبيقية University of Applied Sciences Osnabrück وتوبنجن University of Tubingen بألمانيا وجامعة بكين العادية للمعلمين Beijing Normal University بالصين، وجامعة يوتفوس لوراند Eötvös Loránd University بالمجر،

وجامعة ثابار Thapar University بالهند، وجامعة بيرجن University of Bergen بالنرويج، وجامعة هاواسا Hawassa University بإثيوبيا، والجامعة الأميركية في القاهرة American University in Cairo بمصر، وهي الجامعات الشريكة بالبرامج المختارة، كما أنها تصنف ضمن أفضل الجامعات في أوطانها، فضلاً عن قاراتها والعالم.

هذا، وتقتصر المقارنة على المحاور التالية: المؤسسات المشاركة، واللغة المستخدمة، والدرجات العلمية المتاحة، والحوكمة، ونظام القبول والتسجيل، وأخيراً المنهج والحراك المتضمن، وقد تم اختيارها لأهميتها في بناء الدرجات التعاونية الدولية، ولارتباطها بعدد من التحديات التي تواجه البرامج التعاونية الدولية عند تأسيسها، من قبيل: التنظيمات القانونية والإدارية والأكاديمية.

منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج المقارن؛ نظراً لملاءمته لطبيعة البحث وهدفه المتمثل في تطوير واقع الدرجات التعاونية الدولية في جمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء بعض الخبرات العالمية، وهو ما يستلزم اتباع الخطوات التالية:

١. وصف وتحليل الدرجات التعاونية الدولية المشتركة للوقوف على أسسها الفكرية.
٢. تحليل خبرة برنامج ماجيستير البحث والإبداع في التعليم العالي" MARIHE، التعاوني التابع لبرنامج إراسموس ماندوس Erasmus Mundus Programme الأوروبي، ودكتوراه الصحة العامة"Joint PhD Degree in "Public Health الإثيوبي النرويجي، وماجيستير "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط والمقارن" CMEPS المشترك المصري الألماني، بغرض تطوير الخبرة المصرية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
٣. إجراء المقارنة فيما يتعلق ببرنامج ماجيستير "البحث والإبداع في التعليم العالي"، التابع لبرنامج إراسموس ماندوس، ودكتوراه الصحة العامة الإثيوبي النرويجي، وماجيستير "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط والمقارن" المشترك المصري الألماني، وذلك لبيان أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وتفسيرها في ضوء السياق المجتمعي لكل منها.
٤. التوصل إلى بعض المقترحات لتطوير واقع الدرجات التعاونية الدولية المشتركة في جمهورية مصر العربية، بما يتناسب مع سياقها المجتمعي.

مصطلحات البحث:

من بين أهم مصطلحات البحث الحالي مصطلح "الدرجات التعاونية الدولية"، وهو مصطلح شامل لم تتطرق لتعريفه الأدبيات؛ وإنما تناولت نماذجها، وأهمها النموذجان المترابطان التاليان:

١) الدرجة المشتركة Joint Degree: ويعرفها المجلس الأمريكي للتعليم American Council on Education (ACE)، بأنها: برنامج صممته وأتاحته مؤسستان أو أكثر في دولتين مختلفتين، يحصل الطالب بنهايته على مؤهل واحد تصادق عليه كِلا

المؤسستين[xxviii]، وهو تعريف يركز على مكونات ثلاثة للبرامج المشتركة، هي: التصميم والإتاحة والمؤهل الصادر وذلك بشكل تعاوني مشترك بين المؤسسات الشريكة.

ويعرفها المعهد الدولي للتعليم Institute of International Education (IIE) بأنها "برنامج يدرس طلابه بمؤسستين للتعليم العالي أو أكثر، ويتلقون بعد إنهائه شهادة واحدة للدرجة تصدرها المؤسسات المشاركة وتوقع عليها بشكل مشترك"[xxix]، وهو تعريف يجعل من الحراك الطلابي (الفيزيقي أو الافتراضي) لدراسة برنامج ما في مؤسستين أو أكثر بدولتين أو أكثر مكوناً أصيلاً في الدرجات المشتركة.

٢) الدرجة المزدوجة Double Degree: يعرفها المجلس الأمريكي للتعليم ACE بأنها: "برنامج درجة صممته وأتاحته مؤسستان شريكتان أو أكثر في دول مختلفة، ويستلم الطالب بنهايته مؤهلاً من كل من المؤسسات المشاركة على حدة"[xxx]، وهو تعريف يركز على مكونات ثلاثة للبرامج المزدوجة، هي: التصميم التعاوني، والإتاحة المشتركة، ومؤهلين أو أكثر، منفصلين/ منفصلة من المؤسستين المشاركتين/ المؤسسات المشاركة.

ويعرفها برنامج إراسموس ماندوس بأنها "شهادتان وطنيتان أو أكثر صادرة من قبل مؤسستين أو أكثر من مؤسسات التعليم العالي ومعترف بها رسمياً في الدول التي تقع بها المؤسسات المانحة للدرجات"[xxxi]، وهو تعريف يركز على قضية الاعتراف الرسمي بمؤهلاتها من قبل المؤسسات المشاركة.

والواقع أن برامج الدرجات المشتركة والمزدوجة تشترك في خصائص ثلاثة، وهي: التطوير المشترك لها من قبل مؤسستين للتعليم العالي أو أكثر بدولتين أو أكثر، والتطوير المشترك لمناهجها، والتعاون في تحديد معايير الاختيار وعملية قبول الطلاب[xxxii]. وتشير البيانات إلى أن التشكيلات الشائعة لتوزيع السنوات الدراسية في البرامج المشتركة والمزدوجة ذات الأربع سنوات على سبيل المثال، هي: (١+٣)، و(٢+٢)، حيث يقضي الطالب سنة تتبعها ثلاث سنوات، أو سنتين تتبعهما سنتان أخريان في المؤسسة الأم والمؤسسات الأجنبية على الترتيب، بما يمنح الطلاب فرصة لتحسين لغتهم الأجنبية والاستعداد للدراسة الجامعية في مؤسسة الخارج[xxxiii].

ومع ذلك، تختلف الدرجات المشتركة والمزدوجة في عدد من النقاط، لعل أهمها: أن الدرجات المشتركة تنتهي بشهادة واحدة ممنوحة من المؤسستين، على خلاف الدرجات المزدوجة التي تنتهي بشهادة من كل مؤسسة على حدة، وأن الطالب في الأولى (المشتركة) يلتحق رسمياً بالمؤسستين بشكل متتابع، بينما يلتحق رسمياً بالمؤسستين في الثانية (المزدوجة) بشكل متزامن، وبالتالي فإن الطالب يتمتع بحالته كطالب في الأولى (المشتركة) للفترات المحدودة بوجوده بكل من المؤسسات المشاركة، بينما يتمتع بحالته كطالب بكلا المؤسستين طوال فترة البرنامج في الثانية (المزدوجة)، وأن نتائج الامتحانات يعترف بها آلياً بالمؤسسة الأخرى في الأولى، بينما قد يعترف بها بعد المراجعة واتخاذ القرار في الثانية، وأن قواعد وقوانين الدعم المالي بالجامعة تطبق فقط في فترات وجود الطالب بها

في الأولى، بينما تنطبق قوانين الجامعة طوال فترة البرنامج في الثانية، كما تتطلب الأولى إنشاء اتفاقية بخصوصها، بينما قد تتطلب الثانية إنشاء اتفاقية مبدئياً لضمان حقوق الطلاب[xxxiv].

وفي إطار ما بينهما من تشابه، وبالرغم مما بينهما من اختلاف، عرفت اتفاقية لشبونة للاعتراف الأكاديمي Lisbon Recognition Convention الدرجات المشتركة بشكل يجعل الدرجات المزدوجة ضمنها، فهي "مؤهل للتعليم العالي يصدر عن اثنتين على الأقل من مؤسسات التعليم أو تصدر بشكل مشترك من قبل إحدى مؤسسات التعليم العالي والهيئات المانحة الأخرى، على أساس برنامج دراسي تم تطويره و/أو تقديمه بشكل مشترك من قبل مؤسسات التعليم العالي، وربما أيضا بالتعاون مع مؤسسات الأخرى، ويتم إصدارها في صورة شهادة مشتركة بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الشهادات الوطنية، أو شهادة مشتركة دون أن يرافقها أي شهادة وطنية، أو شهادة وطنية واحدة أو أكثر تصدر رسمياً باسم المؤهل المشترك المعني"[xxxv]، لا يميل البحث إلى هذا الدمج بين الدرجتين التعاونيتين الدوليتين المشتركة والمزدوجة ويميل إلى التمييز بينهما كمصطلحين مختلفين نظراً للاختلافات بينهما والتي سبقت الإشارة لها.

وبناء على ذلك، يمكن تعريف الدرجات التعاونية إجرائياً لغرض هذا البحث، بأنها: "برامج يتم تطويرها تعاونياً بين مؤسستين أو أكثر في دولتين أو أكثر، يقضي فيهما/فيها الطالب فترات دراسية متتابعة متفق عليها وعلى طبيعتها مسبقاً بما يحقق أهدافها، وتنتهي بمنح مشترك ومعترف به من قبل المؤسسات المشاركة فيها".

مباحث البحث:

يتوزع البحث الراهن على ستة مباحث رئيسة، بيانها على النحو التالي:

١. **المبحث الأول:** الإطار العام للبحث.
٢. **المبحث الثاني:** برامج الدجات التعاونية الدولية المشتركة ... الأسس الفكرية.
٣. **المبحث الثالث:** برنامج الماجيستير الأوروبي الآسيوي في "البحث والإبداع في التعليم العالي.
٤. **المبحث الرابع:** برنامج الدكتوراه الإثيوبي النرويجي في الصحة العامة.
٥. **المبحث الخامس:** برنامج ماجيستير "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط المقارن" المصري الألماني.
٦. **المبحث السادس:** دراسة مقارنة تفسيرية لواقع برامج ماجيستير البحث والإبداع في التعليم العالي والدكتوراه المشترك في الصحة العامة الإثيوبي النرويجي، وماجيستير "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط المقارن" المصري الألماني.
٧. **المبحث السابع:** مقترحات لتطوير واقع الدرجات التعاونية الدولية المشتركة في جمهورية مصر العربية.

وفيما يلي بيان تفصيلي للمباحث من الثاني حتى السابع.

المبحث الثاني: برامج الدجات التعاونية الدولية المشتركة... الأسس الفكرية:

يحاول البحث في قسمه الحالي استكشاف طبيعة برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة، وذلك من حيث: المفهوم، والمبادئ، والدوافع، والأهداف، وطبيعة المناهج الدراسية فيها، إضافة إلى محاور المقارنة المختارة، وهي المؤسسات المشاركة، واللغة المستخدمة، وضمان الجودة والاعتماد، والدرجات الأكاديمية، والحوكمة، والقبول والتسجيل، والمنهج والحراك، وذلك فيما يلي:

أولاً: المفهوم:

بناء على ما سبق تناوله من تعريفات لبرامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة في القسم الأول من هذا البحث ضمن مصطلحاته المستخدمة، يمكن تعريف الدرجات التعاونية الدولية المشتركة لغرض هذا البحث، بأنها: "برامج يتم تطويرها تعاونياً بين مؤسستين أو أكثر في دولتين أو أكثر، يقضي فيهما/فيها الطالب فترات دراسية متتابعة متفق عليها وعلى طبيعتها مسبقاً بما يحقق أهدافها، وتنتهي بمنح مشترك ومعترف به من قبل المؤسسات المشاركة فيها"، وهي وفق هذا التعريف تتميز بما يلي:

١. يتم تطويرها من قبل مؤسستين أو أكثر في دولتين أو أكثر.
٢. يتحرك فيها الطالب بشكل متتابع بين المؤسسات الشريكة.
٣. يتم تحديد مدة الحراك في المؤسسات المشاركة بالاتفاق بينها.
٤. أن الحراك يمكن أن يتم بشكل حقيقي أو افتراضي بما يحقق أهداف البرنامج، ما يعني أولوية الحراك الحقيقي على الحراك الافتراضي، والحرك طويل المدة نسبياً على حراك الفترات القصيرة.
٥. أنها تنتهي بحصول الطالب على شهادة واحدة معتمدة ومعترف بها من قبل المؤسسات الشريكة.

ثانياً: المبادئ:

يعتمد بناء الدرجات التعاونية الدولية المشتركة على عدد من الأسس والمبادئ، هي:

١. الاشتمال على مدخل تجديدي وإبداعي، وتقديم قيمة إضافية.
٢. ضمان اكتمال البرنامج للطلاب حتى مع توقف التعاون، ومن ثم حصولهم على شهادات مشتركة أو مزدوجة، أو في الحالات الاستثنائية على شهادات وطنية مفردة.
٣. المدخل التعاوني لتطوير البرنامج من قبل الأطراف المشاركة، وبما يتفق مع تنظيماتها الداخلية.
٤. تحديد نصيب معين لكل مؤسسة مشاركة في البرنامج، وذلك بما لا يقل عن حد يتم إقراره (قد يكون الربع ٢٥% مثلاً).

٥. الحراك الطلابي مكون أساسي في البرنامج.
٦. تُعد المؤسسة الأم Home Institution المؤسسة التي يتم تسجيل الطالب بها وغالباً ما يقضي الفصل الدراسي الأول بها، أما المؤسسة المستضيفة Host Institution فهي تلك التي يقضي الطالب بها فترات حراكه[xxxvi].
٧. الوفاء بمستويات مرتفعة لجودة الخبرة والمقررات ودعم الطالب وإجراءات التقييم والقياس والشفافية.
٨. الوجاهة والسمعة الوطنية أو العالمية للمؤسسات الشريكة.
٩. الالتزام بقوانين السرية والملكية الفكرية، والالتزام بالأنظمة المؤسسية والوطنية للأطراف المشاركة.
١٠. تحديد قوانين التقدم للبرنامج، وإجراءات التخرج منه، وطبيعة المؤهل فيما إذا كان مشتركاً أو غير ذلك[xxxvii].

وهي مبادئ تضمن الحقوق الأكاديمية للطالب والمؤسسات في البرامج التعاونية الدولية المشتركة، وتعزز تميزها، وتعزز فوائدها لكافة أصحاب المصلحة.

ثالثاً: الدوافع:

على الرغم من أن الأسباب المؤسسية لتطوير البرامج التعاونية الدولية المشتركة هي نفسها لكل من المؤسسات الأوروبية والأمريكية بصفة عامة، فإن المؤسسات الأمريكية أكثر عرضة للانضمام الى ائتلافات دولية لأغراض توليد الإيرادات مقارنة بنظيراتها الأوروبيات، وعلى المستوى الأوروبي، يتم تشجيع برامج مشتركة إقليمية لتعزيز التعاون في مجال التعليم العالي الأوروبي من أجل زيادة جاذبية الفضاء الأوروبي للتعليم العالي European Higher Education Area (EHEA) وتعزيز التعاون مع المناطق والفضاءات الأخرى في العالم، وهو ما يتم تعزيزه من خلال برامج التمويل كبرنامج إراسموس Erasmus، وإراسموس بلاس + Erasmus، ومبادرات البرامج المشتركة مع البلدان الصناعية، أما بالنسبة لجامعات أمريكا اللاتينية، فالأسباب الرئيسة لوضع برامج مشتركة هي تدويل المناهج الدراسية، وزيادة الحراك الطلابي، ورفع توظيف الطلاب وتوسيع العروض التعليمية، وعلى الرغم من الأخذ مؤخراً بالبرامج التعاونية في الصين، فقد شهدت نمواً كبيراً بفضل الدعم الحكومي والطلب العام، وقد حاولت الحكومة الصينية جذب برامج تعليمية عالية الجودة إلى الصين في المناطق التي تعاني فجوة في برامج التعليم العالي الحكومية المحلية على وجه الخصوص، أما في الدول النامية (ومنها مصر)، فتسهم البرامج التعاونية في بناء قدرات المؤسسات فيها، وتساعد على تحسين نوعية التعليم والبحوث بها، وإقامة شبكات التعاون بين الشمال والجنوب[xxxviii].

رابعاً: الأهداف:

يمكن القول أن برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة تستهدف الوصول إلى العديد من الفوائد للمؤسسات والبرامج والأفراد من الأكاديميين والطلاب، ومن بينها:

١. إزالة العقبات البيروقراطية والقانونية التي تواجه تطوير البرامج التعاونية الدولية.
٢. تعزيز المعايير المشتركة للتقييم وآليات ضمان الجودة، ولا سيما توسيع مجالات التعاون بين وكالات الاعتماد[xxxix].
٣. زيادة الظهور والوجاهة العالمية للمؤسسات المشاركة، وخاصة البرامج المنخرطة فيها.
٤. بناء شراكات استراتيجية بين المؤسسات المشاركة عبر الحدود، وبناء برامج درجات تعاونية أخرى، ومشروعات بحثية إضافية، وتحقيق تعاون أفضل بين أعضاء هيئات التدريس والهيئات الإدارية في المؤسسات المتعاونة.
٥. تحسين تسجيل الطلاب الدوليين، وزيادة تدويل التعليم في الأحرام الجامعية[xl].
٦. تدويل المناهج، وتحسين جودتها، وتقديم مناهج مبدعة ومتخصصة من خلال جمع نقاط قوة التعليم والبحث لكل مؤسسة على حدة، وزيادة التفاعل الثقافي وكفاياته المكتسبة لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، من خلال الحراك، ومن خلال التدويل داخل المؤسسة أيضاً.
٧. الوصول لخبرة المؤسسات المشاركة وشبكاتها البحثية، بما يقدم كتلة حرجة critical mass وقاعدة لتقوية التعاون البحثي، وإتاحة الفرص لِتَعَرُّف أعضاء هيئة التدريس على السياقات المؤسسية والوطنية الأخرى، وعلى طرق التدريس والتعلم المختلفة والتنوع الطلابي، وبناء شبكات للتعاون التدريسي والبحثي المستقبلي، بما له من فوائد أكاديمية وثقافية متنوعة [xli].
٨. توليد إيرادات جديدة للمؤسسات ووصولها إلى مسارات متباينة من أجلها.
٩. تعلم المؤسسات من خبرات نظيراتها الأكثر نجاحاً لتحسين جودتها وتشغيل أفضل لبرامجها ودوراتها[xlii].
١٠. إرسال طلاب الجامعة للخارج[xliii]، بما يكسبهم العديد من الخبرات الدولية.
١١. توسيع فرص عمل خريجي تلك البرامج، بالاستفادة من العمل مع طلاب الجنسيات الأخرى ومن التبادل الثقافي، كما يكون لطلابها توقعات عالية من جراء تأثيرها الوظيفي، ما يشكل دافعاً قوياً لدراستهم[xliv].

خامساً: المناهج الدراسية:

تحتاج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة إلى تدويل مناهجها بحيث تتناسب مع تدويل هيكلها الطلابي والأكاديمي، وقد عرف كالان (٢٠٠٢) Callan المنهج المُدَوَّل بأنه: "منهج مصمم للوفاء بحاجات هيكل طلابي دولي International Student Body" أي أنه يفي بشكل عادل بطموحات كل الطلاب بغض النظر عن انتماءاتهم الوطنية أو العرقية أو الاجتماعية الطبقية أو حتى الجنسية، فهو يحترم الشمول الاجتماعي والتعددية الثقافية والمواطنة العالمية[xlv]، وهو

تعريف يربط بين المنهج والحراك الطلابي الدولي، ويركز على الغرض منه، وهو الوفاء بحاجات التنوع الطلابي الدولي والثقافي.

وفي الواقع، هناك ثلاثة مداخل أساسية لتدويل المناهج الدراسية، هي:

١. مدخل الإضافة Add-on Approach: ويتميز بإضافة نوع من المحتويات للمناهج الحالية دون تعديل هيكلها أو مقاربات تدريسها[xlvi]، ويتميز بأنه سهل التنفيذ، ولا يتطلب تغييرات جوهرية في المحتوى، ومثاله إضافة قراءة أو محاضرة أو واجبات ذات تركيز عابر للأمم والثقافات.

٢. مدخل الدمج Infusion Approach: ويتميز بدمج نوع من المحتوى يثري معرفة وفهماً عَبْرَ ثقافيين لدى الطلاب، ليعكس اتجاهات متنوعة وأداءات مهنية متعددة[xlvii]، وهو يتطلب إعادة تفكير بشأن تصميم المقرر، ومثاله: تضمين المقرر أهداف تركز على معرفة واتجاهات وسلوكات عَبْرَ ثقافية، بما فيها قراءات وواجبات تعكس وجهات نظر متنوعة[xlviii].

٣. مدخل التحول Transformation Approach: ويستند إلى تغيير الهيكل الأساسي للمناهج الحالية، وكذلك مقاربات تدريسها وتعلمها، بحيث يشجع طرقاً جديدة للتفكير، ويتضمن اتجاهات جديدة، من خلال تغيير ما يجب تدريسه وطريقة تقديمه[xlix]، وهو نهج شامل ثقافياً يهدف للقضاء على البناءات الاجتماعية غير المنصفة خلال العملية التعليمية، ومساعدة الطلاب على تقدير العديد من الحقائق التي توجد في المجتمع العالمي المعاصر؛ لذلك، يتطلب منهج التحول فحصاً ناقداً وتجاوزاً للافتراضات الثقافية المسلم بها[l].

ويعتمد اختيار الأنسب من بين تلك المداخل والمقاربات على خبرة المؤسسات المشاركة في مجال تدويل تعليمها، بالإضافة إلى طموحها وإمكاناتها المالية والأكاديمية.

سادساً: محاور المقارنة:

تتعدد التحديات التي تواجه البرامج التعاونية الدولية بصفة عامة ومنها البرامج المشتركة عند تأسيسها، من قبيل: التنظيمات القانونية، والتقويمات الأكاديمية، ونظم الأرصدة الأكاديمية، وخطط الدراسة وطبيعتها، وأساليب التدريس ومتطلبات الامتحان المتباينة والمختلفة [li]، وكذلك ضمان الاستدامة، وتأمين التمويل الكافي، وتصميم المنهج [lii]، وهي قضايا تتضح من خلال القرارات المتخذة في إطار محاور المقارنة المختارة التالية:

١. المؤسسات المشاركة:

يُعدُ تحديد المؤسسات المشاركة Partner Institutions الخطوةَ الأولى والحاسمة في بناء وتطوير برامج الدرجات التعاونية الدولية، وهي تتطلب بالضرورة التعرف على نظم التعليم العالي بالاستناد إلى مصادر موثوقة للمعلومات، وينبغي الانتباه إلى جملة من المحاذير التي تتسبب الغفلة عنها في العديد من المشكلات؛ فالبرامج والمؤهلات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي تختلف في طبيعتها الأكاديمية أو المهنية، أو البحثية، فهنالك من المؤسسات غير الرسمية التي تمنح مؤهلات رسمية، وفي المقابل هناك من المؤسسات

الرسمية التي تصدر العديد من المؤهلات غير الرسمية، كما أن هناك من المؤسسات غير المعترف بها التي تدعي أنها معترف بها، وهناك من المؤهلات التي تتفق في مستواها ولكنها تختلف في طبيعتها من حيث تمكين خريجيها من الالتحاق بالمرحلة التالية، وفي هذا السياق، تعد أطر المؤهلات الوطنية من الأدوات التي تفيد في فهم نظم التعليم الوطنية المختلفة[liii].

من جهة أخرى، على الشركاء المعنيين الالتزام الكامل بتقييم برامج الدرجات التعاونية المعنية ومناقشة النتائج المرجوة من إنشائها، فيجب أن يكون البرنامج الجديد قادراً على تقديم شيء مرغوب فيه لأرباب العمل المحتملين والاستفادة من نقاط القوة لدى كل مؤسسة، وعلى الشركاء أن يكونوا قادرين على الاتفاق على هيكل البرنامج التعاوني، وكيفية مساعدته في تطوير الكفايات اللازمة لاستكمال متطلبات كل مؤسسة بنجاح، ويمكن أن تشمل هذه الكفايات تطوير اللغة، والمعرفة الأساسية في المجال الدراسي المحدد، والتجارب المختبرية، وإجراء البحوث، أو أي منها، وبعد العثور على شريك تعد مناقشة هذه القضايا والقرارات معه أمراً بالغ الأهمية وذا فائدة متبادلة، ولكي تكون المؤسسة واثقة من قدرتها على إجراء مناقشات مفتوحة واتخاذ قرارات متعلقة بإدارة البرنامج ينبغي النظر في الاعتماد على الشراكات الناجحة القائمة بالفعل والبناء عليها، وذلك بدلاً من البحث عن مؤسسات غير معروفة، فالألفة الموجودة نتيجة للتعاون بين أعضاء هيئة التدريس والإداريين الذي يقضون وقتاً في زيارة أحرام بعضهم البعض تخلق أساساً متيناً يمكن البناء عليه، هذا الأساس يزيد كثيراً من احتمال نجاح خيار البرامج الجديدة[liv].

هذا، وتتضمن الإدارة الجيدة للعلاقة بالشريك الاتفاق على معايير تقويم البرنامج مع تحديد الإطار الزمني اللازم لإكمال التقييم، فتحديد معايير النجاح لكل مرحلة يساعد الشركاء في تحديد ما إذا كانوا على الطريق الصحيح أو ما إذا كانوا يحتاجون إلى تعديل أو محاولة شيء ما مختلف، ولذلك فإن الواقعية حين وضع الأهداف والقدرة على معالجة الأمور عند انحرافها تعد أموراً ضرورية[lv].

٢. **اللغة:**

لغة التدريس في برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة تشكل تحديات هي الأخرى، فعادة ما يقدم كل شريك برامجه بلغته الوطنية وفي بعض الحالات بالإنجليزية، وهذا يعني أن المقررات الدراسية يمكن أن تقدم على الأقل بثلاث لغات أو أكثر إذا شارك في تقديمها ضمن برنامج ما عددٌ شركاء، ولذا يحتاج الطلاب أن يكونوا ثنائيي اللغة على الأقل: فيستخدمون اللغة أو اللغات الوطنية بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية عادة، وهنا يوجد نوعان من القضايا: الأول هو هيمنة اللغة الإنجليزية في الحالات التي لا تكون فيها اللغة الأم لأي من الشركاء، وهذا يؤكد اتجاه التغريب، أو ما يسمى أحياناً "إمبريالية اللغة"، فقد تشجع البرامج التعاونية الدولية الإفراط في استخدام اللغة الإنجليزية وتوحيد المناهج الدراسية، أما القضية الثانية فتتعلق بمستوى الإتقان المطلوب لدى الطلاب والأساتذة للغة

الثانية للتعليم والبحث، والتدريب اللازم لمساعدتهم في تلبية متطلبات إجادة اللغة، يتمثل الجانب الإيجابي لهذه المسألة في اشتراط أن يكون الطلاب ثنائيي اللغة أو متعدديها بما يساعدهم في تعزيز مهارات التواصل وفهم الثقافة الأخرى، ومع ذلك، فإن إنشاء المتطلبات اللغوية وتوافر دورات لتحسين كفاياتها يحتاج لجهد واضح من قبل الشركاء في اتفاق تعاوني، ومن الضروري أن تبقى معايير التعليم والتعلم مرتفعة حتى مع استخدام لغة غير أصلية من قبل جميع المؤسسات والطلاب المشاركين في البرنامج[lvi]، فقد تؤثر حواجز اللغة إذا ما لم يتم معالجتها بشكل جيد على جودة البرنامج نفسه، وبالتالي على درجة نجاحه والطلب عليه من قبل أصحاب المصلحة المختلفين كالطالب والمؤسسة التعليمية وجهات التوظيف.

٣. **ضمان الجودة والاعتماد:**

لضمان الجودة والاعتماد Quality Assurance and Accreditation أهمية أساسية في الدرجات التعاونية الدولية بشكل عام، ولكنهما يشكلان أيضاً تحديات كبيرة لها، حيث يمكن للمؤسسات تلبية متطلبات مراجعة الجودة لمكوناتها الخاصة من البرنامج المشترك، ولكن الصعب هو ضمان جودة المقررات الدراسية التي تقدمها المؤسسة الشريكة، وغالباً ما يستخدم مدخل مشترك لمتطلبات الدخول والخروج المشتركة Common entrance and exit requirements كمؤشرات للجودة[lvii]، كما يمكن لنظام متابعة دوري (كلجنة ضمان الجودة QA Committee أو مجلس مشترك Joint Board، أو تقييم وتقويم الطلاب Students Evaluation and Assessment) أن يكون فاعلاً في هذا الاتجاه، والواقع أن جودة الحراك الطلابي في البرنامج تحظى بصفة خاصة باهتمام كبير في البرامج التعاونية، وخاصة المشتركة منها، حيث يرتبط بنجاحها، وتدل الدراسات على أهميته في الائتلافات الجامعية، حيث يتم توفير مبادئ توجيهية دقيقة وإرشاد طلابي فردي على المستوى المركزي للائتلاف، وعلى مستوى الكليات التي تقدم توجيهات أكثر تخصصية[lviii].

تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن الاستناد إلى الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي The International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE) لضمان جودة برامج الدرجات التعاونية الدولية، لأنها ببساطة لا تملك الآلية المباشرة لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي أو برامجها، حيث يقتصر دورها على اعتماد الوكالات الوطنية والإقليمية والدولية باعتبارها ملتزمة بمعاييرها[lix].

من جهة أخرى، يعد اعتماد البرامج المشتركة والاعتراف بشهاداتها أكثر تحدياً، فلا تمتلك كل الدول نظماً وطنية مختصة بذلك، كما يعد اختلاف طبيعة وكالاته بشكل كبير تحدياً إضافياً، فبعضها يركز على البرامج وغيرها على المؤسسات، ويركز بعضها على المدخلات وغيرها على العمليات أو النواتج، كما يعد وضع إجراءات لاعتماد البرامج

التعاونية الدولية –علاوة على ذلك– مجالاً جديداً نسبياً بالنسبة للعديد من الوكالات[lx]، ولكن السيناريو الأفضل له في الوقت الحاضر، هو أن يتم من قبل كل مؤسسة شريكة في البرنامج التعاوني على حدة، وبالنسبة للبرامج المهنية، هناك وكالات اعتماد دولية قد تكون مناسبة لبرامج الدرجة المشتركة أو المزدوجة (مثل مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا Accreditation Board for Engineering and Technology (ABET) أو نظام تحسين الجودة الأوروبي European Quality Improvement System (EQUIS)، ومع ذلك، فإن للمزيد من المؤسسات، في الوقت الحالي، برامج وطنية معتمدة من قبل هيئات الاعتماد المهني هذه أكثر من برامج الدرجات التعاونية الدولية، ومع ذلك يبقى تحديد ما إذا كان الاعتماد المحلي أو الوطني أو الدولي هو أفضل طريق لبرامج تعاونية دولية[lxi]، وهو ما تختلف بشأنه مواقف الائتلافات والدول المختلفة.

وفي هذا الشأن، يتم اعتماد ٦٨% من البرامج التعاونية بالولايات المتحدة الأمريكية –وفق بيانات (٢٠١٤) للمجلس الأمريكي للتعليم ACE– في الولايات المتحدة ودولة المؤسسة الشريكة كليهما، ويتم اعتماد ١٥% منها بالولايات المتحدة فقط، بينما يُكتفى باعتمادها في الدولة الشريكة في ١% منها، ويبحث ٧% منها عن اعتماد[lxii]، أما في النرويج، فتشمل اللوائح أحكاماً خاصة بالدرجة المشتركة فقط، وبالتالي لا تنطبق إلا على التعاون التعليمي الذي يندرج تحت تعريفها، لذا يتم اعتبار الدرجة المزدوجة وجميع أشكال برامج التعاون الأخرى برامج دراسية عادية وتتبع بالتالي جميع الأحكام العادية للاعتماد[lxiii].

ولقد سعت وكالات ضمان الجودة الأوروبية في السنوات الأخيرة إلى تحليل قضايا ضمان الجودة في برامج الدرجة المشتركة وتطوير أساليب محددة لضمان الجودة الخارجية للبرامج المشتركة على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه تقييم هذه البرامج بسبب طبيعتها الذاتية، وأهم المشاريع في هذا الاتجاه هي[lxiv]:

- مشروعا التقييم الأوروبي عابر الحدود (الأول والثاني) Transnational European Evaluation Projects I and II (TEEP I and II) التي أجرتها الرابطة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي European Association for Quality Assurance in Higher Education (ENQA).
- برامج الماجستير المشتركة – التقييمات المشتركة: التحدي الاسكندنافي Joint Master's Programmes – Joint Evaluations: A Nordic Challenge التي وضعتها الشبكة الاسكندنافية لضمان الجودة Nordic Quality Assurance Network.

- منهجية التقييم الجديد للماجستير الأوروبي European Master's New Evaluation Methodology (EMNEM) التي وضعها اتحاد الجامعات الأوروبية European University Association (EUA).

٤. **الدرجة:**

تشكل برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة اتجاهاً جديداً يتزايد اتساعه، حيث يتاح العديد منها على المستويات الأكاديمية المختلفة، لتتراوح بين درجات البكالوريوس والماجيستير والدكتوراه، ومن بين أمثلة تلك البرامج في أوروبا على سبيل المثال:

- بكالوريوس تربية معلم التعليم الابتدائي Bachelor European Teacher Education for Primary Schools (ETEPS).
- الماجيستير الأوروبي المشترك في التنمية المحلية المقارنة Joint European Master in Comparative Local Development (CoDe)[lxv].
- دكتوراه إراسموس ماندوس المشتركة في علم النفس القانوني Erasmus Mundus Joint Doctorate Programme in Legal Psychology[lxvi]، وغيرها،

ويمكن الوصول لقائمة كبيرة، وغير حصرية بالتأكيد، تتضمن ما يربو على المائة من البرامج الأوروبية التعاونية المشتركة على المستويات المختلفة المقدمة من خلال الوكالة التنفيذية للتربية والوسائط السمع بصرية والثقافة EACEA (Education, Audiovisual and Culture Executive Agency) التابعة للمفوضية الأوروبية[lxvii].

كما يمكن الوصول، أيضاً، لقائمة كبيرة من برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة التي تقدمها جامعة سنغافورة الوطنية National University of Singapore (AUS)، على سبيل المثال، والواقعة بدولة سنغافورة جنوب شرقي آسيا، وذلك في مختلف التخصصات العلمية ومع العديد من مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنحاء العالم[lxviii].

٥. **الحوكمة:**

حيث إن تطوير برنامج الدرجة التعاونية الدولية المشتركة ومحتواه هو قضية أكاديمية، فمن الأفضل التعامل معه من قبل أعضاء هيئة التدريس في الأقسام المتعاونة بكل مؤسسة، ومن المهم، من وجهة نظر إدارية، ضمان تلبية البرنامج لشروط البروتوكولات ومتطلبات الاعتماد الحالية في الجامعة، وهو ما يمكن أن يكون مهمة شاقة للمؤسسات، وقد تُوقِف قوةَ دفع تصميم البرنامج إلى الأمام[lxix].

لذا ينبغي الوصول لاتفاق بين الشركاء بشأن جملة من الأمور حتى تستمر القوة الدافعة للبرنامج، فينبغي الاتفاق بشأن الاختبار الواحد المشترك للمقرر الواحد، والاتفاق على نوع ومستوى المؤهلات اللازمة والوثائق المطلوبة للقبول، وعلى طبيعة الاعتراف بالتعلم السابق Prior Learning في السياقات غير الرسمية أو غير النظامية، وكذلك

الاتفاق على طبيعة القبول بتتابعية المؤهلات التي تتبناها مؤسسات وتتخلى عنها أخرى، (حيث يَفترض العديدُ من الجامعات أن القبول بالماجيستير مثلاً يتطلب الحصول على درجة البكالوريوس، وأن القبول بالدكتوراه يتطلب الحصول على درجة الماجيستير، بينما يمكن أن تقبل مؤسسات أخرى الحاصلين على البكالوريوس للتسجيل بدرجة الدكتوراه بشكل مباشر)، وكذلك الاتفاق على تكوين "مجلس اختيار الطلاب" لاختيار الطلاب، والاتفاق على تقديم معلومات شفافة عن البرنامج لطلاب المستقبل في مقابل قبول الطلاب بالسماح للمؤسسة الشريكة للوصول إلى معلومات شخصية عنهم قد تعرقلها بعض النظم الوطنية إلا بإذن منهم، وكذلك الاتفاق على نظام التقديرات ونظام الأرصدة[lxx].

ومن أجل التحقق من أن تصميم البرنامج يلبي المتطلبات الضرورية من المهم اجتماع الأشخاص المناسبين الذين يشرفون على المجالات الرئيسة في كل مؤسسة، وغالباً ما تشمل مجموعات العمل أعضاء من هيئات التدريس وإداريي الأقسام الأكاديمية فيها، والمكتب الدولي للقبول، والمستشار القانوني، وخبراء الاعتماد، ويمكن لوجود بروتوكول راسخ يعالج ويعتمد طلبات البرنامج أن يساعد في تسريع التطوير وعملية المراجعة وخلق الطلب في المؤسسة[lxxi].

وبالرغم من تباين طرق وأساليب بناء هيكل حوكمة برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة، لاختلاف سياقاتها، فإنه يمكن القول أن هياكل حوكمة ائتلافات الدرجات المشتركة تتكون من النموذج المعتمد في برنامج الماجيستير المشترك: "البحث والإبداع في التعليم العالي" التابع لإراسموس ماندوس الأوروبي، والذي ومن خصائصه أن كل مجلس (باستثناء المجلس الاستشاري الدولي) يضم ممثلاً عن كل مؤسسة شريكة في الائتلاف، ويتكون من التالي[lxxii]:

- مجلس الائتلاف Consortium Board: ويتكون من ممثل واحد من كل مؤسسة شريكة كعضو. يرأس مجلس الإدارة ممثل المؤسسة المنسقة. وتتمثل مهماتها الرئيسية في التعامل مع جميع القضايا الأكاديمية ، وتطوير البرامج والترويج ، وقضايا الجودة ومبادئ الاقتصاد والإدارة.
- المؤسسة المنسقة Coordinating Institution: وهي تقوم بتنسيق سير البرنامج، والاتصال بالجهة الراعية، والإشراف على تنفيذ الاتفاقات التعاقدية، وتوجيه الأمانة المشتركة، وتَرأس مجلس الائتلاف.
- الأمانة المشتركة Joint Secretariat: تتولى إدارة المقررات، فيما يتعلق بالقضايا الإدارية والعملية، وترسم "خريطة طريق" لمجلس إدارة الائتلاف لتوجيه تنفيذ البرنامج المشترك ، ولكنها مسؤولة عن تحديد مهام كل شريك.

- مجلس القبول Admission Board: يتألف من ممثل واحد لكل مؤسسة شريكة. وتتمثل مهماته الرئيسية في الاجتماع مرة في السنة والتعامل مع اختيار الطلاب والباحثين المدعوين.
- المجلس الاستشاري الدولي International Advisory Board: يتألف من ممثلين للشركاء المساعدين والخبراء المعترف بهم دولياً في مجال إدارة وتطوير التعليم العالي. وتتمثل مهمته الرئيسة في استعراض التقدم المحرز في البرنامج وتقديم المشورة لضمان جودة البرنامج.
- مجلس الجودة Quality Board: يتألف من مدراء أكاديميين (واحد من كل مؤسسة شريكة)، وممثل واحد من أعضاء هيئة التدريس، وممثل واحد للطالب وممثل واحد للشركاء المرتبطين. وتتمثل مهامه الرئيسية في رصد وتحسين جودة الدورة التدريبية، وكذلك التعاون مع وحدات إدارة الجودة لجميع الشركاء ومع الهيئات الوطنية التي تتعامل مع ضمان الجودة في التعليم العالي.

٦. **القبول والتسجيل:**

يعد الاتصال النشِط بين المؤسسات المشاركة في برنامج الدرجة التعاونية الدولية المشتركة بشأن عملية القبول ومراجعة الطلبات وأي نقل للأرصدة وفقاً لبنود الاتفاقية، وتنسيق الهيئات الضرورية لتدريس الطلاب ونصحهم ودعمهم بمجرد وصولهم للحرم، وضمان كفاية المقاعد المتاحة بقاعات الدرس من الأمور المهمة، فبدون الاتصال الدقيق والمحدد زمنياً في هذه المرحلة، ربما تتشوه خبرة الطلاب ويُنتقص النجاح العام للبرنامج[lxxiii].

والواقع أن اختلاف الأنظمة والأعراف الوطنية والمؤسسية قد يثير العديد من التحديات، فعلى سبيل المثال، غالباً ما تكون هناك لوائحٌ تمنع الطلاب من الالتحاق بأكثر من جامعة واحدة في وقت واحد، أو قوانين تتطلب من الطلاب قضاء السنة الأخيرة أو الفصل الدراسي الأخير في الجامعة الأم، أو الممارسات الإلزامية بشأن تسجيل واختيار الطلاب، كما يشكل عدم الاعتراف أو فرض القيود على عدد المقررات الدراسية أو الأرصدة الأكاديمية التي يتم تحصيلها في إحدى الجامعات الشريكة حواجز إضافية[lxxiv].

ومن جهة أخرى، يمكن لقضايا الرسوم الدراسية والتمويل أن تكون معقدة للغاية، ومن الواضح أن توليد الدخل ليس عادة الدافع الأساسي لهذه الأنواع من البرامج لأنها غالباً ما تتطلب استثمارات إضافية من قبل المؤسسات أو الرسوم الدراسية المرتفعة المفروضة على الطلاب، وفي البلدان التي لا تتقاضى المؤسسات رسوماً دراسية أو ليس لديها استقلال كافي لفرضها، فإن التكاليف الإضافية يجب أن تتحملها المؤسسات ذاتها أو جهات التمويل الخارجية، ومع ذلك، فإن استدامة البرنامج يمكن أن تكون في كثير من الأحيان في خطر عندما تعتمد على التمويل الخارجي[lxxv].

وطالما أن مخرجات تلك الدرجات التعاونية تعد شيئاً مرغوباً فيه من قبل أرباب العمل المحتملين، وأنها تُحدث تقدماً في معرفة الطلاب وخبرتهم في مجال معين، يمكن للصناعة أو المؤسسات الأخرى أن تقدم المساعدة، فضلاً عن توفيرها الخيارات المهنية للطلاب عند انتهائهم من هذه البرامج، ولذلك فإن البحث عن مدخلات من الرعاة قد تساعد أيضا في توجيه القرارات التي اتخذت في مرحلة تطوير البرنامج وتقديم التدريب الإضافي أو الخبرات العملية للطلاب الملتحقين بتلك البرامج[lxxvi].

هذا، وتشير بيانات إحدى دراسات مجلس كليات الدراسات العليا (CGS) بالولايات المتحدة (٢٠١٥) عن اعتماد تمويل البرامج التعاونية المشتركة والمزدوجة فيها على رسوم التحاق الطلاب بها بصفة أساسية، فقد أشارت إلى أن تمويلها يعتمد على المصادر التالية على الترتيب: رسوم طلاب البرنامج (٦٧.٤٪)، وموازنة الجامعة الداخلية (٦٠.٥٪)، ومصادر دولية (المؤسسة الشريكة أو حكومتها) (٦٠.٥٪)، والولاية (١٨.٦%)، وتمويل جهات التوظيف المستفيدة (٩.٣٪)، والتمويل الخاص (٩.٣٪)، ومصادر أخرى (٩.٣٪)، وهي تشير إلى أن عدداً قليلاً جداً من برامج الدراسات العليا التعاونية الدولية يستفيد من الميزانيات المحلية للولايات، حيث تحظر استخدام أموالها لتمويل البرامج التي لا تفيد طلابها بشكل مباشر[lxxvii].

٧. المنهج والحراك:

تتباين مسارات البرامج التعاونية الدولية المشتركة كثيراً، ومع ذلك يمكن الإشارة إلى مسار أحد برامج الماجيستير بين دولتي فرنسا والمملكة المتحدة كمثال لمسار الدرجات

الشكل رقم (١):

مسار أحد برامج الماجيستير المشترك بين فرنسا والمملكة المتحدة

المصدر: Katherine Bamford, 2015

المشتركة كما يبين الشكل رقم (١)، وفيه يتكون البرنامج من أربعة كتل Blocks يستمر التدريس فيه لتسعة أشهر في فصلين دراسيين: الأول، في الدولة "أ"، يعقبه الثاني في الدولة "ب"، وتتكون الكتلة الثالثة من أربعة أشهر من التدريب Internship، وينتهي البرنامج بإكمال الأطروحة في الكتلة الرابعة، ويمنح هذا المسار الطلاب فرصاً كبيرة للتعلم الدولي ومتعدد الثقافات، ومع ذلك، فإن المسار يشكل تحديات عديدة للطلاب، فعليهم التنقل بين

نهجين وهيكلين ونظامين مختلفين تماماً من التعليم العالي، وتؤدي مواجهة هذه التحديات لتطوير كبير في مهارات الطلاب القابلة للنقل، كالقدرة على التكيف والمرونة والقدرة على التعامل مع الاختلاف[lxxviii].

والواقع، أن هناك اتجاهاً في الولايات المتحدة يفضل فرص الحراك قصيرة المدى (على سبيل المثال، المدرسة الصيفية Summer School أو فترات تتراوح بين الأسبوعين والأربعة أسابيع)، أما الاتجاه الغالب بين الأوروبيين فهو أن الفترة الزمنية القصيرة لا تسمح للطلاب بجني كامل الفوائد الدراسة بالخارج: كالمهارات الدولية، والتفاهم، والوعي عابر الثقافات، والثقة بالنفس، والمهارات اللغوية، وبالتالي هناك حاجة لتعزيز التعليم الطويل في الخارج، وهو ما يقدر مثالياً بفصل دراسي واحد على الأقل[lxxix].

المبحث الثالث: الماجيستير في "البحث والإبداع في التعليم العالي" Master in "Research and Innovation in Higher Education" (MaRIHE):

يسعى الماجيستير المشترك في البحث والإبداع في التعليم العالي –التابع لبرنامج إراسموس ماندوس الأوروبي[lxxx]– إلى تعزيز وإنفاذ فوائد التغييرات الحالية في مثلث المعرفة (الابتكار والبحوث والتعليم العالي)، وإعداد الخبراء لمواجهة تحديات المستقبل من خلال ربط المعرفة المختصة بالنظم والأدوات من منظور مقارن عالمي، وتحسين البحث والابتكار بمؤسسات التعليم العالي من خلال إدارة محترفة[lxxxi]، ويمكن القول أن هذا البرنامج واحدٌ من أهم البرامج الدولية المشتركة بالنسبة للبحث الحالي؛ لارتباطه بالتربية من جهة، وبالتعليم العالي كأحد أضلاع مثلث المعرفة من ناحية أخرى، لذلك يتناوله البحث فيما يلي بالدراسة، فيتم التقديم له بتناول سياقه المجتمعي (في ٤ دول أوروبية ودولتين آسيويتين)، يليه عرض تحليلي لواقعه وفق الحدود الموضوعية للبحث.

أولاً: السياق المجتمعي (بالدول الأوروبية والصين والهند) لبرنامج الماجيستير المشترك: "البحث والإبداع في التعليم العالي" التابع لإراسموس ماندوس الأوروبي:

شكلت حقوق الإنسان موضوعاً أساسياً لاهتمامات الاتحاد الأوروبي، فالكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون هي القيم التي تتضمنها معاهداته، يعززها في ذلك ميثاق الحقوق الأساسية Charter of Fundamental Rights لعام ٢٠١٠ [lxxxii].

وعلى أرض الواقع، تشير تقارير المنظمات الحقوقية بشكل إيجابي لواقع حقوق الإنسان في أوروبا، وفي هذا السياق، يأتي تقرير وحدة الاستخبارات التابعة لمجموعة الإكونوميست The Economist Intelligence Unit عن عام ٢٠١٦ الذي يؤكد مناخاً ديمقراطياً بغالبية دولها؛ حيث تشكل ١٦ من دولها ديمقراطيات كاملة Full democracies، تتقدمها النرويج بالمركز الأول عالمياً، وتضم أيضاً كلاً من فنلندا والنمسا وألمانيا، كما تشكل غالبية دولها الأخرى ديمقراطيات معيبة Flawed democracies تتقدمها إيطاليا (بالترتيب العالمي الـ١٦٧/٢١)، وتضم أيضاً المجر، وتختتمها مولدوفا

(بالترتيب العالمي الـ١٦٧/٧٦)، بينما لا يقع أي من دولها ضمن النظم السلطوية Authoritarian Regimes خِلا روسيا، وروسيا البيضاء[lxxxiii]، وهو واقع ينعكس إيجاباً على تمتع أوروبا بمناخ ديمقراطي يسهل الوصول الآمن للمعرفة وصنعها وتقديمها وتلقيها ونشرها، والإفادة من تطبيقاتها.

وينعكس هذا الواقع من الحريات السياسية إيجابياً أيضاً على حرية أنشطة اقتصادات عموم القارة، وهي الحرية التي أنتجت تنافسية عالية لمنتجاتها إقليمياً وعالمياً، أسهمت هي الأخرى في رفع أداء اقتصاداتها ككل، الأمر الذي انعكس على رفع معدلات دخول مواطنيها، حيث تشير بيانات ٢٠١٥ إلى أن ١٤ دولة أوروبية تقع ضمن قائمة الـ٥٠ دولة الأعلى معدلاً لدخول أفرادها في العالم، بينما لا تقع أي منها ضمن الدول الـ٥٠ الأقل دخولاً للأفراد في العالم[lxxxiv].

وفي ظل هذا المناخ الاقتصادي الحر، اتجهت الاقتصادات الأوروبية لتوسيع دوائر سوقها بالتعاون مع بعضها البعض، ولذلك اتخذت الخطوات الفاعلة التي من شأنها إلغاء حواجز التعريفات الجمركية وغير الجمركية، ومع تأكيد جودة الإدارة والتنظيم، اكتملت السوقُ الأوروبية الموحدة مع إقرار 'الحريات الأربع لحركة "البضائع والخدمات والأشخاص والأموال"، وإقرار معاهدة ماستريخت Maastricht Convention لبناء الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣، ليستمر توسعه فيما بعد، فاكتسب ثلاثة أعضاء جدد هم: النمسا وفنلندا والسويد عام ١٩٩٥، وتم إقرار اتفاقيات "شنجن"Schengen Agreements التي تسمح للمواطنين بالسفر دون حاجة لتأشيرات[lxxxv].

هذا، وتعد التكنولوجيا أحد أهم جوانب التنمية، وفي إطارها يتفاوت توافر بنْيتها التحتية في دول أوروبا كما يشير تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧/١٦، حيث تحتل ١٤ دولة أوروبية (من بينها النرويج، وألمانيا، وفنلندا) مواقع ضمن العشرين الأولى في العالم في مجال الاستعداد التكنلوجي، بينما تحتل النمسا والمجر المرْتبتين الـ٢٣، والـ٥٤ عالمياً على الترتيب[lxxxvi]، بحيث يمكن القول أن الكثير من دول أوروبا يحتل مواقع متقدمة في هذا المجال، بينما تتأخر أخرى نسبياً خاصة بأوروبا الشرقية.

وعلى الصعيد تشابك علاقات أوروبا الدولية، يشير مؤشر العولمة KOF Globalization Index لعام ٢٠١٦، إلى احتلال كل من النمسا والمجر وفنلندا وألمانيا مواقع متباينة على مؤشر العولمة الإجمالي (٤، ٩، ١١، ٢٧، على الترتيب)، وعلى مؤشر العولمة الاقتصادية (١٣، ٧، ١٧، ٢٠٧/٨١، على الترتيب)، بينما تحتل الصين الموقعين (٧٣، ٢٠٧/١٢٦) والهند الموقعين (١٠٧، ٢٠٧/١٤٤) لمؤشري العولمة الإجمالي والعولمة الاقتصادية على الترتيب[lxxxvii]، وهو ما قد يشير إلى مصالح مشتركة مع أوروبا.

والواقع أن التقدم الذي أنجزته أوروبا غالباً ما يرتبط بحرص كثير من دولها على تطوير مواردها البشرية، وذلك للاستفادة المثلى من مواردها المادية المحدودة أصلاً،

ساعدها في ذلك الموقع المتوسط بين قارتي العالم القديم الأخريين: "أفريقيا وآسيا" وهو ما انعكس في تمتعها بتنوع ثري في المجالين الزراعي والصناعي، وجعلها مركزاً للتبادل التجاري العالمي لقرون، وعزز تمدنها المبكر والسريع، والبارز[lxxxviii]؛ ولذلك تعد جودة الموارد البشرية مورداً مهماً لاقتصادها المتنوع والمتطور، فيقع ١٣ نظاماً من أنظمة التعليم العالي والتدريب فيها -وفق بيانات ٢٠١٥/١٤- ضمن الـ٢٠ الأكثر تنافسية في العالم[lxxxix].

هذا، ويسعى الاتحاد الأوروبي لبناء مجتمع المعرفة الأوروبي بالاعتماد على الفضاءين الأوروبيين للتعليم العالي EHEA، وللبحوث والإبداع European Research and Innovation Area (ERIA)، والتعاون في إطارهما بهدف زيادة تنافسية نظم التعليم العالي بها، وفي هذا السياق، تأتي البرامج المشتركة Joint Programmes، فهي السمة المميزة للفضاء الأوروبي للتعليم العالي، وتهدف إلى تعزيز الحراك الأكاديمي فيه، وتسهيل فرص التعلم والتعاون المتبادل، وتوفير تجربة تعليمية أوروبية حقيقية ومشتركة[xc]، وفي هذا الإطار، يأتي تطوير نهج أوروبي لضمان جودة البرامج المشتركة European Approach for Quality Assurance of Joint Programmes لتسهيل ضمان جودتها الخارجية، وتفكيك عقبة مهمة تحول دون تطوير البرامج المشتركة من خلال وضع معايير لها تعتمد على الأدوات المتفق عليها في الفضاء الأوروبي للتعليم العالي EHEA، وتعزيز نهج متكامل لضمان جودتها تعكس بصدق الطابع المشترك[xci].

والواقع أن التعاون الأوروبي في مجال التعليم يمتد للعديد من دول العالم ومناطقه، ويأتي التعاون مع الصين في هذا الإطار، ومن بين أبرز تطبيقاته في التعليم العالي: كلية الصين-أوروبا الدولية للأعمال بشنغهاي China-Europe International Business School in Shanghai (منذ ١٩٩٤)، وكلية الصين-الاتحاد الأوروبي للقانون China-EU School of Law (منذ ٢٠٠٨)، إضافة إلى العديد من الجامعات البريطانية والألمانية والفرنسية التي أنشأت أحرام لها على الأراضي الصينية بالتعاون مع جامعات محلية، كما يعزز برنامج إراسموس ماندوس التعاون مع مؤسسات التعليم العالي الصينية الوجه الإنساني للتعاون بين الجانبين[xcii]، ويأتي كذلك التعاون مع الهند، بهدف تحديث التعليم العالي بالأخيرة، وتحقيق تميزه الأكاديمي، وتعزيز الحراك الأكاديمي، والتعلم مدى الحياة، والشفافية، والجودة، والإنصاف في التعليم والاعتراف بالمؤهلات[xciii]، وفي إطار هذا التعاون تأتي العديد من مؤتمرات الحوار بين الجانبين.

هذا، ويأتي التعاون في التعليم العالي بين الجانبين الأوروبي من جهة والصين والهند من جهة أخرى تلبيةً لتطلعات أطرافه، والتي تتمثل في الأهمية الكبيرة التي توليها المجتمعات الغربية لتسجيل الطلاب الآسيويين بجامعاتها، وتصدير برامجها التعليمية لها، وتعزيز التعاون التعليمي البحثي مع الشركاء من مؤسساتها، وإرسال الطلاب الأوروبيين لدراسة التعليم العالي بها وفي الصين والهند بخاصة، وذلك في مقابل اهتمامات الصين

والهند بتشجيع طلابهما بالدراسة في الخارج، ومواجهة الطلب على التعليم العالي ذي الجودة باستيراد البرامج الأجنبية، ورفع تنافسية مؤسسات التعليم العالي بها من خلال التعاون مع المؤسسات ذات الوجاهة العالمية، وجذب الطلاب الدوليين للدراسة بها[xciv].

تجدر الإشارة إلى أن تعلم اللغات الأجنبية حيوي لتدعيم التعاون الدولي والتفاهم بين الشعوب، وفي هذا الإطار، تعد اللغة الإنجليزية مادة إلزامية في ١٤ بلداً أوروبياً أو منطقة داخلها، وهي إلى حد بعيد اللغة الأجنبية الأكثر تعليماً في جميع البلدان تقريباً وفي جميع المستويات التعليمية، ففي العام الدراسي ٢٠١٠/٠٩، كان ٧٣٪ من التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي بالاتحاد الأوروبي يتعلمون الإنجليزية، وفي المرحلتين الثانوية الدنيا والعليا، كانت النسبة أعلى من ٩٠%[xcv]، كما يبدأ تعلمها في الصين منذ الصف الثالث الابتدائي[xcvi]، وفي الهند تعد اللغة الأولى إتاحة مع الهندية Hindi في ٣٢ ولاية من ولاياتها[xcvii].

ثانياً: واقع ماجيستير "البحث والإبداع في التعليم العالي" المشترك:

يتناول البحث الحالي واقع ماجيستير البحث والإبداع في التعليم العالي من خلال المحاور التالية: المؤسسات المشاركة، واللغة، والدرجات الممنوحة، والحوكمة، والقبول، والمنهج والحراك.

١. **المؤسسات المشاركة:**

تشترك مؤسسات ستة رئيسة تقع في دول ستة تتوزع – كما يبين الشكل رقم (٢) [xcviii]– بين قارتي أوروبا وآسيا، في ائتلاف البرنامج، وهي (وفق بيانات ٢٠١٦):

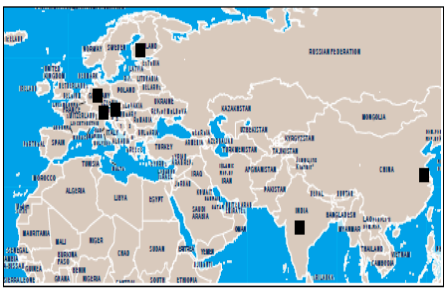

الشكل رقم (٢): مواقع جامعات ماجيستير البحث والإبداع في التعليم العالي التعاوني الدولي

المصدر: United Nations, April 2017

أ- جامعة دانوب كيرمز –النمسا Danube University Krems, Austria: هي المؤسسة المنسقة للبرنامج محل الدراسة، وهي واحدة من أكبر الجامعات المزودة للتعلم مدى الحياة، وتتمتع بخبرة قوية في تنمية المناهج متعددة التخصصات الموجهة للممارسة، ولها نحو ١٦٠٠٠ خريج في ٩٠ دولة[xcix].

ب- جامعة تامبيري – فنلندا University of Tampere, Finland: هي واحدة من أكبر جامعات فنلندا وأكثرها تنافسية، وهي أكبر مزود للتعليم العالي في مجال العلوم الاجتماعية والإدارية في البلاد، وتمتلك أقوى القدرات

البحثية في مجال الإدارة العامة، وتتمتع كلية الإدارة School of Management فيها بتركيز فريد يجمع بين السياسة والأعمال والإدارة العامة في كيان واحد[c].

ج- جامعة العلوم التطبيقية- ألمانيا University of Applied Sciences Osnabrück, Germany: تتميز بالنهج التطبيقي لأبحاثها ومشاريعها المشتركة مع منظمات خارجية، اعتبر التدويل علامة تجارية لهيئة تدريسها لسنوات عديدة، خاصة مع إتاحتها لبرامج ثنائية اللغة، فضلاً عن وجود عدد كبير من الطلاب الدوليين المتبادلين الذين يحفزون برامج الجامعة وفعالياتها[ci].

د- جامعة بكين العادية للمعلمين- الصين Beijing Normal University (BNU), China: لها تاريخ مميز للمنح الدراسية والبحوث والتدريب في مجال التعليم، بدأت تدريب المعلمين، وقادت -منذ تأسيسها- التغيير والابتكار في التعليم الصيني، وتستمر في القيام بذلك، وتهتم كثيراً بالتبادل والتعاون مع المؤسسات التعليمية وطنياً ودولياً[cii].

وقد انضم للائتلاف في عام ٢٠١٧ كل من:

ه- جامعة يوتفوس لوراند، في بودابست بالمجر Eötvös Loránd University, Budapest, Hungary: تأسست عام ١٦٣٥، وتدير – إضافة لبرامج البكالوريوس والماجستير- ١٦ مدرسة للدكتوراه بـــ ١١٨ برنامج، ولها علاقات دولية قوية، يدرس بها طلاب من حوالي ٨٠ بلد مختلف، ولها شبكة واسعة من المؤسسات الشريكة الدولية، وتحمل عضوية ٩ شبكات جامعية دولية[ciii].

و- مدرسة الإدارة بمعهد الهندسة والتكنولوجيا- جامعة ثابار LM Thapar School of Management, Thapar Institute of Engineering and Technology: تأسست جامعة ثابار عام ١٩٥٦، وتطورت إلى جامعة بحثية، وتضم بعضاً من أفضل مرافق مختبرات البحوث بالهند، وتشارك مدرسة الإدارة بها في برامج تعاونية عديدة، منها برنامج البحث والإبداع في التعليم العالي محل الدراسة الحالية؛ وقد وقّعت مذكرات تفاهم مع عدة جامعات ذات سمعة دولية، وترتبط ببرامج تبادل طلابي وأكاديمي منتظمة معها[civ].

من الواضح أن هذه المؤسسات تتشارك في التميز الأكاديمي والاهتمام التدويلي، ولكنها تتباين في تركيزاتها الأكاديمية سواء في التعليم، أو العلوم الإدارية، وكذلك في النهج الأكاديمي أو التطبيقي، وهو ما يمكن أن تتكامل فيسهم ذلك في دعم نجاح وتميز البرنامج المبتكر محل الدراسة.

إضافة لتلك الجامعات المشاركة، هناك شركاء مساعدين Associated Partners، هم: وكالة تعزيز بحوث النمسا بالنمسا FFG – Austria Research Promotion Agency، وبرنامج الإدارة المؤسسية في التعليم العالي Programme on Institutional Management in Higher Education (IMHE) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development

(OECD) بفرنسا، ومعهد تطوير التعليم العالي HIS-Institute for Higher Education Development بألمانيا، واستشارة مركز التعليم العالي (Centre for CHE Higher Education) Consult بألمانيا، ويعمل في مجالات تمويل وضمان جودة وتسويق التعليم العالي، والمؤسسة الأوروبية للتطوير الإداري European Foundation for Management Development (EFMD) ببلجيكا، ومؤسسة حلول سيريون المحدودة Cerion Solutions Ltd بفنلندا وهي تقدم خدمات خبيرة في تطوير عملية الإدارة، ومنظمة فينبرو Finpro، بفنلندا وتعمل في مجال تشجيع الاستثمارات المباشرة والسفر إلى فنلندا[cv].

والواضح أن الشركاء المساعدين يمثلون مؤسسات وطنية أو دولية مشهورة ذات خبرات متنوعة تقدم الخدمات أو التمويل أو تحليل السياسات لقطاع التعليم العالي والتي ترتبط أنشطتها ارتباطاً وثيقاً بموضوعات البحث والابتكار في مجال التعليم العالي، فهي توفر أماكن للتدريب الإلزامي للطلاب وتقدم الدعم بخبراتها للهيئة الأكاديمية، كما يشارك خبراؤها أيضا كأعضاء هيئة تدريس، والواقع أن الشركاء المساعدين يساعدون طلاب البرنامج في تنزيل الأفكار إلى الواقع الملموس، ويجرون اتصالات قيمة لزيادة آفاق التوظيف المستقبلية[cvi].

٢. **اللغة:**

اللغة الإنجليزية هي لغة البرنامج الرسمية[cvii] باعتبارها اللغة الأجنبية الأكثر انتشاراً في دول مؤسسات الائتلاف، خاصة مع اختلاف اللغات الوطنية للمؤسسات المشاركة في البرنامج.

٣. **ضمان الجودة والاعتماد:**

قام مشروع إراسموس ماندوس لقياس الجودة Erasmus Mundus Quality Assessment (EMQA) Project ببناء وصقل ما يعرف بـــ"مشهد التميز Landscape of Excellence" لبرامج إراسموس ماندوس المشتركة (EMJP) في مجال الماجيستير المعتمد على التدريس Taught Master Programmes[cviii]، وبالتالي يخضع لآلياته برنامج ماجيستير البحث والإبداع في التعليم العالي MaRIHE محل الدراسة.

إضافة لذلك، يخصص البرنامج "مجلس الجودة Quality Board"، المختص بضبط وتحسين جودة البرنامج، والتعاون مع وحدات إدارة الجودة لجميع الشركاء ومع الهيئات الوطنية التي تتعامل مع ضمان الجودة في التعليم العالي[cix].

٤. الدرجة:

يمنح البرنامج الحالي خريجيه (حتى ٢٠١٦) درجة مشتركة في أحد مسارين، هما: ماجيستير العلوم الإدارية Master of Administrative Sciences، وماجيستير العلوم Master of Science, MSc[cx]، ولكنه يمنحهم (ابتداء من عام ٢٠١٧) درجة مشتركة في واحد من أربعة تخصصات، هي: البحوث المؤسسية Institutional Research، والبحث والإبداع Research and Innovation، والقيادة والتغيير Leadership and Change، والتعلم والتدريس Learning and Teaching[cxi]، ويؤهل البرنامج خريجيه لدراسة الدكتوراه في العلوم الإدارية[cxii].

٥. الحوكمة:

تتم حوكمة البرنامج كما يبين الشكل رقم (٣)، من خلال ما يلي[cxiii]:

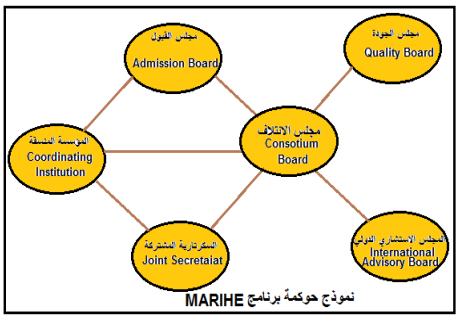

الشكل رقم (٣): نظام حوكمة ماجيستير البحث والإبداع في التعليم العالي التعاوني الدولي

المصدر: Joint Degrees from A to Z (JDAZ) Project, 2015،

أ- مجلس الائتلاف Consortium Board: ويضم ممثلاً عن كل مؤسسة شريكة، يرأسه ممثل المؤسسة المنسقة (جامعة دانوب كيرمز)، ومهمته التعامل مع جميع الموضوعات الأكاديمية وتطوير البرنامج وتعزيزه، وقضايا الجودة، ومبادئ الاقتصاد والإدارة.

ب- المؤسسة المنسقة Coordinating Institution: وهي جامعة دانوب كيرمز، ومهمتها تنسيق البرنامج ومقرراته، والتواصل مع المفوضية الأوروبية، والإشراف على إنجاز الاتفاقات، وتوجيه الأمانة المشتركة للبرنامج، وتَرَأس مجلس الائتلاف.

ج- مجلس القبول Admission Board: ويضم ممثلاً عن كل مؤسسة مشاركة، يجتمع مرة سنوياً للتعامل مع اختيار الطلاب والأساتذة المدعوين.

د- مجلس الجودة Quality Board: ويضم مديري البرنامج الأكاديميين (واحد لكل مؤسسة شريكة)، وممثلاً واحداً لأعضاء هيئة تدريس مقررات البرنامج، وطالباً واحداً، وممثلاً واحداً عن المؤسسات المساعدة Associated Partners، ومهمته ضبط وتحسين جودة البرنامج، والتعاون مع وحدات إدارة الجودة لجميع الشركاء ومع الهيئات الوطنية التي تتعامل مع ضمان جودة التعليم العالي.

ه- المجلس الاستشاري الدولي International Advisory Board: ويضم ممثلين عن المؤسسات المساعدة والخبراء المعترف بهم دولياً في مجال إدارة وتطوير التعليم العالي، ومهمته مراجعة تقدم البرنامج، إضافة إلى دور استشاري يهدف لضمان جودته.

و- الأمانة المشتركة Joint Secretariat: وتختص بالقضايا الإدارية والعملية، ومهمتها إعداد خريطة طريق لمجلس الائتلاف والتي توجه تنفيذ مقررات البرنامج، وتحدد مجموعة الأعمال الخاصة بكل مؤسسة شريكة، وتقدم الكتيب الإرشادي المالي والإداري لمقررات البرنامج.

٦. **القبول والتسجيل:**

يمكن للالتحاق بالبرنامج أن يتم من خلال أحد طريقين، هما:

أ) مِنح برنامجي إراسموس بلاس أو إراسموس ماندوس Erasmus+/Erasmus Mundus Scholarship الدراسية بفئاتها المختلفة.

ب) التقدم الشخصي للطالب ودفعه مصاريف دراسته بنفسه[cxiv].

ويتم التقدم للبرنامج إلكترونياً، تقريباً من أغسطس إلى ديسمبر في العام السابق لاستقبال الطالب، ويتم فيما بعد مراجعة الطلبات المؤهلة من قبل شركاء البرنامج (في يناير / فبراير) وفقاً لمعايير التقييم المحددة، ويتم اقتراح القائمة الرئيسة للمنح الدراسية وقائمة احتياطية (في نهاية فبراير)، ثم الاتصال بجميع المتقدمين حتى نهاية مارس، واطلاعهم على وضع طلباتهم[cxv].

وفيما يتصل بشروط القبول بالبرنامج، يجب على المتقدم أن[cxvi]:

أ- يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس، بما يعادل ١٨٠ رصيداً credit من أرصدة النظام الأوروبي لنقل وتراكم الأرصدة European Credit Transfer and Accumulation System (ECTS)، أو ما يعادلها، إذا ما كان البلد الذي أكتسبت منه درجة البكالوريوس لا يستخدم هذا النظام الرصيدي، ويتم البت في ذلك من قبل البرنامج (MaRIHE).

ب- يُظهر الدافع القوي للتعلم والعمل في مجال تطوير وإدارة البحث والابتكار في التعليم العالي.

ج- إثبات الكفاءة في اللغة الإنجليزية، عن طريق شهادة اجتياز اختبار اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية TOEFL (Test of English as a Foreign Language)، (بدرجة لا تقل عن ٥٧٥) أو شهادة النظام الدولي لاختبار اللغة الإنجليزية الأكاديمي IELTS (International English Language Testing System) Academic، (بدرجة لا تقل عن ٦.٥، على ألا تقل درجة أي قسم

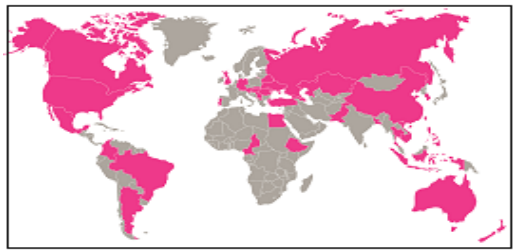

الشكل رقم (٤): مصادر طلاب ماجيستير البحث والإبداع في التعليم العالي التعاوني الدولي من مختلف أنحاء العالم

المصدر: MARIHE, Studying MARIHE, December 2016

عن ٥.٥)، أو شهادة جامعة كامبريدج للكفاءة في اللغة الإنجليزية Certificate Cambridge CPE (Certificate of Proficiency in English from University of Cambridge) بتقدير لا يقل عن "ج C"، أو تقديم ما يثبت دراسة مرحلة البكالوريوس أو المرحلة الثانوية بأي من الدول التي لغتها الأم هي الإنجليزية.

ويمكن القول أن البرنامج يتطلب مؤهلات شخصية إضافة للأكاديمية التقليدية المتمثلة في الحصول على درجة البكالوريوس، فهو يتطلب إظهار الدافع القوي للتعلم والعمل في مجال تخصص البرنامج، إضافة لإتقان اللغة الإنجليزية.

هذا، وقد استقبل البرنامج حتى عام ٢٠١٥ طلاباً من ٣٧ دولة في جميع أنحاء العالم كما هو مبين في الشكل رقم (٤)[cxvii]، وهو يشير إلى مصر كإحدى الدول التي استقبل منها طلاباً.

٧. **المنهج والحراك:**

يتضمن البرنامج عدداً من المقررات بالمؤسسات المشاركة، بإجمالي ١٢٠ رصيداً credit أوروبياً ECTS بأربعة فصول دراسية، يبينها الجدول رقم (١)، وقيمة كل منها من الأرصدة [cxviii]:

جدول رقم (١): منهج الماجيستير المشترك في "البحث والإبداع في التعليم العالي" MaRIHE

مقررات الفصول الدراسية	الأرصدة الأوروبية ECTS
الفصل الدراسي الأول: الدانوب جامعة كريمس/ النمسا : تأسيس Foundation	٣٠
نظم في مرحلة انتقالية ١	٥
الإدارة العامة الجديدة	٥
نظريات التعليم العالي، والبحث والإبداع	٥
التعلم والتدريس في التعليم العالي	٥
الإدارة المؤسسية	٥
مناهج البحث ١	٥
الفصل الدراسي الثاني: جامعة تامبيري / فنلندا: التوجه orientation	٣٠
نظم في المرحلة الانتقالية ٢	٥
نظرية التنظيم في التعليم العالي والإبداع	٥
البحث وإدارة الإبداع	٥

الإدارة المالية والتمويل في التعليم العالي والبحث والإبداع المقاولاتية والإبداع والتعليم مناهج البحث ٢	٥ ٥ ٥
التدريب (٨ أسابيع)	١٠
الفصل الدراسي الثالث. الرحلة الميدانية لآسيا ومقررات التخصص	٢٠
أ. الرحلة الميدانية لآسيا	١٠
الرحلة الميدانية: ٨ أسابيع إما في جامعة بكين العادية للمعلمين BNU بالصين أو مدرسة الإدارة بمعهد الهندسة والتكنولوجيا- جامعة ثابار LMTSM بالهند نظم في المرحلة الانتقالية ٣ رؤى من الممارسة: التعليم العالي في الصين/ الهند	٥ ٥
ب. مقررين لكل تخصص:	١٠
-البحث والإبداع، جامعة تامبري UTA فنلندا (دراسات حالة في الإبداع التنظيمي- تحليل سياسات التعليم العالي - والإبداع) -القيادة والتغيير، جامعة العلوم التطبيقية UASO ألمانيا: (القيادة والتغيير - لعبة الإدارة) -البحث المؤسسي، جامعة دانوب كيرمز DUK النمسا: تصميم دراسات البحوث المؤسسية- البحوث المؤسسية والاستبصار - الاستراتيجي) -التعلم والتدريس، جامعة يوتفوس لوراند، المجر: (تصميم البرنامج والإتاحة والتقييم- البحوث في التعلم والتدريس في التعليم العالي	٥+٥ ٥+٥ ٥+٥
الفصل الدراسي الرابع. رسالة الماجيستير: إما في جامعة تامبري: UTA بفنلندا، أو جامعة العلوم التطبيقية UASO بألمانيا، أو جامعة دانوب كيرمز DUK بالنمسا، أو جامعة يوتفوس لوراند ELTE في المجر	٣٠
المصدر: MaRIHE, Overview of Curriculum for intake in 2017, April 2017	

وهو يشير إلى أن الفصل الدراسي الأول يبدأ في النمسا بمرحلة تمهيدية تتناول وحدات دراسية من شأنها تأسيس الدراسات في مجال البحوث والابتكار وإدارة التعليم العالي، وبالبناء على المعرفة والكفاءات المكتسبة في الفصل الدراسي الأول، يقدم الفصل الدراسي الثاني في فنلندا التوجيه للطلاب في موضوعات في الإدارة أكثر تحديدا وتطبيقاً، وبعد ذلك، يكتسب الطلاب بين الفصلين الثاني والثالث، خبرة العمل والتدريب في منظمة مختصة في المجال، وبعد ذلك يقرر الطلاب التوجه إما إلى الصين أو الهند في رحلتهم الميدانية في آسيا، وتشمل هذه الرحلة الميدانية وحدتين دراسيتين هما *نظم في مرحلة انتقالية ٣* Systems in Transition 3، و"رؤى من الممارسة في التعليم العالي الصيني/الهندي Insights from Practice in Chinese/Indian HE"، وبعد الرحلة الميدانية في آسيا، يشكل الجزء الأخير من الفصل الدراسي الثالث بداية تخصص الطلاب، ويذهبون إما إلى النمسا أو فنلندا أو ألمانيا أو المجر، ويتم إنجاز وحدتين في التخصص، أما الفصل الدراسي الرابع، فيبقى الطلاب في نفس المؤسسة المضيفة وكتابة أطروحة الماجستير في مجال تخصصهم. هذا، ويبين الجدول رقم (٢) مسار الحراك الأكاديمي في البرنامج[cxix]:

جدول رقم (٢): مسار الحراك الأكاديمي لبرنامج الماجيستير في البحث والإبداع في التعليم العالي

	الفصل الدراسي ١	الفصل الدراسي ٢	التدريب	الفصل الدراسي ٣		الفصل الدراسي ٤
				الجزء الأول	الجزء الثاني	
النمسا	X		X		X	X
فنلندا		X	X		X	X
الصين			X	X		
الهند			X	X		
ألمانيا			X		X	X
المجر			X		X	X
العالم			X			

المصدر: MaRIHE, New Specializations and Mobility, April 2017

وهو يشير إلى أنه في خطة حراك برنامج البحث والإبداع في التعليم العالي، يكون لجميع الطلاب نفس المسار في الفصلين: الأول: إلى جامعة الدانوب كريمز بالنمسا، والثاني: إلى جامعة تامبيري بفنلندا، أما فترة التدريب بين الفصلين الدراسيين الثاني والثالث فيكون مع مؤسسة مرتبطة بالبحث والابتكار في التعليم العالي، ويمكن أن تكون إحدى منظمات

الشركاء المساعدين، ويمكن للطلاب الخروج بأفكار لتحديد مكان تدريبهم، وفي الجزء الأول من الفصل الدراسي الثالث يحضر الطلاب إحدى رحلتي البرنامج الميدانيتين الدوليتين في آسيا، في جامعة بكين للمعلمين بالصين أو مدرسة ثابار للإدارة بالهند، وفي الجزء الثاني من الفصل الثالث وفي الفصل الرابع، يمكن للطلاب اختيار أحد مسارات التخصص الأربعة في النمسا أو فنلندا أو ألمانيا أو المجر.

المبحث الرابع: دكتوراه الفلسفة المشترك في "الصحة العامة" Joint Doctor of Philosophy (PhD) Degree in "Public Health":

يهدف برنامج الدكتوراه المشترك في "الصحة العامة" الذي تقدمه جامعة هاواسا Hawassa University بإثيوبيا بالتعاون مع جامعة بيرجن Bergen University بالنرويج، أساساً، إلى: توسيع فرص التدريب بعد التخرج في إثيوبيا مع التركيز على بناء القدرات داخل الجامعة وغيرها من الجامعات الإثيوبية الشريكة في المشروع التعاوني بين البرنامج النرويجي لتطوير القدرة في التعليم العالي The Norwegian Programme for Capacity Development in Higher Education وشبكة جنوب أثيوبيا للجامعات في الصحة العامة South Ethiopia Network of Universities in Public Health (NORHED-SENUPH)، كما يهدف إلى زيادة عدد العاملين في مجال الصحة العامة المدربين تدريبا عالياً[cxx]. ونظراً لأهمية هذا البرنامج، يحاول البحث الحالي تناوله من خلال دراسة سياقه المجتمعي في إثيوبيا والنرويج، وكذلك واقعه وفق الحدود الموضوعية للبحث، وذلك فيما يلي:

أولاً: السياق المجتمعي (بإثيوبيا والنرويج) لبرنامج دكتوراه الفلسفة المشترك في "الصحة العامة":

إثيوبيا دولة يبلغ عدد سكانها نحو ١٠٢ مليون نسمة وفق بيانات ٢٠١٧[cxxi]، يعيشون في مساحة تبلغ نحو ١.١ مليون كيلومتر مربع، ويشكلُ التنوعَ العرقي والطبيعة الطوبوغرافية المتمثلة في الجبال العالية والوعرة والهضاب والوديان العميقة، ووديان الأنهار والسهول، الخلفية الجغرافية لنظام الحكم، الذي يتمثل في الفيدرالية العرقية[cxxii]، وعلى الرغم من اعتراف الدولة الإثيوبية بتنوع عرقياتها، وحقها في حكم نفسها بنفسها، فإن تقارير المنظمات الحقوقية تشير بشكل سلبي لواقع الحريات فيها، فيؤكد تقرير وحدة الاستخبارات التابعة لمجموعة الإكونوميست The Economist Intelligence Unit عن عام ٢٠١٦ –على سبيل المثال– أن نظامها الحاكم يقع ضمن النظم السلطوية غير الديمقراطية Authoritarian Regimes[cxxiii].

ولذلك فإنه على الرغم من تاريخ إثيوبيا الطويل من الاستقلال، فإنها تقف بين أدنى معدلات العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، فالتاريخ الاثيوبي على مدى العقود

الأربعة الماضية على وجه الخصوص مليء بالإضافة إلى الصراعات الداخلية، بحلقات الجفاف المتكررة والمجاعات[cxxiv]، ومع ذلك، تشير البيانات المتأخرة إلى أن إثيوبيا قد استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت معدلات نموها في الأعوام ٢٠٠٨، و٢٠٠٩، و٢٠١٠ و٢٠١١: ١.٨%، و٨.٨%، و٩.٩%، و٧.٣% على الترتيب[cxxv]، وبالرغم من ذلك فإن اقتصادها ما زال يحتل مواقع متأخرة بين اقتصادات العالم، حيث يحتل وفق بيانات مؤشر التنافسية الدولية لعام ٢٠١٧ المرتبة (١٣٨/١٠٩) بالدرجة (٧/٣,٧٧)[cxxvi]، وهو ما انعكس على معدلات دخول مواطنيها، حيث تقع ضمن الدول ذات معدلات دخول الأفراد الأقل في العالم[cxxvii].

وتشير بيانات مؤشر العولمة KOF للعولمة لعام ٢٠١٦، إلى احتلال إثيوبيا مواقع متأخرة على مؤشر العولمة، فتحتل المرتبة الـ٢٠٧/١٧١ على مؤشرها الإجمالي، والـ٢٠٧/١٥٩ على مؤشر العولمة الاقتصادية[cxxviii]، بما يشير إلى الضعف النسبي لتشابك علاقاتها عامة واقتصادياً بصفة خاصة مع العالم.

أما النرويج، فيؤكد تقرير وحدة الاستخبارات التابعة لمجموعة الإكونوميست The Economist Intelligence Unit عن عام ٢٠١٦ إلى تمتعها بمناخ ديمقراطي؛ حيث تحتل المرتبة الأولى عالمياً[cxxix]، ويحتل اقتصادها وفق بيانات مؤشر التنافسية الدولية لعام ٢٠١٧ موقعاً متقدماً جداً (بالمرتبة ١٣٨/١١)[cxxx]. ويحتل معدل دخول مواطنيها، وفق بيانات ٢٠١٥ المتاحة المرتبة الـ١٤ بين دول العالم[cxxxi]، وعلى صعيد علاقاتها مع العالم، يشير مؤشر KOF للعولمة لعام ٢٠١٦، إلى احتلالها المرتبة الـ٢٠٧/١٣ على مؤشر العولمة الإجمالي، والـ٢٠٧/٣١ على مؤشر العولمة الاقتصادية[cxxxii]، ما يشير إلى اتساع علاقتها وتشابكها مع دول العالم الأخرى.

وفيما يخص التعاون بين النرويج وإثيوبيا، فهو يستهدف في المقام الأول دعم القضايا المرتبطة بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، والمناخ والطاقة المتجددة والزراعة والأمن الغذائي، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز دور ومشاركة المجتمع المدني، والمشاورات مع السكان المتضررين والشفافية[cxxxiii].

وعلى الصعيد الاجتماعي، تعد إثيوبيا موطناً لأكثر من ٧٠ مجموعة عرقية تميز تكوينها الثقافي واللغوي والديني المتنوع، وهو ما يؤسس لنظام حكمها الفيدرالي العرقي في مناطقها المختلفة[cxxxiv]، ولذلك نص الدستور الإثيوبي على أن كل اللغات الإثيوبية تتمتع بالاعتراف المتساوي، وأن اللغة الأمهرية هي لغة الحكومة، وأن لكل أعضاء الاتحاد الفيدرالي اختيار لغته العاملة[cxxxv]، وربما أسس ذلك لاستخدامها اللغة الإنجليزية لغة للتعليم في البلاد[cxxxvi].

وعلى صعيد العدالة الاجتماعية، يشير مؤشر جيني GINI وفق تقديرات البنك الدولي لعام ١٩٨١ (المتاحة) إلى أن قيمتها (التي تتناسب عكسياً مع واقعها فإذا وصلت قيمتها الصفر وصلت العدالة الاجتماعية إلى أقصاها) في إثيوبيا تبلغ ٣٢.٤[cxxxvii]، ولا

تشير بيانات الـــCIA إلى تغيرها كثيراً وفق بيانات عام ٢٠١١(٣٣.٠) [cxxxviii]، وهي بذلك قيمة جيدة، إلا أنه لا يتوقع تأثير ذلك بشكل بارز على جودة الخدمات، بسبب انخفاض الدخل أصلاً.

وعلى صعيد الصحة العامة، فإنه على الرغم من الخطوات الكبيرة لتحسين صحة السكان، لا تزال إثيوبيا تواجه ارتفاع معدلات الأمراض والوفيات وسوء الحالة الصحية نسبياً، فالمؤشرات الصحية الحيوية الواردة من الاستطلاع السكاني والصحي لعام ٢٠٠٥ تظهر متوسط العمر المتوقع ٥٤ عاماً، ومعدل وفيات الرضع ٠.٧٧%، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد وصل إلى ٠.١٠١% في ٢٠١٠، وعلى الرغم من أن انخفاض تلك المعدلات في سنوات العقدين الماضيين، إلا أنها لا تزال عالية جداً[cxxxix].

وعلى الصعيد التعليمي، بالرغم من تخصيص الحكومة الإثيوبية نسبة ٢٧٪ من الميزانية العامة للتعليم في عام ٢٠١١، على سبيل المثال، فإن جودة التعليم لا تزال تشكل تحدياً رئيساً[cxl]، حيث لا يلاحظ أي من الجامعات الإثيوبية ضمن تصنيفات الجامعات العالمية، حيث تحتل جامعة أديس أبابا وهي الأولى أثيوبياً المركز الـــ١٧٨٤ عالمياً وفق بيانات تصنيف الويب لعام ٢٠١٦[cxli]، ولذلك يتوقع أن تحاول الجامعات الإثيوبية رفع جودتها وتنافسيتها العالمية من خلال التعاون مع الجامعات الأجنبية سواء داخل أفريقيا[cxlii]، أو خارجها من خلال مبادرات التعاون المختلفة.

أما في النرويج، فتتمتع بدرجة عالية من العدالة الاجتماعية حيث تحتل المرتبة الثانية ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) وفق بيانات عام ٢٠١١[cxliii]، كما يشير مؤشر جيني GINI للعدالة الاجتماعية إلى وصولها وفق بيانات عام ٢٠١٠ إلى (٢٦.٨)[cxliv]، وهي من أفضل القيم في العالم، كما أنها تتمتع بعلاقات اجتماعية متشابكة حول العالم، حيث تحتل المرتبة الـــ ١٤ على مؤشر KOF للعولمة في بعدها الاجتماعي، وفق بيانات ٢٠١٦[cxlv]،

وقد انعكست سلامة واقع النرويج السياسي الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي إيجابياً على واقعها التعليمي، حيث يحتل نظامها للتعليم العالي والتدريب المركز السابع عالمياً، وفق بيانات عام ٢٠١٦/٢٠١٧[cxlvi]، ويلاحظ احتلال العديد من جامعاتها مراكز متقدمة ضمن تصنيفاتها العالمية، كجامعة أوسلو، على سبيل المثال، وهي الأولى نرويجياً والـــ٤٢ أوروبياً والـــ١١٣ عالمياً، وفق بيانات تصنيف كواكواريللي سايموندز QS (Quacquarelli Symonds) لعام ٢٠١٧/١٦[cxlvii]، والواقع أن للنرويج العديد من الأنشطة التعاونية في التعليم العالي، فهي عضو في الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، كما أن جامعاتها أعضاء في اتحاد الجامعات الأوروبية[cxlviii].

تجدر الإشارة إلى أن النرويج دولة لغتها الرسمية هي النرويجية، وقد أدخلت الإنجليزية كلغة أجنبية أولى بتعليمها العام بداية من الصف الأول الابتدائي في عام ١٩٩٧[cxlix].

وإضافة للتعاون في المجالات السياسية والاجتماعية، يأتي المجال التعليمي بصفة خاصة لينال اهتمام التعاون بين إثيوبيا والنرويج، حيث تم تحديد إثيوبيا واحدة من أربعة بلدان رائدة لهذا الالتزام بالتعاون، بسبب ما يظهر من إرادة سياسية وقدرة على تحسين الوضع التعليمي فيها، ولذلك يلاحظ العديد من أنشطة التعاون الثنائي بين البلدين، فقد أطلق المركز النرويجي للتعاون الدولي في مجال التعليم The Norwegian Centre for International Cooperation in Education (SIU) نظاماً تمويلياً جديداً للتعاون بين مؤسسات التعليم العالي في النرويج وبلدان مختارة، إثيوبيا واحدة منها، كما قامت جامعة أوسلو في إبريل ٢٠١٦ بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع جامعة جيما Jimma University ، ووقعت وزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة المالية والتعاون الاقتصادي الإثيوبية اتفاقية منحة بـــ ٢٢ مليون كرونة نرويجية في ١٩ نوفمبر ٢٠١٥ مخصصة للمرحلة الرابعة من التعاون المؤسسي بين جامعتي هواسا وميكيلي Hawassa and Mekelle Universities والجامعة النرويجية لعلوم الحياة Norwegian University of Life Sciences[cl].

ثانياً: واقع برنامج درجة الدكتوراه المشترك (في الصحة العامة):

يتم تناول واقع برنامج درجة الدكتوراه المشترك (في الصحة العامة) من خلال المحاور التالية: المؤسسات المشاركة، واللغة، والدرجة الممنوحة، والحوكمة، والقبول والتسجيل، والمنهج والحراك.

١. **المؤسسات المشاركة:**

يشترك في البرنامج المؤسستان التاليتان (يبين موقع دولتيهما الشكل رقم (٥))[cli]:

أ- جامعة هاواسا – كلية الطب والعلوم الصحية-مدرسة الصحة العامة والصحة البيئية، Hawassa University College of Medicine and Health Sciences, School of Public and Environmental Health بإثيوبيا: وهي أفضل جامعات إثيوبيا وفق بيانات ٢٠١٤[clii]، وتدير كليتها المختصة بالصحة العامة وصحة البيئة (وفق بيانات ٢٠١٥) ثلاثة برامج: برنامجين على مستوى البكالوريوس (الصحة العامة، والصحة البيئية) وبرنامج واحد للدراسات العليا (الماجستير في الصحة العامة)[cliii].

الشكل رقم ٥: موقعا إثيوبيا والنرويج

المصدر: United Nations, April 2017

ب- مركز الصحة العالمية بجامعة بيرجن The Centre for International Health (CIH) of University of Bergen، بالنرويج: جامعة بيرجن جامعة حكومية بحثية شاملة، تحتل وفق بيانات ٢٠١٧/١٦ لتصنيف كواكواريللي سايموندز QS المرتبة الـــ١١٧ بين جامعات العالم، وتحتل المرتبة الـــ١٨٨ في "علوم الحياة والطب Life Science and Medicine، ٥٨% من طلابها بالدراسات العليا، ويمثل طلاب الدراسات العليا الدوليين ٨٠% من إجمالي عددهم بالجامعة[cliv]، وقد عمل مركز الصحة العالمية ببرجين CIH لأكثر من ٢٥ عاماً على تحسين الصحة في البلدان ذات الدخل المنخفض من خلال البحوث والتدريس والتدريب المتقدم وبناء القدرات[clv].

٢. **اللغة:**

اللغة الإنجليزية هي لغة البرنامج الرسمية[clvi]، حيث تعد اللغة الأجنبية الأكثر انتشاراً في الترويج، وفي إثيوبيا حيث تعد لغة التعليم الرئيسة بها.

٣. **ضمان الجودة والاعتماد:**

مع غياب آلية عبر إقليمية (أوروبية أفريقية) أو دولية مناسبة لضمان جودة البرامج التعاونية الدولية لإثيوبيا والنرويج، يعتمد ضمان الجودة بالبرنامج على الوسائل الداخلية التالية[clvii]:

أ- استعراض مقترحات الدكتوراه من قِبل مجلس المراجعة المؤسسية Institutional Review Board.

ب- إشراك الممتحنين الخارجيين في تقييم أطروحة الدكتوراه والدفاع العام عنها.

ج- ضمان نشر منشورين اثنين على الأقل في المجلات ذات السمعة الطيبة كشرط لإكمال الدكتوراه.

د- التقييم السنوي للبرنامج من قبل الهيئات التدريسية.

ه- التغذية الراجعة من قِبل أصحاب المصلحة والمستفيدين من البرنامج.

و- تطبيق استبيان الخروج Exit Questionnaire للحصول على التغذية الراجعة من الطلاب الذين استكملوا دراستهم.

ز- مراقبة نسبة المرشحين المكملين لدرجة الدكتوراه في غضون الفترة المنصوص عليها.

ح- إنشاء آلية لتتبع خريجي البرنامج وتطورهم الوظيفي.

وعن الاعتراف بالبرنامج، تشير اتفاقية إنشاء البرنامج إلى وجوب الاعتراف المشترك من قبل الجامعتين بالمقررات المدرجة في برنامج الدراسة، ووجوب توخي الحذر لتفادي التداخل بين تلك المقررات، ويعد ذلك أساساً مسؤولية المشرفين[clviii].

٤. **الدرجة:**

يَمنح البرنامج خريجيه درجة دكتوراه الفلسفة المشتركة في الصحة العامة، وتكتب الشهادة بالإنجليزية، وتصدر شهادة واحدة فقط تحمل شعاري الجامعتين، وتاريخ المنح، وتواقيع السلطتين والأختام الجامعية، ويتم تصميم شهادة الدرجة والصفحة الأولى من الرسالة ليعكس الطبيعة المشتركة للدرجة، وفي حالة تعذر ما سبق، يمكن للطرفين بدلاً من ذلك، إصدار شهادات متعددة بالإنجليزية باتباع الإجراءات المحلية، إن لم يُنَص على خلاف ذلك في اتفاق الدكتوراه المشترك، ويجب ألا تعطي الانطباع -في كل الأحوال- أن للخريج درجتين من الدكتوراه [clix].

٥. **الحوكمة:**

يتولى إدارة كافة شئون التعليم في البرنامج المشترك مجلسٌ يتكون من عضوين من كلا الجامعتين، ويكون مسئولاً عن التعاون في محتوى ومنهج البرنامج وعن سياسة القبول والتقدم والامتحانات فيه، بما يضمن عدم فرض عبء دراسي مزدوج على الطالب، ولا يمكن اتخاذ قرار فيه دون حضور ثلثي الأعضاء، وتؤخذ القرارات بالأغلبية البسيطة[clx]، بما يضمن مشاركة الجامعتين طرفي التعاون في تصميم البرنامج.

٦. **القبول والتسجيل:**

يجب على الطلاب استيفاء معايير التعليم والقبول والتسجيل والتدريب والاختبار الخاصة بالبرنامج بكلا الجامعتين، مع تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة مع المشرفين من الجامعتين، ويتم تسجيل الطلاب ببرنامج الدكتوراه المشترك على قاعدة طالب مقابل آخر (One-to-One) ويمكن أن يتم في أي وقت من التقويم الأكاديمي، إضافة لذلك، يجب على الطالب استيفاء الشروط التالية للالتحاق بالبرنامج[clxi]:

أ- أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير بأطروحة في مجال ذي صلة، أو الماجستير بدون أطروحة مع مقال واحد منشور؛ على أن يتم تقييم جودة المقال المنشور.

ب- يجب أن يكون لديه خطة بحثية جيدة ممولة (يتم تمويل بحوث أول ١٦ طالب من خلال مشروع NORHED-SENUPH).

ج- يجب تحديد مشرف مؤهل من الجامعتين (حاصل على الدكتوراه مع مرتبة أكاديمية وفقاً لتشريعات كلا الجامعتين)، ويجب على الجامعتين دعم الطلاب المحتملين في تحديد المشرفين.

فإذا تمت الموافقة على الخطة، يسجل الطالب أولاً في جامعة هواسا ثم في جامعة بيرجن، وعلى المشرفين المحتملين بكلا الجامعتين أن يوصوا بتقدمه، ويجب أن يتم التسجيل للدكتوراه المشتركة في موعد لا يتجاوز سنة واحدة بعد قبول الطالب بالجامعة الأم[clxii].

٧. **المنهج والحراك** [clxiii]:

تستغرق الدراسة ٣-٦ سنوات، ويتم تنظيم العمل الدراسي في كتل دراسية، وتكون طريقة التدريس في شكل محاضرات وندوات تدعمها الدروس والواجبات الفردية والمشروعات والمحاضرات، ويجب أن ترتكز معظم المقررات الدراسية والندوات على الطالب إلى حد كبير، وتتاح المقررات المبينة بالجدول رقم (٣) لطلاب هذا البرنامج المشترك، مع ملاحظة أن هذه القائمة قد يتم توسيعها لاحقا عند الحاجة، وفيما يتعلق بالمقررات الاختيارية، فيعد إرشاد المشرف(ـــين) وموافقتـــ(ـــه/هم) إلزام.

الجدول رقم (٣): مقررات برنامج درجة الدكتوراه المشترك في الصحة العامة

العام الدراسي	اسم المقرر	نمط المقرر	الأرصدة	المقرر متاح في	المقرر المكافئ	التقدير
١	أدوات البحث ونظريته	إجباري	٦	ج. هاواسا	INTH 301	أبجدي
	الإحصاء الحيوي وعلم الأوبئة بسيطة	اختياري	٥	ج. هاواسا	PUBH 911	أبجدي
	علم الأوبئة الملاحظ: الدراسات المسحية، والتفويج، ودراسات الحالة	اختياري	٥	ج. بيرجين	INTH 356	أبجدي
	علم الأوبئة التجريبي	اختياري	٥	ج. بيرجين	INTH 321A	أبجدي
	التقييم الاقتصادي التطبيقي في مجال الرعاية الصحية	اختياري	٥	ج. بيرجين	INTH 314	أبجدي
٢	الحلقات الدراسية البحثية على أساليب متعدد المتغيرات	اختياري	٢	ج. هاواسا	PUBH 921	أبجدي
	تقييم منتصف الطريق	اجباري	١	ج. هاواسا وبيرجين	PUBH 922	اجتياز / فشل
٣	العروض العلمية	اجباري	٦	مؤتمرات ومحاضرات ومقالات علمية	PUBH 931	اجتياز / فشل
المجموع			٣٠			

المصدر: Hawassa University- College of Medicine and Health Sciences -School of Public and Environmental Health, 2015

ويبين الجدول رقم (٣) المقررات الاختيارية والإجبارية بالجامعتين، إضافة إلى المؤتمرات والمحاضرات والمقالات العلمية المنشور، بخلاف بحث الدكتوراه.

وبالنسبة للوقت المخصص للدراسة بين المؤسستين، فيقوم الطالب ومشرفه بالاتفاق على تقسيمه، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات البحث وظروف الطالب، ووضع جدول زمني لذلك. ويتم الاتفاق بشأن التغييرات بالجدول الزمني بين مرشح الدكتوراه ومشرفه، ويجب على طالب الدكتوراه القيام بغالب بحثه في أحد المؤسستين، ويجب أن يـــكون مقيماً فيها لمدة من الوقت.

المبحث الخامس: الماجيستير المشترك: "مجتمع وسياسة الشرق الأوسط المقارن" :Comparative and Middle East Politics and Society (CMEPS)

تعد برامج الدرجة التعاونية مسموح بها في مصر[clxiv]، ولذلك تشير البيانات إلى إطلاق العديد من الجامعات المصرية من القطاعين العام والخاص برامج تعاونية مع جامعات أجنبية، فأما تجربة الجامعات الحكومية فتستند إلى تقديم مقررات للطلاب المحليين تم مراجعتها وتقييمها من قبل جامعات أجنبية، في حين أن الجامعات الخاصة تعتمد أكثر على اتفاقات الدرجات المشتركة والتوأمة بما يتيح الفرص لمتابعة الحصول على درجة بمؤسسة أجنبية[clxv].

ومن بين أهم البرامج الدولية المشتركة المتاحة في مصر برنامج الدرجة المشتركة بين المعهد الملكي للتكنولوجيا باستوكهولم بالسويد Royal Institute of Technology in Stockholm (KTH) وكلية الهندسة بجامعة الفراعنة بالإسكندرية Pharos University in Alexandria (PUA)[clxvi]، واتفاقية الدرجة المشتركة بين جامعتي كور في إنا بإيطاليا Kore University of Enna، والمستقبل في مصر لطلاب كلية الهندسة والعمارة Faculty of Engineering and Architecture، والموقعة في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩[clxvii]، وبرنامج درجة الماجيستير في العلوم السياسية، المشترك: "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط المقارن – Comparative Middle East Politics and Society CMEPS، بين الجامعة الأميركية في القاهرة American University in Cairo وجامعة توبنجن University of Tubingen بألمانيا، وهو الذي يتناوله البحث الحالي كأحد أوضح تجارب الدرجات المشتركة بمصر بالدراسة والتحليل، وذلك بعد التقديم له بسياقه المجتمعي في مصر وألمانيا، والذي يؤثر على الأخذ بفكرة الدرجات التعاونية الدولية.

أولاً: السياق المجتمعي (بمصر وألمانيا) لبرنامج الماجيستير المشترك: "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط المقارن":

لقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) بعد ثلاث سنوات من ثورة يناير ٢٠١١ في مصر، إلى حوالي ٢٪ بسبب الانسحاب الضخم للاستثمارات بسبب الاضطرابات السياسية منذ أواخر عهد مبارك، وقد استمر ضعف النمو ليصل لنحو ١.٠٤٪ في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/١٣، بحيث يكاد لا يواكب النموُّ الاقتصاديُّ

المنخفضُ النموَّ السكانيَّ، وبالتالي، ارتفع المعدل العام للفقر من ٢١.٦٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦.٣٪ في العام المالي ٢٠١٣/١٢[clxviii]، وهو ما دفع الحكومة لاتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد.

وعلى صعيد تشابك العلاقات المصرية مع العالم من حولها تحتل مصر المركز العام ٢٠٧/٦٦ على مؤشر العولمة العام لعام ٢٠١٦، وعلى المركز ٢٠٧/١٣٥ على مؤشر العولمة الاقتصادية[clxix]، وهو ما يشير إلى تشابك علاقات مصر بصفة عامة مع دول وشعوب العالم، ويشير أيضاً إلى تشابك أقل لعلاقاتها على المستوى الاقتصادي.

أما ألمانيا، فتشير تقارير المنظمات الحقوقية بشكل إيجابي لواقع الديمقراطية على أراضيها، فتشير بيانات عام ٢٠١٦ إلى إيجابية المناخ الديمقراطي بها؛ حيث تحتل فيه المرتبة العالمية الـ١٦٧/١٣[clxx]، وتحتل تنافسية اقتصادها، وفق بيانات عام ٢٠١٧، موقعاً متقدماً جداً بالمرتبة: ١٣٨/٥[clxxi]. ويحتل معدل دخول مواطنيها، وفق بيانات ٢٠١٥ المرتبة الـ٢١ بين دول العالم[clxxii]، وعلى صعيد علاقاتها مع العالم، يشير مؤشر KOF للعولمة لعام ٢٠١٦، إلى احتلالها مواقع متقدمة على مؤشر العولمة، فتحتل المرتبة الـ٢٠٧/٢٧ على مؤشر العولمة الإجمالي، والـ٢٠٧/٨١ على مؤشر العولمة الاقتصادية[clxxiii]، ما يشير إلى اتساع علاقتها نسبياً مع دول العالم الأخرى.

وعلى صعيد علاقات التعاون المصرية الألمانية، احتفظت الدولتان بعلاقات سياسية وثيقة وواسعة النطاق، حيث تواصل ألمانيا جهودها لمساعدة مصر في بناء دولة ديمقراطية حديثة[clxxiv]، كما تعد مصر شريكاً تجارياً رئيساً وقديماً لألمانيا في العالم العربي، حيث افتتحت فيها أول غرفة ألمانية للتجارة الخارجية في العالم العربي، كما يعد الاقتصاد الألماني ثالث أكبر موردّ للبضائع إلى مصر[clxxv].

وعلى الصعيد الاجتماعي، انعكست مشكلات مصر السياسية والاقتصادية المتعددة، وخاصة في السنوات الأخيرة، في صورة استمرار ارتفاع معدلات الفقر واتساع فجوات الدخل التي بقيت معضلة تواجه العدالة الاجتماعية التي ينشدها الشعب، وفي هذا الإطار، استهدفت الحكومة–وفقاً لاستراتيجيتها للاقتصاد الكلي للخمس سنوات المالية ٢٠١٥/١٤–٢٠١٩/١٨ للوصول إلى توفير رعاية اجتماعية أكثر شمولية وكفاءة وتعزيزاً للإنتاجية، وبالتالي إحداث تحسن مادي مستمر في الظروف المعيشية للمواطنين المصريين[clxxvi].

والواقع أن الظروف الاقتصادية التي تعانيها البلاد كما سبقت الإشارة، تعني، على أرض الواقع، تخفيض الدعم الحكومي للخدمات من جهة، ثم توجيه هذا الدعم بعد تخفيضه إلى الجهات الأكثر فقراً، وهو ما يعني أيضاً تخفيض الإنفاق على التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، وهو ما يسهم بشكل سلبي في تفاقم مشكلة العدالة الاجتماعية.

ومع التزام الدولة بمجانية التعليم العالي وتمويله، حدث اندفاع غير مسبوق من جانب القطاع الخاص للاستثمار فيه في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، ليتقارب عدد مؤسساتها مع نظيراتها الحكومية[clxxvii]، ومن بين الجامعات الخاصة جامعات تتحدث

بلغات أجنبية (كالجامعات الأمريكية، والبريطانية، والروسية، والفرنسية، والألمانية وغيرها)، وقد اضطرت الدولة إلى تخفيض حصتها في تمويل الجامعات الحكومية اعتباراً من العام الأكاديمي ١٩٩٥/٩٤ إلى ٨٥% من احتياجاتها، على أن تقوم هي بتوليد الـــ١٥% المتبقية عبر استراتيجيات متنوعة، منها البرامج المتاحة باللغة الأجنبية، ورسوم بعض المراكز المتخصصة للتعاون مع المؤسسات الصناعية [clxxviii].

وقد لاحظ تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠١٠ أن التعليم العالي المصري نتيجة لتركيزه على التوسع الكمي، يعاني انخفاضاً واضحاً في جودته خلال العقود الثلاثة السابقة لصدوره، حيث أدى تكدس الطلاب واعتماد القبول الجامعي على عامل وحيد هو درجات النجاح في امتحانات شهادة الثانوية العامة الموحدة وطنياً إلى الضغط على الخدمات التعليمية، كما أدى تحمل أعضاء هيئة التدريس بعددهم المحدود، ومرتباتهم الضعيفة لأعباء مفرطة، إلى تدهور جودة الجامعات الحكومية المجانية[clxxix].

وقد انعكس ذلك في المركز المتأخر على مؤشر التنافسية الدولية، والعدد القليل من الجامعات المصرية التي تحصل على ترتيبات في التصنيفات الدولية لأفضل الجامعات[clxxx]، ولإن كانت تحديات التمويل قد واجهت الجامعات المصرية بشكل حاد قبل عام ٢٠١١، وأنها نمت لتكون أكثر حدة في أعقابها، فإن الأمر يتطلب بالضرورة تمكين الجامعات المصرية من اتخاذ المبادرات المناسبة لرفع جودتها، وتنويع دخلها.

أما ألمانيا، فتحتل المرتبة الـــ١٤ بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)، على مؤشر العدالة الاجتماعية وفق بيانات عام ٢٠١١ [clxxxi]، ومن المتوقع أن ينعكس هذا إيجابياً على جودة الخدمات المتاحة مع ارتفاع الدخل الإجمالي للدولة وكذا معدلات دخول الأفراد.

والواقع أن ألمانيا تتمتع بعلاقات اجتماعية متشابكة حول العالم، حيث تحتل المرتبة الـــ٢٠٧/١٦ على مؤشر KOF للعولمة في بعدها الاجتماعي وفق بيانات ٢٠١٦[clxxxii]، وهو ما ينعكس إيجابياً على اتخاذ المبادرات للتعاون في المجال التعليمي.

وقد انعكست إيجابية واقع ألمانيا السياسي والاقتصادي والاجتماعي على واقعها التعليمي، حيث يحتل نظامها للتعليم العالي والتدريب المركز الـــ١٣٨/١٦ عالمياً، وفق بيانات عام ٢٠١٧/١٦[clxxxiii]، كما يلاحظ احتلال العديد من جامعاتها مراكز متقدمة ضمن التصنيفات العالمية للجامعات، كجامعة ميونيخ التقنية Technical University of Munich، على سبيل المثال، الأولى ألمانياً والـــ١٦ أوروبياً والـــ٦٠ عالمياً، وذلك وفق بيانات تصنيف كواكواريللي سايموندز QS لعام ٢٠١٧/١٦ [clxxxiv]، كما أن لألمانيا العديد من الأنشطة التعاونية في التعليم العالي، فهي عضو في الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، كما أن جامعاتها أعضاء في اتحاد الجامعات الأوروبية [clxxxv].

وأما عن علاقات التعاون بين مصر وألمانياً، فهناك ما يقرب من ٩٠٠ ألف طالب يتعلمون الألمانية كلغة أجنبية في المدارس الحكومية في مصر، وهناك أقسام لها في عدد من الجامعات، مع ما مجموعه حوالي ١٢٠٠٠ من الطلاب المسجلين في برامج ألمانية دراسية أو تدريبية، كما كان لخدمة التبادل الأكاديمي الألماني Deutscher Akademischer Auslandsdienst (German Academic Exchange Service) (DAAD) وجود في القاهرة منذ عام ١٩٦٠، وهي تضمن علاقات حيوية ومستدامة بين الدولتين في الأوساط الأكاديمية والبحثية، كما تم افتتاح مركز العلوم الألمانية German Science Centre (DWZ) في القاهرة في نوفمبر ٢٠١٢، ليكون بمثابة نقطة اتصال رئيسة لتعاون الطرفين في العلوم والبحوث، حيث يجمع ٩ مؤسسات للأبحاث والجامعات الألمانية تحت سقف واحد[clxxxvi].

ثانياً: واقع برنامج درجة الماجيستير في العلوم السياسية، المشترك: "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط المقارن:

يتم تناول برنامج الماجيستير في العلوم السياسية المشترك: "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط المقارن من خلال المحاور التالية: المؤسسات المشاركة، واللغة، والدرجات الممنوحة، والحوكمة، والقبول والتسجيل، والمنهج والحراك، وذلك فيما يلي:

١. **المؤسسات المشاركة:**

يتاح برنامج "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط المقارن (CMEPS) بالشراكة بين جامعتين في مصر وألمانيا المبين موقعهما بالشكل رقم (٦)[clxxxvii]، هما:

الشكل رقم (٦): موقعا مصر وألمانيا

المصدر: United Nations, April 2017

أ- الأميركية في القاهرة American University in Cairo (قسم العلوم السياسية Political Science Department): وهي تحتل ترتيباً متقدماً ضمن تصنيفات الجامعات العالمية بالمقارنة بالجامعات المصرية الأخرى، فهي الـ٣٥٦ عالمياً والثالثة أفريقياً والأولى مصرياً، وفق بيانات تصنيف كواكواريللي سايموندز QS لعام ٢٠١٧/١٦(clxxxviii).

ب- توبنجن University of Tubingen (معهد العلوم السياسية Institute of Political Science): تحتل

جامعة توبنجن ترتيباً متقدماً ضمن تصنيفات الجامعات العالمية، فهي الـ١٦٧ عالمياً والـ٧١ أوروبياً والعاشرة ألمانياً، وذلك وفق بيانات تصنيف كواكواريللي سايموندز QS لعام ٢٠١٧/١٦[clxxxix].

٢. **اللغة:**

تقدم المقررات كاملة باللغة الإنجليزية، وأما مقررات اللغة العربية (ويعتمد مستواها على معرفة الطلاب باللغة العربية من خلال الدرجة العلمية السابقة) فهي جزء من البرنامج[cxc].

٣. **ضمان الجودة والاعتماد:**

لا تشير وثائق البرنامج المتاحة إلى نظام معين لضمان جودته، ما يشير إلى أن ذلك يعتمد على جهود رقابة داخلية بجامعتي التعاون، وغالباً من قبل منسق البرنامج.

والواقع أن الجامعتين كليهما قد أنجزا وجاهة وطنية ودولية تَمَثَّل في المراتب المتقدمة في التصنيفات الدولية للجامعات كما سبقت الإشارة.

٤. **الدرجة:**

يمنح البرنامج درجة ماجيستير الآداب في سياسات ومجتمع الشرق المقارن Master of Arts in Comparative Middle East Politics and Society، بالتخصصات الثلاثة التالية: السياسة المقارنة، والعلاقات الدولية، ودراسات التنمية[cxci].

٥. **الحوكمة:**

يوجد منسق لبرنامج الدرجة المشتركة Coordinator of the Joint Degree بكلا الجامعتين الشريكتين[cxcii].

٦. **القبول والتسجيل:**

يقدم البرنامج ٢٠ مكاناً كل عام: عشرة منها في كل من جامعتي التعاون: توبنجن والأمريكية بالقاهرة[cxciii]. وتتمثل متطلبات القبول فيما يلي[cxciv]:

أ- تقديم دليل على الكفاءة في اللغة الإنجليزية، من خلال شهادة اختبار تعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية TOEFL (٩٠ على الأقل)، أو شهادة النظام الدولي لاختبار اللغة الإنجليزية IELTS (٦.٥ على الأقل، و٧.٠ على الأقل في قسم الكتابة)، أو من خلال شهادة مماثلة، ويستثنى الطلاب من ذلك في بعض الظروف (كأن تكون الإنجليزية لغتهم الأم، أو المرور بتجربة دراسة سابقة بالإنجليزية). وبالنسبة لمهارات اللغة الألمانية فليست شرطاً أساسياً في أي من المؤسسات المشاركة.

ب- توافر المؤهلات الشخصية والدوافع.

ج- الحصول على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها في: في العلوم السياسية أو العلوم الاجتماعية ذات الصلة، أو في دراسات الشرق الأوسط، أو الدراسات الإسلامية، أو المجالات ذات الصلة.

وبالنسبة للرسوم الدراسية، فقد تكون مغطاة جزئياً في الجامعة الأمريكية بالقاهرة من قبل الإعانات حين توافرها[cxcv]، وأما في جامعة توبنجن، فلا توجد رسوم دراسية ولكن توجد مصاريف إدارية تقدر بـــ١٦٠ يورو للفصل الدراسي الواحد، حيث يتم تمويل البرنامج من قبل المكتب الفيدرالي للشئون الخارجية Federal Foreign Office وخدمة التبادل الأكاديمي الألماني DAAD [cxcvi].

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج يتطلب من الطلاب التسجيل بدوام كامل، على أن يتم قضاء الفصل الثالث من الدراسة في المؤسسة الشريكة[cxcvii].

٧. **المنهج والحراك:**

يستغرق البرنامج ٤ فصول دراسية في عامين كاملين[cxcviii]، مع قضاء الفصل الدراسي الثالث بالجامعة الشريكة، وهو يتطلب المقررات التالية[cxcix]:

أ- مقرر مناهج العلوم السياسية المتقدم Advanced Political Science Methods (٣ أرصدة Credits).

ب- مقرر سياسات الشرق الأوسط Middle East Politics (٣ أرصدة).

ج- مقرر السياسات المقارنة الشرق الأوسط Comparative Politics and the Middle East (٣ أرصدة).

د- مقرر الموضوعات الخاصة في العلوم السياسية للخريجين Special Topics in Political Science for Graduates (٣ أرصدة).

ه- مقرر تغير النظم وتحولها الديمقراطي Regime Change and Democratization (٣ أرصدة).

و- مقرر كفاءة أولية في اللغة الألمانية Elementary German Proficiency، وأربعة مقررات أخرى يتم اختيارها بالتعاون مع مستشار الدراسات العليا Graduate Advisor أو منسق البرنامج Coordinator of the Joint Degree بالجامعة.

ز- أخيراً الأطروحة Thesis.

المبحث السادس: المقارنة التفسيرية بين خبرات كلٍ من الماجيستير المشترك في "البحث والإبداع في التعليم العالي" والدكتوراه المشتركة في "الصحة العامة"، وماجيستير: "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط: دراسة مقارنة" المشترك:

تنطلق المقارنة التفسيرية للبرامج التعاونية الدولية المشتركة الثلاثة محل الدراسة الحالية من مسلمةٍ مفادُها اعتبار تلك البرامج كعوالم مصغرة Microcosms لعوالم كبيرة Macrocosms هي سياقاتها المجتمعية، تمثلها تمثيلاً رائعاً، بحيث يرى المرء في تلك البرامج القوى والعوامل الثقافية والمجتمعية التي تميز سياقاتها عن بعضها البعض تشابهاً واختلافاً، وأن التطوير يحدث حقيقة، وينجح فقط، مع توقع تغيرات غير حاضرة الآن في

السياق المجتمعي للبرنامج محل التطوير، أو استغلال قوى وعوامل حاضرة ولكن لم يتم استغلالها بالشكل المناسب من قبل، ولهذا يتناول القسم الحالي المقارنة التفسيرية للبرامج الثلاثة، وعليه يتضمن إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها في شأن المحاور التالية:

١. المؤسسات المشاركة، ٢. اللغة، ٣. ضمان الجودة والاعتماد، ٤. الدرجة،
٥. الحوكمة، ٦. القبول والتسجيل، ٧. المنهج والحراك الأكاديمي.

١. **المؤسسات المشاركة:**

تتشابه برامج المقارنة الثلاثة في الطبيعة الدولية داخل القارة والواحدة وعبْرها، حيث يضم البرنامج الأوروبي مؤسسات للتعليم العالي بأوروبا إضافة لمؤسسة من كل من الصين والهند بآسيا، ويضم البرنامجان الإثيوبي النرويجي والمصري الألماني مؤسستين لكل منهما: إحداهما بدولة أفريقية والأخرى بدولة أوروبية.

ويفسر ذلك بما يلي:

أ- التأثير المتزايد للعولمة وتقارب المسافات بين الدول والمؤسسات، حيث تحتل كل من النمسا التي تقع بها الجامعة المنسقة للائتلاف الجامعي، والمجر وفنلندا وألمانيا والنرويج والصين ومصر وإثيوبيا مواقع متباينة على مؤشر العولمة الإجمالي تتقدمها النمسا بالمركز (٢٠٧/٤)، ثم (٩، و١١، و٢٧، و١٣، و٧٣، و٦٦، و٢٠٧/١٧١) للدول الأخرى على الترتيب، وعلى مؤشر العولمة الاقتصادية (تتقدمها النمسا بالترتيب (٢٠٧/١٣)، تليها دول الجامعات الأخرى المكونة للائتلاف بالمراكز (٧، و١٧، و٨١، و٣١، و١٢٦، و١٣٥، و٢٠٧/١٥٩) على الترتيب، وهو ما يعني أن دولاً مهمة في البرامج التعاونية تحتل مراكز متقدمة على مؤشرات العولمة المختلفة.

ب- حركة التدويل التي اجتاحت الكثير من مؤسسات التعليم العالي في أوروبا؛ لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وأكاديمية، ثم انتقلت للعديد من المؤسسات في العالم، وذلك للتغلب على عيوب العولمة المتمثلة في فرضها لنمطٍ موحدٍ من الحياة على شعوب العالم دون مراعاة لتبايناتها الثقافية والتاريخية والحضارية.

وتختلف برامج المقارنة في جوانب، منها:

١) الطبيعة الإقليمية للبرنامج الأوروبي.

ويفسر ذلك بالتطور اللافت في أقلمة التعاون في أوروبا، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، (على خلاف الائتلافات الأخر)؛ حيث تم إقرار معاهدة "ماستريخت" لبناء الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣، واتفاقيات "شنجن"Schengen agreements التي تسمح تدريجياً للمواطنين والمقيمين بالسفر دون حاجة لفحص جوازات سفرهم، ومن ثم تطوير نُهج أوروبية للتعاون في جوانب التعليم العالي المختلفة، ومن بينها ضمان جودة خدماته، كما هو الحال في الفضاء الأوروبي للتعليم العالي EHEA، والذي يضم ضمن دوله النمسا وفنلندا وألمانيا والمجر.

٢) المواقع الجغرافية لمؤسسات التعليم العالي الشريكة في كل منها وعددها؛ حيث يضم البرنامج الأوروبي ٦ مؤسسات: أربع منها أوروبية، والأخريين صينية وهندية في آسيا، بينما يضم البرنامجان الأثيوبي النرويجي والمصري الألماني جامعتان لكل منهما، إحداهما بأفريقيا والأخرى بأوروبا.

ويفسر ذلك بما يلي:

أ- اختلاف درجتي الأقلمة والعولمة بدول برامج المقارنة، وهما العاملان اللذان يربطان الدول الأوروبية مع بعضها البعض من جهة، ومع دول العالم المختلفة ومنها الصين والهند من جهة أخرى، وضعف فاعلية عامل التعاون الإقليمي لمصر وإثيوبيا ضمن محيطهما، حيث ما زالت العوائق تحول دون المرور الحر للبضائع والأموال والأشخاص عبر الحدود.

ب- تباين الواقع الحضاري والتنموي في أفريقيا عنه في أوروبا، حيث يحتل معدل دخول مواطني النرويج على سبيل المثال، وفق بيانات ٢٠١٥ المتاحة، المرتبة الـ١٤ بين دول العالم، بينما يقع معدل دخول مواطني إثيوبيا ضمن معدلات الدخول الأقل في العالم، ومن ثم حاجة المؤسسات بالدول ذات الدخول المنخفضة للتعاون مع مؤسسات الدول ذات الدخول والإمكانات المرتفعة بما يحقق المنافع للطرفين معاً، ويقدم لكليهما ما يطمح إليه.

ج- تباين مستويات مناخ الحريات: حيث تشير بيانات عام ٢٠١٦ إلى مناخ ديمقراطي بغالبية دول أوروبا؛ بحيث تشكل ١٦ من دولها ديمقراطيات كاملة، تتقدمها النرويج، كما تشكل غالبية دولها الأخرى ديمقراطيات معيبة، بينما لا تقع أي من دول القارة ضمن النظم السلطوية، خِلا روسيا وروسيا البيضاء، بينما تقع كل من مصر وإثيوبيا ضمن الدول السلطوية، والواقع أن للحريات علاقة جدلية قوية مع المعرفة واكتسابها، وبالتالي تتعزز كثيراً في أوروبا مقارنة بإفريقيا وآسيا، وهو بعض ما تطمح إليه مؤسسات الدول الأقل صنعاً للمعرفة.

٣) ارتباط البرنامج الأوروبي بمجموعة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية الداعمة للمشروع الأكاديمي، على خلاف الحال في البرنامجين الإثيوبي النرويجي والمصري الألماني، حيث يقتصران على جهة التمويل المباشر.

ويفسر ذلك بما يلي:

أ- تعقد البرنامج الأوروبي على المستويات الأكاديمية والمالية وحاجته لدعم المؤسسات ذات الارتباط بشكل أكبر خاصة في المجال التدريبي إضافة إلى الدعم المالي.

ب- التعاون الاقتصادي ومناخ الحريات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأوروبية على المستويين الإقليمي والعالمي، وهو ما يعزز دور المجتمع المدني الذي يسهم في كافة مناشط الحياة.

٢. **اللغة:**

تتشابه برامج المقارنة الثلاثة في لغة التعليم الرسمية وهي الإنجليزية، كما تتشابه في وسائل إثبات الكفاءة فيها.

ويفسر ذلك باختلاف اللغات الوطنية وضعف تواجدها على الساحة العالمية، فضلاً عن اختلاف لغات التعليم بدول المؤسسات المشاركة، بما يدعو إلى الحاجة للغة مشتركة في برامجها التعاونية، ومع تزايد انتشار تعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى في المرحلتين الثانوية الدنيا والعليا بأوروبا لتصل لأعلى من ٩٠% في عام ٢٠٠٩، وبالصين التي يبدأ تعليمها فيها ابتداء من الصف الثالث الابتدائي، وبالهند التي تعد اللغة الأكثر إتاحة بالمدارس مع اللغة الهندية، وبمصر التي تعد اللغة الأجنبية الأولى، وبإثيوبيا التي تعد لغة التعليم بمؤسساتها الوطنية بسبب تعدد لغات مجموعاتها العرقية، وبالنرويج التي تعد الإنجليزية اللغة الأجنبية الأولى في كافة مراحل التعليم العام، وهو ما يعزز الإنجليزية كلغة مشتركة في برامج المقارنة.

وتختلف برامج المقارنة في دراسة بعض المقررات بلغة وطنية دون غيرها، حيث يتطلب البرنامج المصري الألماني مقررات باللغة العربية كجزء من البرنامج، بينما لا تعد مهارات اللغة الألمانية شرطا أساسيا في أي من المؤسستين الشريكتين فيه.

ويفسر ذلك بأن اللغة العربية هي لغة الدولة وإقليمها (الشرق الأوسط) محل دراسة برنامج ماجيستير "سياسة ومجتمع الشرق الأوسط"، وبالتالي يتمتع تعلم مبادئها بأهمية لغير الناطقين بها من طرف الجامعة الألمانية؛ وذلك للانغماس في بيئته والتعرف على أبعاد مجتمعاته، وعدم ارتباط اللغة الوطنية للمؤسسة الألمانية الشريكة بالبرنامج بأهمية خاصة لموضوع الدراسة، وبأنه بالرغم من استفادة طرفي التعاون من البرنامج، إلا أنه مفيد بصفة خاصة للطرف الألماني لحاجته للتعرف عن قرب على مجتمعات الشرق الأوسط وهو ما توفره الجامعة الأمريكية، ولضعف الحاجة إلى تعلم لغة أجنبية ثانية خلاف الإنجليزية.

٣. **ضمان الجودة والاعتماد:**

تختلف برامج المقارنة الثلاثة في آلية ضمان الجودة والاعتماد؛ وذلك لاعتماد البرنامج الأوروبي على: أ) مشروع إراسموس ماندوس لقياس الجودة EMQA Project المختص ببناء وصقل ما يعرف بـــ"مشهد التميز Landscape of Excellence" المختص ببرامج إراسموس ماندوس المشتركة EMJP التي تضم فيما تضم برنامج ماجيستير البحث والإبداع في التعليم العالي MaRIHE أحد البرامج محل الدراسة الحالية، ب) مجلس مختص بضمان جودة البرنامج هو "مجلس الجودة": ومهمته ضبط وتحسين جودة البرنامج، والتعاون مع وحدات إدارة الجودة لجميع الشركاء ومع الهيئات الوطنية التي تتعامل مع ضمان الجودة في التعليم العالي، ولاعتماد البرنامجين الآخرين الأصغر حجماً، في ضمان جودتهما على آليات خارجية من قبيل النشر في مجلات علمية محكمة، وبعض الأدوات الداخلية كاستبيان الخروج، ومتابعة تطور عمل الخريجين (كما هو الحال في البرنامج

الإثيوبي النرويجي المختار)، أو على الدور الذي يلعبه مسئولو تنسيق البرنامج بالجامعتين الشريكتين كما هو الحال في البرنامج المصري الألماني.

وربما يفسر ذلك، إضافة لضخامة البرنامج الأوروبي من حيث عدد المؤسسات المشاركة والمساعدة، باتساع انتشار البرامج التعاونية الدولية المشتركة كأحد آليات التعاون الأكاديمي الدولي في الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، ومن ثم بناء تنظيمات مختصة بجودة تلك البرامج، هذا بينما لا تنتمي دول المؤسسات المشاركة في البرنامجين الآخرين (لإثيوبيا والنرويج، ولمصر وألمانيا) لإقليم واحد، ولا يوجد بالتالي للآن آلية بين إقليمية أو وكالة دولية مناسبة لضمان جودة مثل تلك البرامج التعاونية، فالشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE)–على سبيل المثال– لا تملك الآلية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، وإنما اعتماد الوكالات الوطنية والإقليمية والدولية باعتبارها ملتزمة بمعاييرها.

٤. الدرجة:

تتشابه برامج المقارنة الثلاثة في مستوى الدرجة الأكاديمية الممنوحة، وهي الدراسات العليا البحثية.

ويفسر ذلك بأن البرنامج الأوروبي يأتي ضمن مدى واسع من البرامج تتراوح بين البكالوريوس وحتى الدكتوراه، وبالتالي يمكن أن يكون البرنامج على أي مستوى منها، ومن بينها مستوى درجة الماجيستير، ومع ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أن أغلب الدرجات التعاونية الدولية يكون على مستويي درجتي الماجيستير والدكتوراه، أما البرنامجين الإثيوبي النرويجي والمصري الألماني فيأتيان ضمن عدد محدود من البرامج المشتركة في كل من إثيوبيا ومصر، ربما لأسباب اقتصادية تمويلية، وأيضاً تنموية وتعليمية تتعلق بضعف اتجاهات التدويل في مؤسساتهما، وانخفاض جودة الخدمات التعليمية، وبالتالي يعتمدان على برامج أقصر مدة وأقل كثافة تدريسية وأعلى عائداً أكاديمياً، وهي الشروط التي تتوفر في برامج الدراسات العليا البحثية.

وتختلف البرامج في تخصص كل منها، حيث يختص البرنامج الأوروبي بالتعليم العالي، بينما يختص البرنامج الإثيوبي والنرويجي بالصحة العامة، والمصري الألماني بالسياسة في الشرق الأوسط وطبيعة مجتمعاته. ويفسر ذلك بالموضوعات ذات أولوية الاهتمام بدول برامج المقارنة، كما يلي:

أ- أن برامج الدرجات التعاونية في أوروبا متنوعة المجالات وتضم فيما تضم البرامج المختصة بالتربية ومنها "التعليم العالي"، إضافة لما للتعليم العالي من تأثير مهم على المجالات المختلفة.

هذا، إضافة إلى الأهمية الكبيرة التي توليها المجتمعات الغربية لتعزيز التعاون التعليمي البحثي فيما بينها وكذلك بينها من جهة وبين الصين والهند من جهة أخرى، من

خلال التعاون مع المؤسسات الدولية ذات الوجاهة فيها، وهو ما يظهر في إرسال الطلاب الأوروبيين لدراسة نظامي التعليم العالي بالهند والصين، في مقابل اهتمامات كل من الصين والهند بتشجيع طلابهما بالدراسة في الخارج، والاستفادة من الخبرات الأوروبية لتعزيز جودة تعليمهما، ورفع تنافسية مؤسسات التعليم العالي بهما.

ب- أن تحسين الصحة العامة في إثيوبيا له أولوية مهمة وطنياً ودولياً؛ نظراً لانخفاض مؤشراتها بالمقارنة بالدول الأخرى، ولما لها من انعكاسات عالمية بفعل العدوى التي لا تعرف الحدود الوطنية للدول، وخاصة فيما يتعلق بالإيدز والملاريا غيرها.

ج- أن فهم السياسات في الشرق الأوسط مع أهميته لأبناء المنطقة، فإنه على أهمية للدول التي تعتبره منطقة حيوية لمصالحها، وبالتالي تحرص على دراسته والانغماس في مجتمعاته، وهو ما ينعكس في اعتبار بعض مقرراته العربية كجزء من البرنامج، بينما لا تشكل اللغة الألمانية أهمية لطلابه.

٥. **الحوكمة:**

تختلف الآلية المستخدمة لحوكمة برامج المقارنة الثلاثة، حيث يستخدم البرنامج الأوروبي آلية معقدة تتمثل في: مجلس الائتلاف، والمؤسسة المنسقة، ومجلس القبول، ومجلس الجودة، والمجلس الاستشاري الدولي، والأمانة المشتركة، بينما يعتمد في البرنامجين الإثيوبي النرويجي والمصري الألماني على آليات بسيطة تتمثل في حالة الأول في مجلسٍ يتكون من عضوين من كلا الجامعتين، يكون مسئولاً عن التعاون في جوانب البرنامج، ولا يمكنه اتخاذ قرار دون حضور ثلثي الأعضاء، وتؤخذ القرارات فيه بالأغلبية البسيطة، وفي حالة الثاني في منسقّي البرنامج بالجامعتين الشريكتين.

ويمكن تفسير ذلك باتساع البرنامج الأوروبي وتعقيده الشديد؛ نظراً لتعدد مؤسساته الشريكة والمساعِدة، وارتباطه بالتالي بنظام للحراك الأكاديمي يتميز به كل فصل دراسي، إضافة لارتباطه ببرنامج إراسموس مندوس ذي الخبرة الواسعة بالحراك الطلابي والأكاديمي عبر البرامج الأكاديمية المختلفة ومنها البرامج التعاونية الدولية المشتركة وذلك في أوروبا، وذلك على خلاف بساطة البرنامجين الإثيوبي النرويجي والمصري الألماني مع ضمان قدرة آلياته على القيام بالمهام اللازمة، فهما يتكونان من مؤسستين في دولتين لكل منهما، ويقتصر الحراك الأكاديمي عليهما.

٦. **القبول والتسجيل:**

تتشابه برامج المقارنة الثلاثة في الطبيعة التنافسية لقبول طلبات الدراسة، حيث يقبل بهما الأعلى تأهيلاً ودافعية.

ويفسر ذلك بتنافسية تلك البرامج ذاتها، وارتباطها الجيد بمتطلبات سوق العمل، وقلة مقاعدها مقارنة بالطلب عليها، مع فرص تمويلها المحدودة نسبياً، ومع الرغبة في الحفاظ على جودتها العالية من خلال مؤشر نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس، فبالنسبة لبرنامج البحث والإبداع في التعليم العالي MaRIHE يقوم مجلس القبول لاختيار المتقدمين وفقاً

لمؤهلاتهم الأكاديمية والشخصية، كما يتم تمويل بحوث أول ١٦ طالب فقط في البرنامج الإثيوبي النرويجي المشترك من خلال مشروع NORHED-SENUPH، وهو ما يشير لمحدودية إمكاناته، وبالنسبة للبرنامج المصري الألماني، فيبلغ إجمال عدد الطلاب المقبولين ٢٠ طالب وطالبة، بمعدل ١٠ طلاب/طالبات لكل جانب، ويتم قبول الطلاب بكلا الجامعتين وفق القدرات الأكاديمية والمؤهلات الشخصية والدوافع.

وتتشابه البرامج الثلاثة في متطلبات إثبات الكفاءة في اللغة الإنجليزية، حيث لا يتطلب البرنامج الإثيوبي النرويجي –على ما يبدو على الأقل من الطرف الإثيوبي– أدلة للكفاءة في اللغة الإنجليزية، بينما يتشابه البرنامجان الأوروبي والمصري الألماني في وسائل إثبات الكفاءة في اللغة الإنجليزية.

ويفسر ذلك بوجود مقاييس دولية للكفاءة في اللغة الإنجليزية، معترف بها ومنتشرة في مختلف البلدان، وهي تحديداً اختبار الإنجليزية كلغة أجنبية TOEFL وشهادة النظام الدولي لاختبار اللغة الإنجليزية IELTS، مع إمكان استثناء الجنسيات المتحدثة بالإنجليزية كلغة أم أو الدراسة بها في مرحلة دراسية ما من تلك الاختبارات، وفي هذا الإطار تعد لغة التعليم بالمدارس العامة والخاصة الإثيوبية هي الإنجليزية.

كما تتشابه برامج المقارنة الثلاثة في إمكانية الحصول على منح دراسية؛ حيث يقوم إراسموس ماندوس بدعم البرنامج الأوروبي الصيني الهندي وتمويل العديد من منحه، ويتم تمويل بحوث أول ١٦ طالب في البرنامج الإثيوبي النرويجي من خلال المشروع التعاوني بين البرنامج النرويجي لتطوير القدرة في التعليم العالي من جهة، وشبكة جنوب أثيوبيا للجامعات في الصحة العامة (NORHED-SENUPH) من جهة أخرى، ويتم تمويل البرنامج المصري الألماني من قبل المكتب الفيدرالي للشئون الخارجية وخدمة التبادل الأكاديمي الألماني (DAAD)، ومن قبل الإعانات في الجانب المصري عند توافرها بالجامعة الأمريكية.

ويفسر ذلك بالفوائد التي تتيحها البرامج التعاونية الدولية المشتركة في دعم العلاقات الدولية والشعوبية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الأكاديمية والتعليمية بطبيعة الحال، وهو ما يخدم مصالح الدول.

هذا، وتختلف برامج المقارنة في مدى إتاحتها لإحصاءاتها؛ حيث تتوافر إحصاءات لطلاب البرنامج الأوروبي وجنسياتهم، على خلاف الحال –كما يبدو– في البرنامجين الإثيوبي النرويجي، والمصري الألماني.

وربما يفسر ذلك بالطبيعة العالمية الواسعة للبرنامج الأوروبي من حيث عدد الدول الشريكة، واتساع موضوعه ليشمل جوانب مهمة من التعليم العالي لمختلف الشعوب، وتنوع جنسيات الطلاب الملتحقين به، وهو ما يتطلب بالضرورة إحصاءات دقيقة لها، على خلاف

البرنامجين الإثيوبي النرويجي والمصري الألماني ذوي الطبيعة الدولية المحدودة من حيث المؤسسات المشاركة وربما جنسيات الطلاب الملتحقين بهما أيضاً.

٧. **المنهج والحراك:**

تتشابه برامج المقارنة الثلاثة في ارتباط الحراك بالمنهج الدراسي، ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

أ- أهمية الحراك كوسيلة مهمة من وسائل التدويل في البرامج التعاونية الدولية المشتركة، مع إمكانية تكثيفه في البرنامج الأوروبي بسبب سهولة التنقل بين الدول الأوروبية الذي تعززه الاتفاقات الإقليمية، على خلاف الحال في البرنامجين الإثيوبي النرويجي والمصري الألماني، حيث لا ترتبط مصر وإثيوبيا بألمانيا والنرويج بعلاقات إقليمية أو تسهيلات في عبور الحدود على الأقل في الاتجاه من الجنوب إلى الشمال.

ب- تمايز الاهتمامات الأكاديمية للجامعات، وما يرتبط بذلك من مقررات، ينبغي على الطلاب الانتقال لتناولها في جامعة التميز المستهدفة والمشاركة في ائتلاف البرنامج.

وتختلف برامج المقارنة في وجود مكون يتعلق بالتدريب العملي بموضوع البرنامج، حيث يتضمن البرنامج الأوروبي على مكون تدريبي، يمكن أن يكون للطلاب دور في اختيار مكانه، على خلاف الحال في البرنامج المصري الذي لا يتضمن هذا المكون. ويفسر ذلك بارتباط البرنامج الأوروبي بالعديد من مؤسسات المجتمع والأعمال إضافة إلى المفوضية الأوروبية، والتي يمكنها تقديم التدريب اللازم، إضافة إلى التقارير الإيجابية عن واقع حقوق الإنسان في أوروبا، وهو الواقع الذي يتيح للطلاب في المؤسسات المشاركة بالبرنامج في إدارة برامجهم التعليمية، وقد يكون من بين ذلك اختيار أماكن تدريبهم.

وبناء على ما تقدم من مقارنة تفسيرية، يمكن تحديد المرتكزات التالية للبرنامج التعاوني الدولي المقترح في مصر:

١) أهمية ارتباط موضوع البرنامج بمتطلبات السوق المتغيرة.

٢) أولوية تحديد مناطق قوة وتميز الجامعات المرشحة للمشاركة وفق متطلبات البرنامج المزمع بناؤه، وربط الحراك بها.

٣) أهمية الاستناد إلى علاقات التعاون الحالية في إنشاء برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة المستقبلية، وهو ما يؤكد أهمية البعد الإقليمي فيها.

٤) التركيز على البرامج التي تتعاظم فيها الفائدة.

٥) الدور المتعاظم للغة الإنجليزية في تدويل التعليم العالي وبناء البرامج التعاونية الدولية المشتركة.

٦) الاستناد إلى القبول التنافسي في البرامج التعاونية الدولية المشتركة، بما يعزز جودة التعلم في المؤسسة ككل، فضلاً عن برنامج الدرجة التعاوني المقترح.

٧) أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنسيق التعاون في الجوانب الأكاديمية المختلفة كانتخاب الطلاب وبناء المناهج الدراسية وتنسيق الحراك وضمان الجودة.

المبحث السابع: مقترحات تطوير واقع الدرجات التعاونية الدولية المشتركة في جمهورية مصر العربية:

في ضوء ما سبق تناوله في المقارنة التفسيرية لخبرات برامج المقارنة، ومن ثم تحديد نقاط التشابه والاختلاف بينها، وبالاستناد إلى المرتكزات التي توصل لها البحث، يمكن الآن التوصل إلى نتائج عامة للبحث، ومن ثم تحديد المقترحات المقدمة لتطوير واقع الدرجات التعاونية في جمهورية مصر العربية، وذلك فيما يلي.

أولاً: النتائج العامة للبحث:

توصل البحث الحالي للنتائج العامة التالية بشأن برامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة:

١) أنها من بين أحدث الصيغ والاتجاهات في مجال تقديم برامج درجات التعليم العالي.
٢) أهميتها كإحدى آليات تدويل التعليم العالي ورفع جودة مؤسساته وبرامجه، وزيادة رؤيتها على المستويات الإقليمية والدولية.
٣) أنها تكون على المستويات الأكاديمية المختلفة، وأهمها الدراسات العليا البحثية.
٤) أن المؤسسات المشاركة فيها قد تكون عامة حكومية أو خاصة.
٥) أنه يُفضل دعمها من المؤسسات الإقليمية لدعم المسيرة السياسية والاقتصادية لإقليمها.
٦) أنه يُفضل دعمها من المؤسسات المجتمعية ذات الاهتمام، لما لذلك من فوائد للطرفين.
٧) أن الالتحاق بتلك البرامج الدولية يتم على أساس تنافسي من خلال منح دراسية أو بمصروفات، نظراً لتميز المستقبل التوظيفي لخريجي تلك البرامج.
٨) أن إثبات الكفاءة في اللغة الإنجليزية، لغير الناطقين بها ولم تسبق لهم خبرة دراسية من خلالها، يتم من خلال اختبارات دولية معترف بها.
٩) أن جودتها مهمة لنجاحها واستمرارها، وذلك من خلال بناء آليات مؤسسية أو وطنية أو دولية.
١٠) أن مسألة اعتمادها يجب معالجتها من خلال ترتيبات قانونية مؤسسية ووطنية.
١١) أن أساليب حوكمتها تعتمد على مدى اتساع عضويتها وتعقيد برامجها، بحيث تتراوح بين مجالس متباينة المهام إلى عدد محدود من المسئولين عنها.
١٢) أن جودة الحراك الأكاديمي بين المؤسسات يسهم بشكل كبير في جودة البرامج ونجاحها في تحقيق أهدافها.

ثانيا: مقترحات تطوير واقع الدرجات التعاونية الدولية المشتركة في جمهورية مصر العربية:

يتقدم هذا البحث بالمقترحات الأساسية التالية:

١. أن تصبح برامج الدرجات التعاونية الدولية –وخاصة منها المشتركة– توجهاً أساسياً في استراتيجيات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مصر، بالاعتماد على الحراك الحقيقي أو الافتراضي، وفقاً لظروف المؤسسات المشاركة في البرنامج.

٢. ضرورة التعاون الوثيق بين المؤسسات الشريكة في بناء مختلف جوانب الدرجات التعاونية الدولية المشتركة.

٣. الحراك الفعلي الطويل (فصل دراسي واحد على الأقل) بالانتقال عبر حدود الدول لمؤسسات التعليم العالي الشريكة في برنامج الدرجات التعاونية الدولية المشتركة أكثر فائدة من الحراك الفعلي قصير المدة ومن الحراك الافتراضي.

٤. ضرورة سعي الكليات المختلفة بمصر للانضمام إلى البرامج بالتخصصات والموضوعات ذات الاهتمام من بين برامج إراسموس ماندوس المشتركة على مستوى الماجيستير والدكتوراه، وفي هذا الإطار، يقترح ، على سبيل المثال، سعي كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة القاهرة للانضمام إلى برنامج الماجيستير في البحث والإبداع في التعليم العالي، كإحدى الجامعات العربية والأفريقية، أسوة بما فعلت الهند والمجر.

٥. إنشاء برامج درجات تعاونية دولية في التخصصات المختلفة مع مؤسسات التعليم العالي في الدائرتين الإقليمية والدولية التي يتمتع أعضاء هيئة التدريس فيها بعلاقات ودية وتعاونية معها.

وفي هذا الإطار يقترح إنشاء برنامج الماجيستير المشترك في إدارة التعليم العام Joint Master in General Education Management (JMGEM)، كأحد نماذج برامج درجات التعليم العالي المصري المشتركة، والتالي وصفه وفق الحدود الموضوعية للبحث:

١) <u>المؤسسات المشاركة</u>:

ينصح قبل اتخاذ القرار بتكوين الائتلاف المقترح، تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية التي تستهدف بناء برنامج درجة دولية مشتركة بتنمية تعاون بحثي وأكاديمي مع أعضاء هيئة التدريس بأي من مؤسسات التعليم العالي المعترف بها وطنياً والمستهدف التعاون معها، وذلك من خلال التأليف المشترك وإجراء البحوث المشتركة، وتنظيم المؤتمرات الدولية على سبيل المثال.

ويقترح أيٌّ من المؤسسات التالية من الدائرة الدولية أعضاءً بالائتلاف: الكلية الجامعية بلندن University College London (UCL) بالمملكة المتحدة، وجامعة ستانفورد Stanford University بالولايات المتحدة، وجامعة بريتيش كولومبيا British Colombia بكندا، وجامعة هيلسنكي University of Helsinki بفنلندا، وجامعة جامعة

هومبولت في برلين Humboldt-Universität zu Berlin بألمانيا، وجامعة أوسلو University of Oslo بالنرويج، وجامعة ساو باولو Universidade de Sao Paulo بالبرازيل، وجامعة بكين Peking University بالصين، والجامعة المفتوحة Open University بالمملكة المتحدة، وجامعة برلين الحرة Freie Universitaet Berlin، أو أي جامعات أخرى متميزة، وقد تم ترشيح تلك المؤسسات لأنها من أفضل جامعات العالم في موضوع التربية والتدريب Education and Training؛ فهي تحتل المراكز العالمية التالية في موضوع التربية والتدريب: (١، ٣، ١٩، ٥١، ٥١، ٥١، ٥١، ٥١، ١٠١ على الترتيب وفق بيانات تصنيف كواكواريللي سايموندز QS لعام ٢٠١٧)[cc]، ولأنها تتيح خيارات متعددة؛ فهي تقع في بلدان مختلفة، وتختلف في صيغة الإتاحة، حيث تتيح الجامعة المفتوحة وجامعة برلين الحرة برامجهما من بعد (بما يجعل الحراك للمملكة المتحدة وألمانيا في حالة اختيارهما بالتالي افتراضياً) وذلك على خلاف الجامعات الأخرى.

كما يقترح أيٌّ من المؤسسات التالية من الدائرة الإقليمية أعضاءً بالائتلاف: جامعة الملك سعود التي تصنف ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة في العالم في موضوع التربية والتدريب، وفق بيانات تصنيف كواكواريللي سايموندز QS لعام ٢٠١٧، بالترتيب الأول عربياً والـ١٥١ عالمياً، وعلى المستوى الأفريقي، تقع ٦ جامعات جنوب أفريقية ضمن أفضل جامعات العالم في موضوع التربية والتدريب، هي كيب تاون University of Cape Town، وستيلينبوسك Stellenbosch University، وبريتوريا University of Pretoria، وويتوترساند University of the Witwatersrand، وجوهانسبرج University of Johannesburg، وكوازولو ناتال University of KwaZulu-Natal بالمراكز العالمية (٥١، و٢٠١، و٢٠١، و٢٠١، و٢٥١، ٢٥١ على الترتيب)، وبالراكز الستة الأولى أفريقياً [cci].

الشكل رقم (٧): الدول ومؤسسات التعليم العالي الشريكة في الائتلاف المقترح

المصدر: United Nations, December 2016

وبناء على ما سبق من ترشيح، إضافة للجهود المبذولة لدعم العلاقات الأكاديمية على مستوى فرادى أعضاء هيئة التدريس يحدد نجاحُها طبيعة ائتلاف البرنامج المشترك المزمع إنشاؤه، يَقترح البحث تكوين الائتلاف من أربع جامعات في أربع دول، كما يبين الشكل رقم (٧)[ccii]، هي:

أ- جامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية: وهي إحدى الجامعات الحكومية المصرية (المؤهلة -كالعديد غيرها- لبناء برامج درجات تعاونية دولية)، اختيرت لريادتها في مصر، خاصة في موضوع التربية والتدريب، ولتطلعها إلى خبرات تدويلية أفضل، وزياد ظهورها الدولي.

ب- جامعة الملك سعود، جامعة حكومية، تقع ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة في العالم في موضوع التربية والتدريب، بالترتيب الأول عربياً والـ١٥١ عالمياً لعام ٢٠١٧، كما سبقت الإشارة

ج- جامعة ستيلينبوسك Stellenbosch University، جامعة حكومية، وهي تصنف بالمركزين الثاني إفريقيا، والـ٢٥٠/٢٠١ عالمياً لعام ٢٠١٧، وذلك في موضوع التربية والتدريب، كما سبقت الإشارة، وتمتلك الجامعة عدداً من الدرجات المشتركة والمزدوجة على مستوى الماجستير والدكتوراه بالتعاون مع جامعات شريكة مختارة بالخارج، وتَعتبر الجامعة أن هذه الدرجات تعد عملاً رائداً بالنسبة لمؤسسة أفريقية[cciii]، وللجامعة العديد من الشركاء في مختلف أنحاء العالم، وتوضح خريطة الشكل رقم (٨) باللون الداكن دول شركائها بأفريقيا، ومن بينها مصر (من خلال الجامعة الأمريكية بالقاهرة)[cciv].

الشكل رقم (٨): دول المؤسسات الشريكة لجامعة وستيلينبوسك بأفريقيا

المصدر: Stellenbosch University, Partner Universities: Africa, April 2017

د- جامعة العلوم التطبيقية، بألمانيا -Humboldt Universität zu Berlin, Germany، جامعة حكومية، تقع ضمن أفضل جامعات العالم في موضوع التربية والتدريب، كما سبقت الإشارة.

ويمكن إضافة للمؤسسات المشاركة الأساسية، اشتراك عدد من المؤسسات المساعدة، من قبيل: المدارس الدولية، وإدارات التعليم بالمقاطعات والمحافظات، ووزارات التعليم، وتكون مهمتها تقديم الدعم الخبري والمالي للبرنامج.

٢) <u>اللغة</u>:

اللغة الإنجليزية هي لغة البرنامج، (وقد اختيرت لأنها اللغة الأكثر استخداماً في جنوب أفريقيا في مجال الحكومة، والقضاء، فضلاً عن النظام التعليمي)[ccv]، وتعد مادة أساسية كلغة أجنبية بداية من الصف السابع بالمملكة العربية السعودية[ccvi]، كما أنها أوسع اللغات الأجنبية انتشاراً في مصر وألمانيا.

هذا، وينبغي تحديد مستويات مناسبة في كفاياتها لدى هيئة التدريس والطلاب، بما لا يسمح بضعف المستوى الأكاديمي لانخفاض مستوى كفايات اللغة، وللجامعات الشريكة اتخاذ الإجراءات وإتاحة البرامج والمقررات المناسبة لضمان ذلك.

٣) **ضمان الجودة والاعتماد:**

يتم تشكيل مجلس مختص مقره جامعة عين شمس باعتبارها الجامعة المنسقة، وبعضوية ممثل عن كل جامعة، مع اتخاذ ما يلزم من تعديلات لاعتماد الدرجة من قبل الهيئات الوطنية إذا لزم الأمر، والالتزام بذلك من قبل المؤسسات الشريكة.

٤) **الدرجة:**

يقدم البرنامج المقترح، درجة الماجيستير المشترك في إدارة التعليم Joint Master in General Education Management (JMGEM) (وذلك لأهمية الإدارة الرشيدة في تطوير التعليم العام الذي يشكل هو الآخر محوراً مهماً في التنمية الشاملة للبلاد)، وتصدر الدرجة بالاشتراك بين جامعات الائتلاف الأربعة، ويعد بذلك حلقة وسيطة للالتحاق ببرنامج مناسب على مستوى الدكتوراه بمؤسسات التعليم العالي الوطنية.

وفي حالة تعذر صدور شهادات مشتركة، يمكن للأطراف الثلاثة إصدار شهادات متعددة باللغة الإنجليزية باتباع الإجراءات المحلية، إن لم يُنَص على خلاف ذلك بموجب اتفاق الماجيستير المشترك، ويجب أن تعكس الشهادة في كل الحالات الطبيعة المشتركة أو المتعددة للدرجة الممنوحة بالتعاون بين الجامعات حتى لا تعطي الانطباع أن الفرد لديه أكثر من درجة للماجيستير.

٥) **الحوكمة:**

يتم تحديد الأسلوب المناسب لحوكمة البرنامج من خلال المناقشات المؤسسية المشتركة، ويقترح أن تتم حوكمة البرنامج من خلال ما يلي:

أ- المؤسسة المنسقة Coordinating Institution: وهي جامعة عين شمس، مهمتها تنسيق البرنامج، وتشرف على إنجاز الاتفاقات، وتوجه الأمانة المشتركة للبرنامج وترأس مجلس الائتلاف.

ب- مجلس الائتلاف Consortium Board: ويشمل أعضاؤه ممثل عن كل مؤسسة مشاركة، يرأسه ممثل المؤسسة المنسقة، ومهمته التعامل مع جميع الموضوعات، الأكاديمية والمالية.

ج- مجلس القبول Admission Board: ويشمل أعضاؤه ممثلاً عن كل مؤسسة مشاركة، ومهمته الاجتماع مرة سنوياً والتعامل مع اختيار الطلاب والعلماء المدعوين.

د- مجلس الجودة Quality Board: ويشمل أعضاؤه مديري البرنامج الأكاديميين (واحد لكل مؤسسة مشاركة)، وممثلاً واحداً لأعضاء هيئة التدريس، وطالباً واحداً، ومهمته ضبط

وتحسين جودة البرنامج الدراسي، والتعاون مع وحدات إدارة الجودة المؤسسية ومع الهيئات الوطنية لضمان جودة التعليم العالي.

هـ- المجلس الاستشاري الدولي International Advisory Board: ويشمل أعضاؤه ممثلين عن المؤسسات المساعدة والخبراء المعترف بهم دولياً في مجال إدارة وتطوير التعليم العالي، ومهمته مراجعة تقدم البرنامج، ودور استشاري يهدف لضمان جودة البرنامج.

و- الأمانة المشتركة Joint Secretariat: ومهمتها إعداد خريطة طريق لمجلس الائتلاف توجه تنفيذ البرنامج، وتحدد مجموعة الأعمال الخاصة بكل مؤسسة شريكة، وتقدم الكتيب الإرشادي المالي والإداري للبرنامج.

٦) **القبول والتسجيل:**

يتم القبول تنافسياً في البرنامج المقترح، بواقع ١٠ طلاب لكل جامعة، وتتمثل متطلبات القبول فيما يلي:

أ- بالنسبة للمتطلبات اللغوية، يجب على المتقدمين تقديم دليل على الكفاءة في اللغة الإنجليزية، على سبيل المثال، من خلال اختبار تعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية TOEFL الورقي (التقييم: ٦٥٠ على الأقل)، أو شهادة النظام الدولي لاختبار اللغة الإنجليزية IELTS (٦.٥ على الأقل، و٧.٠ على الأقل في قسم الكتابة)، أو من خلال شهادة مماثلة، ويستثنى الطلاب من ذلك في بعض الظروف (التي ترتبط بالإنجليزية كلغة الأم، وتجربة دراسة سابقة بالإنجليزية).

ب- بالنسبة للمتطلبات الشخصية والأكاديمية: يستند اختيار الطلاب على القدرات الأكاديمية والمؤهلات الشخصية والدوافع، ويكون المتقدم مؤهلا للدراسة في JMGEM إذا كان: حاصلاً على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها) في التربية أو الدبلوم العام التربوي، إضافة إلى الدبلوم الخاص في الإدارة التعليمية.

وبالنسبة للرسوم الدراسية، تتبع كل مؤسسة من مؤسسات الائتلاف السياسة المناسبة لها، مع ترتيب تدفق تمويلي للبرنامج من وزارات التعليم المختصة ومن خدمة التبادل الأكاديمي الألمانية DAAD، وأصحاب المصلحة.

٧) **المنهج والحراك:**

في البرنامج المقترح، يقوم مجلس الائتلاف بدراسة طبيعة المقررات المقدمة في كل مؤسسة على حدة، وذلك بالاستناد إلى مناطق تميزها الأكاديمي، مع ربط الحراك الأكاديمي بها.

ويقترح أن يقضي الطالب فصلين دراسيين بجامعتين خارج وطنه، وينتهي بإجراء الأطروحة بجامعته الأم، ويبين الجدول رقم (٤) عدداً من المقررات المقترحة.

جدول رقم (٤): منهج الماجيستير المشترك في إدارة التعليم العام JMGEM
المقررات
الفصل الدراسي الأول: جامعة العلوم التطبيقية- ألمانيا
نظم في المرحلة الانتقالية: نظم تعليمية في مرحلة انتقالية ١ الإدارة العامة الجديدة. إدارة الجودة، والموارد البشرية. البحوث وإدارة الابتكار. مقرر اللغة الألمانية/ الإنجليزية.
الفصل الدراسي الثاني: جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية/ جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية
نظم في المرحلة الانتقالية ٢. مفاهيم ونظريات التعليم والبحوث ودراسات الابتكار. نظريات التنظيم والتغيير في مؤسسات التعليم العام. الإدارة المالية والتمويل في التعليم العام، والبحث والابتكار. مناهج البحث ١ القيادة والتغيير
الفصل الدراسي الثالث. جامعة وستيلينبوسك بجنوب أفريقيا
التدريب Internship (بين نهاية الفصل الدراسي الثاني وبداية الفصل الدراسي الثالث). نظم في المرحلة الانتقالية ٣. التعليم العام والمجتمع والحكم والسياسة. الإصلاحات في التعليم العام. مناهج البحث ٢. البحث والابتكار في التعليم العام: رؤى من الممارسة.
الفصل الدراسي الرابع. الجامعة الأم:
رسالة الماجيستير
الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مقررات برنامج الماجيستير في البحث والإبداع في التعليم العالي

ويتضح منه أن الفصل الدراسي الثاني يتم تقديم مقرراته في كل من جامعة الملك سعود، وجامعة عين شمس بالقاهرة، وبالتالي يخير الطلاب بين تلقيها في أحد البلدين، أو حسب ظروف البرنامج، كما يتضح منه أن البرنامج يتضمن خمسة موضوعات بالإضافة للأطروحة، هي: نظم في مرحلة انتقالية: ويتناول تاريخ التعليم العام وعولمته وتدويله،

وتفاعل النظم والمؤسسات: ويتناول إدارة الجودة، والإدارة المالية والتمويل، وإصلاحات التعليم العام، والخلفيات النظرية: ويتناول إدارة التعليم العام الجديدة، ودراسات التنظيم، والمجتمع والحوكمة والسياسة، والتغير المؤسسي: ويتناول إدارة الموارد البشرية، والقيادة والتغيير، والمهارات المنقولة: وتتناول الخبرة العملية، وطرق البحث، والمهارات متعددة الثقافات، وتقديم العروض وإجراء النقاشات، والمرونة والتعديل، ومقررات لغوية ألمانية وإنجليزية وعربية.

(i)Jane Knight, (2003) Updated Internationalization Definition. Int Higher Educ, No. 33, P. 2.

(ii)Zha Qiang, (2003), Internationalization of Higher Education: Toward a Conceptual Framework, Policy Futures in Education, Vol. 1, No. 2, P. 249.

(iii)Uwe Brandenburg and Hans de Wit, (2011), The End of Internationalization, International Higher Education, No. 62, Winter, PP. 15,16.

(iv)The International Association of Universities, (2003), Internationalisation of Higher Education:Trends and Developments since 1998, A Paper Preaesnted at the Meeting of Higher Education Partners, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, 23-25 June, P. 4.

(v) N. Sewankambo, et al., (2015), Enabling Dynamic Partnerships through Joint Degrees between Low- and High-Income Countries for Capacity Development in Global Health Research: Experience from the Karolinska Institutet/Makerere University Partnership, PLoS Med, Vol. 12, No. 2, P. 6.

(vi)Hans de Wit, (2009), Measuring Success in the Internationalisation of Higher Education: An Introduction, in: Hans de Wit (Ed.): Measuring Success in the Internationalisation of Higher Education, European Association for International Education (EAIE), Amsterdam, The Netherlands, PP. 1, 2.

(vii)Wolfgang Issaertedt & Klaus Schnitze, (2005), Internationalisation of Higher Education: Foreign Students in Germany, German Students Abroad, Results of the 17th Social Survey of the Deutsches Studentenwerk (DSW) Conducted by HIS Hochschul-Informations-System, (Paul Cohen & Guy Moore, Trans.), Fideral Ministry of Education and Research (BMBF), Bonn, Germany, P. 4.

(viii)Ulrich Teichler, (2004), The Changing Debate On Internationalisation Of Higher Education: Higher Education, *No.* 48, P. 7.

(ix)Simon Sweeney, (2012) Going Mobile: Internationalisation, Mobility and the European Higher Education Area, Higher Education Academy, York, U.K., P. 15.

(x)John Fielden, (2011), Getting to Grips with Internationalisation: Resources for UK. Higher Education Institutions, Leadership Foundation for Higher Education, London, U.K., PP. 7, 8.

(xi)Fabrice Hénard, et el, (2009), Approaches to Internationalisation and Their Implications for Strategic Management and Institutional Practice: A Guide for Higher Education Institutions, OECD Higher Education Program, Paris, France, P. 19.

(xii)Daniel Obst, et el, (2011), Joint and Double Degree Programs in the Global Context: Report on an International Survey, Institute of International Education, New York, USA, P. 28

(xiii)Joint Degrees from A to Z (JDAZ) Project, (2015), Joint Programmes from A to Z: A Reference Guide for Practitioners, JDAZ Project, The Hague, The Netherlands, P. 26

(xiv) Jason E. Lane, (2015), Higher Education Internationalization: Why Governments Care, in: Eskil Ullberg (Ed), New Perspectives on Internationalization and Competitiveness: Integrating Economics, Innovation and Higher Education, Springer, Switzerland, P. 20.

(xv) European Commission, EACEA (Education, Audiovisual and Culture Executive Agency, Available at: https://eacea.ec.europa.eu/erasmus-plus/library/emjmd-catalogue_en, Accessed on 5/4/, P. 17.

(xvi)American Council on Education (ACE), (2014), Mapping International Joint and Dual Degrees: U.S. Program Profiles and Perspectives, American Council on Education (ACE), Washington, DC, USA, P. 7

(xvii) European Union and the U.S. Department of Education, (2007), EU-US Cooperation Programme in Higher Education and Vocational Training ATLANTIS: Actions for Transatlantic Links and Academic Networks in Training and Integrated Studies: Programme Guide, The Education, Audiovisual and Culture Executive Agency, Brussels, Belgium , P. 9.

(xviii)Daniel Obst, et el, Op. Cit, P. 7, 10

(xix)AACSB International—The Association to Advance Collegiate Schools of Business, Franchised/Validated and Joint/Dual-Degree Programs, Available at: http://www.aacsb.edu/countryprofiles/egypt/franchised-joint-dual-programs, Accessed on 11/9/2016.

(xx)Galal Abdel.Hamid, (2010). Higher Education in Egypt Country Review Report. Ministry of Higher Education strategic Planning Unit, Cairo, P. 70.

(xxi)Delegation of the European Union to Egypt, (2015), Research and Innovation Cooperation between Egypt and European Union Member States, European Union, Brussels, Belgium, P. 59.

(xxii)Ibid, P. 59.

(xxiii)University of Tübingen-Institute of Political Science, M. A. "Comparative & Middle East Politics and Society" (CMEPS), Available at: https://www.uni-tuebingen.de/en/faculties/economics-and-social-sciences/subjects/ifp/lehrende/middle-east-and-comparative-politics-professors-schlumberger-and-duboc/joint-masters-program-cmeps.html , Accessed on 11/9/2016.

(xxiv) منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي، (٢٠١٠)، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية، باريس، فرنسا، ص ٢٠٦.

(xxv) European Training Foundation (ETF), (2013), Global National Qualifications Framework Inventory: Country Cases from EU and ETF Partner Countries, European Training Foundation (ETF), Torino, Italy, P. 51.

(xxvi) Yuzhuo Cai, (2013), Erasmus Mundus joint programme and EU's Strategy on Higher Education Cooperation with China- Lessons from the MARIHE Programme, Journal of the European Higher Education Area, No. 2, P.5.

(xxvii)Academic Ranking of World Universities 2016, Available at: http://www.shanghairanking.com/ARWU2016.html , Accessed on 3/9/2016

(xxviii)Robin Matross Helms, (2015), Setting the Stage: Results of an ACE Study, International Briefs for Higher Education Leaders, No. 5, P. 16.

(xxix)Matthias Kuder, et el, (2009), Joint and Double Degree Programs in the Transatlantic Context:A Survey Report, Institute of International Education, New York, United States, P. 10.

(xxx)Robin Matross Helms Op. Cit, P. 16.

(xxxi)Luca Lantero (Edit), (2012), Bridge Handbook: Joint Programmes and Recognition of Joint Degrees, Erasmus Mundus-European Commission, Brussels, Belgium, P. 10.

(xxxii)Council of Graduate Schools, (2007), Findings from the 2007 CGS International Graduate Admissions Survey Phase II: Final Applications and Initial Offers of Admission, Council of Graduate School , Washington, DC, United States, P. 6.

(xxxiii)Linda Serra Hagedorn, & Jiayi Hu, (2014), Eastern Dreams: Alternative Pathways for Chinese Students Pursuing Baccalaureate Degrees in the United States, Education Publications.Paper No. 17, P. 79.

(xxxiv)Lund University, (2015), Joint and double PhD degrees, Available at: http://www.lth.se/index.php?id=106309, Accessed on 26/3/2016.

(xxxv)Jonny Roar Sundnes and Trine Merete Kvernmo, (2014), Handbook on Joint Degrees, Norwegian Association of Higher Education Institutions, Oslo, Norway, P. 5.

(xxxvi)Nordic Council of Ministers, (2015), Joint Degrees and the Nordic Countries: Nordic Master Programme- Legal and administrative obstacles, Nordic Council of Ministers, Copenhagen, P. 8.

(xxxvii)Melbourne University, (2012), Joint Coursework Programs Procedure (MPF1014), Available at: , http://policy.unimelb.edu.au/MPF1014#section-3.1, Accessed on 12/3/2016.

(xxxviii)Joint Degrees from A to Z (JDAZ) Project, Op. Cit, P. 27, 28

(xxxix)Sigrun Nickel, et el, (2009), Joint Degrees in European Higher Education: Obstacles and Opportunities for Transnational Programme Partnerships Based on the Example of the German-Dutch EUREGIO, Center for Higher Education Policy Studies (CHEPS), Enschede - The Netherlands, P. 8

(xl)Daniel Obst, et el, Op. Cit, P. 28

(xli)Joint Degrees from A to Z (JDAZ) Project, Op. Cit, P. 26

(xlii)Fabrice Hénard, et el, Op. Cit, P. 19.

(xliii)Charlotte West, (2015), International Collaborative-Degree Programs Are Becoming An Area Of Focus For Higher Education Institutions Interested In Deepening Their Relationships With Partners Around The World., International Educator, July.Aug, P. 28

(xliv)Fabrice Hénard, et el, Op. Cit, P. 19.

(xlv)Martin J. Haigh, Internationalisation of the Curriculum: Designing Inclusive Education for A Small World, p 4, Available at: https://www.academia.edu/1418036/Haigh_M.J._2002._Internationalisation_of_the_curriculum_designing_inclusive_education_for_a_small_world._Journal_of_Geography_in_Higher_Education_26_1_pp_49-66._ISSN_0309-8265_, Accessed on 6/10/2015.

(xlvi)Kourosh Fathi Vajargah, (2012), Toward A Distance Education Based Strategy for Internationalization of the Curriculum in Higher Education, The Turkish Online Journal of Educational Technology, Vol. 12 No. 1, Jan., P. 148.

(xlvii)Ibid, P. 148.

(xlviii)University of Waterloo- The Centre for Teaching Excellence, Strategies for course internationalization, Available at: https://uwaterloo.ca/centre-for-teaching-excellence/teaching-resources/teaching-tips/managing-students/diversity-and-internationalization/strategies-course-internationalization, Accessed on 6/10/2015.

(xlix)Kourosh Fathi Vajargah, Op. Cit, P. 148.

(l)Sherri Williams, (2015), Internationalization of the Curriculum in Higher Education: A Remedy for International Students' Academic Adjustment

Difficulties?, Available at: http://web.uvic.ca/~sherriw/approaches.htm, Accessed on 6/10/2015.

(li)Jane Knight, (2011), Doubts and Dilemmas with Double Degree Programs, RUSC vol. 8 No 2, July, P. 304.

(lii)Daniel Obst, et el, Op. Cit, P. 32.

(liii)Luca Lantero (Edit), Op. Cit, P. 21-37.

(liv)Dale LaFleur, (2015), Administration and Management of International Joint and Dual Degrees, International Briefs *for* Higher Education Leaders, No. 5, P. 16.

(lv)Ibid, P. 17.

(lvi)Jane Knight, (2011), Op. Cit, P. 305, 306.

(lvii)Jane Knight, (2011), Op. Cit, P. 305.

(lviii)JOI.CON Training Project, (2012), Practical Approaches to the Management of Joint Programmes:Results from the JOI.CON Training Project, Leipzig University, Leipzig- Germany, P. 23.

(lix)INQAAHE, (2017), Annual Report 2016, INQAAHE Secretariat, Barcelona, Spain, p. 3

(lx)Jane Knight, (2011), Op. Cit, P. 305.

(lxi)Jane Knight, (2011), Op. Cit, P. 305.

(lxii)American Council on Education (ACE), (2014), Op. Cit, P. 24

(lxiii)Jonny Roar Sundnes and Trine Merete Kvernmo, Op. Cit, P. 5.

(lxiv)Mark Frederiks, et el, (2012) Quality Assurance of Joint Programmes, European Association for Quality Assurance in Higher Education, Brussels, P. 5.

(lxv) Kaja Braathen, et el, (2010), How To Assess And Accredit Joint Programmes In Europe: Methodologies Tested and Proposed by the TEAM Project, European Consortium for Accreditation in Higher Education, The Hague, Netherlands, P. 15.

(lxvi) Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA), List of all Erasmus Mundus Joint Doctorates (EMJDs), Available at: http://eacea.ec.europa.eu/erasmus_mundus/results_compendia/selected_projects_action_1_joint_doctorates_en.php , Accessed on 11/3/2017.

(lxvii) See: -European Commission, (2010), Op. Cit.

- Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA), List of all Erasmus Mundus Joint Doctorates (EMJDs), Op. Cit.

(lxviii) National University of Singapore, Graduate Double Degree and Joint Degree Programmes with Overseas Universities, http://www.nus.edu.sg/registrar/education-at-nus/graduate-education/special-graduate-programmes/double-degree-and-joint-degree-programmes-with-overseas-universities.html , Accessed on 24/4/2018.

(lxix)Dale LaFleur, Op. Cit, P. 17.

(lxx)Luca Lantero (Ed.), Op. Cit, P. 42-52.

(lxxi)Dale LaFleur, Op. Cit, P. 17.
(lxxii)University Of Niš, Guidelines for Joint Degrees, Available at: https://www.ni.ac.rs/en/images/medjunarodna_saradnja/Guidelines_for_Joint_Degrees.pdf, Accessed on 24/4/2018.
(lxxiii)Dale LaFleur, Op. Cit, P. 17.
(lxxiv)Jane Knight, (2011), Op. Cit, P. 305.
(lxxv)Jane Knight, (2011), Op. Cit, P. 306
(lxxvi)Dale LaFleur, Op. Cit, P. 16.
(lxxvii)Council of Graduate Schools, (2009), The Graduate International Collaborations Project: A North American Perspective on Joint and Dual Degree Programs, Communicator, Vol. 42, No. 8, P. 3.
(lxxviii)Katherine Bamford, (2015), A Window to the World': The Challenges and Benefits of Transnational Joint Masters Programmes for Internationalising the Curriculum, in: Wendy Green , and Craig Whitsed (Ed.), Critical Perspectives on Internationalising the Curriculum in Disciplines Reflective Narrative Accounts from Business, Education and Health, Sense Publishers, PP. 48, 49.
(lxxix)Christopher Murphy,(2007), The Bologna Process, International Educator Supplement, NAFSA: Association of International Educator, Washington, D.C., United States , P. 27.
(lxxx) European Commission, Eacea (Education, Audiovisual and Culture Executive Agency), (2014), Quality Assurance in Erasmus Mundus Joint Master Degrees, Available at: http://eacea.ec.europa.eu/erasmus_mundus/programme/quality_assurance_joint_master_degree_en.php, Accessed on 11/3/2016.
(lxxxi)Danube University Krems, Department for Continuing Education Research - MARIHE Secretariat , Master Research and Innovation in Higher Education (MARIHE) - Objectives of MARIHE, Available at: http://www.marihe.eu/programs/description-and-objectives, Accessed on 11/3/2016.
(lxxxii) The European Parliament, the Council and the Commission, (2010), The Charter of Fundamental Rights of the European Union, Official Journal of the European Union, C 83/389.
(lxxxiii) The Economist Intelligence Unit, (2017), Democracy Index 2016: Revenge of the "Deplorables", The Economist Intelligence Unit Limited, London , UK., P. 7-11.
(lxxxiv) World Bank, (2015), Gross National Income Per Capita 2015, Atlas Method and PPP, World Bank Washington DC., USA.

(lxxxv)European Union,The History of the European Union, Available at: http://europa.eu/about-eu/eu-history/index_en.htm , Accessed on 26/12/2014.

(lxxxvi) Klaus Schwab (Ed.), (2017). "The Global Competitiveness Index 2016–2017", World Economic Forum, Geneva, Swizerland, PP. 48, 49.

(lxxxvii) KOF Index of Globalization, 2016, Available at: http://globalization.kof.ethz.ch/media/filer_public/2016/03/03/rankings_2016.pdf , Accessed on 6/10/2016.

(lxxxviii) Education, Encyclopedic Entry: Europe: Resources: Environment and Economy, Available at: http://education.nationalgeographic.com/education/encyclopedia/europe-resources/?ar_a=1, Accessed on 4/3/2014.

(lxxxix) Klaus Schwab (Ed.), (2014). "The Global Competitiveness Index 2014–2015", World Economic Forum, Geneva, Swizerland, P. 18, 19, 458..

(xc) Bologna Process-European Higher Education Area, (2014) European Approach for Quality Assurance of Joint Programmes (October 2014, Endorsed by the BFUG, Subject To Approval by EHEA ministers), Available at: http://www.ehea.info/news-details.aspx?ArticleId=365 , Accessed on 5/4/2016.

(xci) EHEA ministers, (2015) European Approach for Quality Assurance of Joint Programmes, EHEA Ministers Conference, Yerevan, Armenia, P.1.

(xcii) Yuzhuo Cai, Op. Cit, P.6.

(xciii) European Commission, Education and Training, International Cooperation and Policy Dialogue, EU-India Cooperation in Education, Available at: https://ec.europa.eu/education/policy/international-cooperation/india_en , Accessed on 11/4/2017

(xciv) Yuzhuo Cai, Op. Cit, P.5.

(xcv) Education, Audiovisual and Culture Executive Agency, (2012), Key Data on Teaching Languages at School in Europe, Education, Audiovisual and Culture Executive Agency, Brussels, Belgium , P. 11.

(xcvi) Yeon Hee Choi, and Hyo Woong Lee, (2008), Current Trends and Issues in English Language Education in Asia, The Journal of Asia TEFL, Vol. 5, No. 2, Summer, P. 5.

(xcvii) Ramanujam Meganathan, (2011), Language Policy in Education and the role of English in India: From Library Language to Language of Empowerment, in: Hywel Coleman (Ed.), Dreams and Realities: Developing Countries and the English Language, British Council, London, UK., P. 9.

(xcviii) United Nations, The World, Map No. 4170 Rev. 14, Available at: http://www.un.org/Depts/Cartographic/map/profile/world.pdf, Accessed on 4/4/2017.

(xcix) MARIHE, Danube University Krems, Austria, Available at: http://www.marihe.eu/programs/consortium-partners/danube-university-krems, Accessed on 11/3/2016.
(c) MARIHE, (2016), University of Tampere, Finland, Available at: http://www.marihe.eu/programs/consortium-partners, Accessed on 11/3/2016.
(ci)MARIHE, University of Applied Sciences Osnabrück, Germany, Available at: http://www.marihe.eu/programs/consortium-partners/university-of-applied-sciences-osnabrueck, Accessed on 11/3/2016.
(cii) MARIHE, Beijing Normal University, China, Available at: http://www.marihe.eu/programs/consortium-partners/beijing-normal-university, Accessed on 11/3/2016.
(ciii) MARIHE, Eötvös Loránd University, Budapest, Hungary, Available at: http://www.marihe.eu/programs/description-and-objectives/consortium-partners/e%C3%B6tv%C3%B6s-lor%C3%A1nd-university, Accessed on 11/3/2016.
(civ)MaRIHE, LM Thapar School of Management, Thapar Institute of Engineering and Technology, Available at: http://www.marihe.eu/programs/description-and-objectives/consortium-partners/lm-thapar-school-management-thapar-institute-of-engineering-and-technology , Accessed on 11/3/2016.
(cv)Danube University Krems, Department for Continuing Education Research - MARIHE Secretariat , Master Research and Innovation in Higher Education (MARIHE) -Associated Partners, Available at: http://www.marihe.eu/programs/associated-partners, Accessed on 11/3/2016.
(cvi)Ibid.
(cvii)MARIHE, Applicants to the MARIHE programme, Available at: http://www.marihe.eu/how-to-apply/admission-requirements , Accessed on 11/9/2016..
(cviii)Michael Blakemore and Nadine Burquel, (2012), EMQA – Erasmus Mundus Quality Assessment 2012: Handbook of Excellence – Master Programmes, European Commission, Eacea (Education, Audiovisual and Culture Executive Agency), Brussels, Belgium, P. 1.
(cix) Joint Degrees from A to Z (JDAZ) Project, Op. Cit, P. 44.
(cx) Danube University Krems, Department for Continuing Education Research - MARIHE Secretariat, Master Research and Innovation in Higher Education (MARIHE) – Degree and Mobility, Available at: http://www.marihe.eu/programs/degree-and-mobility, Accessed on 11/3/2016.

(cxi)MaRIHE, New Specializations and Mobility, Available at: http://www.marihe.eu/programs/degree-and-mobility/degree-mobility-from-2017 , Accessed on 11/4/2017.

(cxii)University of Tampere, Research and Innovation in Higher Education (MARIHE), Master, Available at: https://www.mastersportal.com/studies/29188/research-and-innovation-in-higher-education.html , Accessed on 11/4/2018.

(cxiii) Joint Degrees from A to Z (JDAZ) Project, Op. Cit, P. 44.

(cxiv) MARIHE, Participation Fee, Available at: http://www.marihe.eu/fees-and-scholarships/student-participation-costs/, Accessed on 11/3/2016.

(cxv) MARIHE, How to apply, Available at: http://www.marihe.eu/how-to-apply/application-process-and-timetable , Accessed on 11/3/2016.

(cxvi)MARIHE, Applicants to the MARIHE programme, Op. Cit..

(cxvii) MARIHE, Studying MARIHE, Available at: http://www.marihe.eu/insidemarihe/studying-marihe/, Accessed on 11/12/2016.

(cxviii)MaRIHE, Overview of Curriculum for intake in 2017 , Available at: http://www.marihe.eu/programs/curriculum/curriculum-from-2017 , Accessed on 11/4/2017.

(cxix)MaRIHE, New Specializations and Mobility, Op. Cit.

(cxx) Hawassa University- College of Medicine and Health Sciences -School of Public and Environmental Health, (2015), A Joint Doctor of Philosophy (PhD) Degree (in Public Health) with the University of Bergen, Norway: Study Curriculum, Hawassa University, Awassa, Ethiopia, P. 4, 5.

(cxxi) Central Intelligence Agency, World Factbook, Available at: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/et.html, Accessed on 6/3/2017.

(cxxii) Kassahun Berhanu, (2012), The Political Economy of Agricultural Extension in Ethiopia: Economic Growth and Political Control, Working Paper No. 42, Future Agricultures Consortium, Brighton, UK., P. 3.

(cxxiii) The Economist Intelligence Unit, 2017, Op. Cit., P. 10.

(cxxiv) Kassahun Berhanu , Op. Cit., P. 3.

(cxxv) John de Coninck, et el, 2013, African Perspectives on Social Justice, Friedrich-Ebert-Stiftung, Kampala, Uganda, P. 26..

(cxxvi) Klaus Schwab (Ed.), (2017). Op. Cit, P. 7.

(cxxvii) World Bank, 2015, Op. Cit.

(cxxviii) KOF Index of Globalization, Op. Cit.

(cxxix) The Economist Intelligence Unit, 2017, Op. Cit., P. 7.

(cxxx) Klaus Schwab (Ed.), (2017). Op. Cit, P. 7.

(cxxxi) World Bank, 2015, Op. Cit.
(cxxxii) KOF Index of Globalization, Op. Cit.
(cxxxiii) Norway: the Official site in Ethiopia, Available at: http://www.ethiopia.norway.info/News_and_events/DevelopmentCooperation/Overview/Cooperation/#.WGziL1V97Dc, Accessed on 2/1/2017.
(cxxxiv) Kassahun Berhanu , Op. Cit., P. 3.
(cxxxv) The Federal Democratic Republic of Ethiopia (1995). The Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, Federal Negarit Gazeta, No. 1, August, Article 5.
(cxxxvi) Julie Dearden, (2014), English as a Medium of Instruction: A Growing Global Phenomenon, British Council, London, UK., P. 10.
(cxxxvii) The World Bank, GINI index (World Bank Estimate), Available at: http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI, Accessed on 2/12/2017.
(cxxxviii) Central Intelligence Agency, World Factbook, Distribution of Family Income - GINI Index, Available at: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2172rank.html, Accessed on 2/12/2017.
(cxxxix) Federal Democratic Republic of Ethiopia: Health Sector, (2010), Development Programme IV: 2010/11 – 2014/15 (Final Draft), Federal Democratic Republic of Ethiopia: Health Sector, Addis Ababa, Ethiopia, P. 3
(cxl) Norway: the Official site in Ethiopia, Overview Education, Available at: http://www.ethiopia.norway.info/News_and_events/DevelopmentCooperation/Education/, Accessed on 2/1/2017.
(cxli) Ranking Web of Universities, Available at: http://www.webometrics.info/en/Africa/Ethiopia, Accessed on 2/12/2017.
(cxlii) Association of African Universities, Member Universities, Available at: http://www.aau.org/membership/, Accessed on 2/12/2017.
(cxliii) Stefan Empter, and Daniel Schraad-Tischler, (2011), Social Justice in the OECD – How Do the Member States Compare? Sustainable Governance Indicators 2011, Bertelsmann Stiftung, Gütersloh, Germany, P. 8.
(cxliv) Central Intelligence Agency, Op. Cit.
(cxlv) KOF Index of Globalization, Op. Cit.
(cxlvi) Klaus Schwab (Ed.), (2017). Op. Cit, P. 284.
(cxlvii) QS Top Universities, QS World University Ranking 2016-2017, Available at: http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2016, Accessed on 2/12/2017

(cxlviii) European University Association, Available at: http://www.eua.be/about/members-directory?country=158&type=1, Accessed on 2/12/2017.
(cxlix) Heike Speitz, (2003), Country Report: Norway: Language Education Policy Profile, Ministry of Education and Research, Oslo, Norway, P. 8, 10.
(cl) Norway: the Official site in Ethiopia, Overview Education, Op. Cit.
(cli) United Nations, The World, Map No. 4170 Rev. 14, Op. Cit.
(clii) Hawassa University, Hawassa University is ranked the best University of the year 2014/15 (2007 E.C.), Available at: http://www.hu.edu.et/hu/index.php/news/397-hawassa-university-is-ranked-the-best-university-of-the-year-2014-15-2007-e-c.html, Accessed on 1/1/2017.
(cliii) Hawassa University- College of Medicine and Health Sciences -School of Public and Environmental Health, Op. Cit, P. 2.
(cliv) QS Top Universities, University of Bergen, Norway, Available at: http://www.topuniversities.com/universities/university-bergen#wur, Accessed on 1/1/2017.
(clv) University of Bergen, Centre for International Health, Available at: http://www.uib.no/en/cih, Accessed on 1/1/2017.
(clvi) Hawassa University- College of Medicine and Health Sciences -School of Public and Environmental Health, Op. Cit, P. 10, 20, 26, 30, 44.
(clvii) Ibid, P. 10, 11.
(clviii) Ibid, P. 37.
(clix) Ibid, P. 10.
(clx) Ibid, P. 12, 13, 36, 37.
(clxi) Hawassa University- College of Medicine and Health Sciences -School of Public and Environmental Health, Op. Cit,, P. 6, 7.
(clxii) Hawassa University- College of Medicine and Health Sciences -School of Public and Environmental Health, Op. Cit,, P. 7.
(clxiii) Hawassa University- College of Medicine and Health Sciences -School of Public and Environmental Health, Op. Cit, P. 7, 8, 39.
(clxiv)AACSB International—The Association to Advance Collegiate Schools of Business, Franchised/Validated and Joint/Dual-Degree Programs, Available at: http://www.aacsb.edu/countryprofiles/egypt/franchised-joint-dual-programs, Accessed on 11/9/2016.
(clxv)Galal Abdel.Hamid, (2010). Higher Education in Egypt Country Review Report. Ministry of Higher Education strategic Planning Unit, Cairo, P. 70.

(clxvi)Delegation of the European Union to Egypt, (2015), Research and Innovation Cooperation between Egypt and European Union Member States, European Union, Brussels, Belgium, P. 59.

(clxvii)Ibid, P. 59.

(clxviii) Charles Muthuthi, et el, (2014), Egypt Economic Quarterly Review, Economic Quarterly Review, Vol. 5, February, P. 2.

(clxix) KOF Index of Globalization, Op. Cit.

(clxx) The Economist Intelligence Unit, 2017, Op. Cit., P. 4-8.

(clxxi) Klaus Schwab (Ed.), (2017 Op. Cit, P. 7.

(clxxii) World Bank, 2015, Op. Cit.

(clxxiii) KOF Index of Globalization, Op. Cit.

(clxxiv) German Federal Foreign Office, Foreign & European Policy- Bilateral Relations-Egypt, Available at: http://www.auswaertiges-amt.de/EN/Aussenpolitik/Laender/Laenderinfos/01-Nodes/Aegypten_node.html, Accessed on 2/12/2017.

(clxxv) State Information Service: Your Gateway to Egypt, Egypt and Germany, Available at: http://www.sis.gov.eg/section/52/124?lang=en-us, Accessed on 2/12/2017..

(clxxvi) The Economic Ministerial Committee, (2015), Egypt's Five Year Macroeconomic Framework And Strategy FYs14/15 –18/19, Government of Egypt, Cairo, Egypt, P. 27.

(clxxvii) Maged Al-Sherbiny, (2009), Sustainable Development: Education, Research and Innovation Vision for Knowledge Economy, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Cairo, Egypt, P. 8.

(clxxviii) OECD and The World Bank, (2010), Reviews of National Policies for Education: Higher Education in Egypt, OECD, Paris, France, P 83.

(clxxix) هبه حندوسة، وآخرون، (٢٠١٠)، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠: شباب مصر بناة المستقبل، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، ص ٤.

(clxxx) Louisa Loveluck, (2012), Background Paper: Education in Egypt: Key Challenges, Chatham House, London, UK. P. 12.

(clxxxi) Stefan Empter, and Daniel Schraad-Tischler, Op. Cit, P. 8.

(clxxxii) KOF Index of Globalization, Op. Cit.

(clxxxiii) Klaus Schwab (Ed.), (2017). Op. Cit, P. 284.

(clxxxiv) QS Top Universities, QS World University Ranking 2016-2017, Op. Cit.

(clxxxv) European University Association, Op. Cit.

(clxxxvi) German Federal Foreign Office, Op. Cit.

(clxxxvii) United Nations, The World, Map No. 4170 Rev. 14, Op. Cit.
(clxxxviii) QS Top Universities, QS World University Ranking 2016-2017, Op. Cit.
(clxxxix) QS Top Universities, QS World University Ranking 2016-2017, Op. Cit.
(cxc)DAAD, International Programmes in Germany 2017, Available at: https://www.daad.de/deutschland/studienangebote/international-programs/en/?p=d&s=kr&id=4315, Accessed on 11/9/2016.
(cxci)The American University in Cairo, (2016), Political Science, Joint Program with University of Tubingen (Comparative and Middle East Politics and Society - CMEPS), with Specialisations in Comparative Politics, International Relations, and Development Studies (M.A.), Available at: http://catalog.aucegypt.edu/preview_program.php?catoid=15&poid=2905, Accessed on 11/9/2016.
(cxcii)DAAD, International Programmes in Germany 2017, Op. Cit.
(cxciii)Universtst Tubingen, Available aa at: https://www.uni-tuebingen.de/en/study/finding-a-course/degree-programs-available/comparative-middle-east-politics-and-society-cmeps-master.html , Accessed on 20/4/2018.
(cxciv)DAAD, International Programmes in Germany 2017, Op. Cit.
(cxcv)DAAD, International Programmes in Germany 2017, Op. Cit.
(cxcvi)University of Tübingen-Institute of Political Science, M. A. "Comparative & Middle East Politics and Society" (CMEPS), Available at: https://www.uni-tuebingen.de/en/faculties/economics-and-social-sciences/subjects/ifp/lehrende/middle-east-and-comparative-politics-professors-schlumberger-and-duboc/joint-masters-program-cmeps.html , Accessed on 11/9/2016.
(cxcvii)The American University in Cairo, Op. Cit.
(cxcviii)University of Tübingen-Institute of Political Science, Op. Cit.
(cxcix)The American University in Cairo, Op. Cit..
(cc)QS Top Universities, QS World University Rankings by Subject 2016–Education, Available at: https://www.topuniversities.com/university-rankings/university-subject-rankings/2017/education-training , Accessed on 10/4/2017.
(cci)Ibid.
(ccii) United Nations, The World, Map No. 4170 Rev. 14, Op. Cit.
(cciii) Stellenbosch University, Collaborative Degree Programmes, Available at: https://www0.sun.ac.za/international/about/our-international-networks-and-affiliations/collaborative-degree-programmes.html, Accessed on 10/4/2017.
(cciv) Stellenbosch University, Partner Universities: Africa, Available at: https://www0.sun.ac.za/international/about/our-international-networks-and-affiliations/international-partner-institutions.html, Accessed on 10/4/2017.

(ccv)Aleksandra Cichocka, 2006, Global Expansion of English: The South African Case, Werkwinkel, Vol. 1, No. 1, P. 253.

(ccvi) Mohd. Mahib ur Rahman, & Eid Alhaisoni, (2013), Teaching English in Saudi Arabia: Prospects and Challenges, Academic Research International, Vol. 4, No1, January, P. 113.